





حاشیه  
در زبان  
تبرستان

۱۱۵۷

۱۱۱

۱۱۵۷

کتابخانه

Süleymanî ve Ulu İshakî	
Kisî	H. Hüsnî
Yeni	1157
Eski kayıtları	

۱۱۵۷

۱۱۵۷



[illegible]

المواضع

۱۱۱



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

كذا ان رازق الخاديه ماموسور  
 كذا ساسله الخادم والعوض ولا رتوا  
 الا حوال الخدمه الى اهر الخدمه في العدم  
 على  
 كذا الخاديه والامور العامه ما ذكره في ان يكون  
 في الامور العامه وهو الخدمه في العدم ولا رتوا  
 في دوله الخاديه في العدم ولا رتوا  
 في دوله الخاديه في العدم ولا رتوا  
 في دوله الخاديه في العدم ولا رتوا

[illegible]







ويعمل القضاة الشرطية في  
النفقات

卷之四  
 四  
 五  
 六  
 七  
 八  
 九  
 十  
 十一  
 十二  
 十三  
 十四  
 十五  
 十六  
 十七  
 十八  
 十九  
 二十  
 二十一  
 二十二  
 二十三  
 二十四  
 二十五  
 二十六  
 二十七  
 二十八  
 二十九  
 三十  
 三十一  
 三十二  
 三十三  
 三十四  
 三十五  
 三十六  
 三十七  
 三十八  
 三十九  
 四十  
 四十一  
 四十二  
 四十三  
 四十四  
 四十五  
 四十六  
 四十七  
 四十八  
 四十九  
 五十  
 五十一  
 五十二  
 五十三  
 五十四  
 五十五  
 五十六  
 五十七  
 五十八  
 五十九  
 六十  
 六十一  
 六十二  
 六十三  
 六十四  
 六十五  
 六十六  
 六十七  
 六十八  
 六十九  
 七十  
 七十一  
 七十二  
 七十三  
 七十四  
 七十五  
 七十六  
 七十七  
 七十八  
 七十九  
 八十  
 八十一  
 八十二  
 八十三  
 八十四  
 八十五  
 八十六  
 八十七  
 八十八  
 八十九  
 九十  
 九十一  
 九十二  
 九十三  
 九十四  
 九十五  
 九十六  
 九十七  
 九十八  
 九十九  
 一百

[illegible][illegible]

ريس في اعطيا و الخ  
 ان حواسن الخ  
 عطا والس  
 ان حواسن الخ  
 عطا والس  
 ان حواسن الخ  
 عطا والس



لا فليس لم الملك  
الملك لا  
مخلص الاسماء  
رواد السلام  
اراد ان ياتي  
واسلم

و انت تعلم ان ما ذكره في العلم  
 اما لطف علم مع الشطر الا  
 التال في  
 و انت تعلم ان ما ذكره في العلم  
 اما لطف علم مع الشطر الا  
 التال في  
 و انت تعلم ان ما ذكره في العلم  
 اما لطف علم مع الشطر الا  
 التال في















Page 13

محکم دلائل سے مزین و متنوع ومنفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

مفتی











Wm































Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption. The text is written on aged, slightly discolored paper.

روح الله  
الاسكندر

[illegible]

الوجود

[illegible]

2/6























[illegible]

27

كالوجود والعدم مثلا او صفات المحدثات كالاسماع والافعال بان يكون  
 لوجوده في الوجود في الدين ثم ان يكون الدين وجودا لا ازالا حتى  
 مع وجوده في الوجود والعدم اما حصوله في الوجود وكذا حصوله في العدم  
 الدين ثم ان يكون الدين محسوسا ولا محسوسا اما حصوله في العدم  
 لم يكن المحسوس عينه الحواس ادلا على ان يكون محسوسا في الوجود  
 من احكامها المتعلقة بوجودها العيني وكذا ما عرفت ان المراد بوجودها في الوجود  
 في محالها وقيامها بها فاما يتربس على الوجود والعدم في وجودها في الخارج  
 ولا يكون وجودها في الوجود في الدين وقيامها بها في وجودها في الوجود  
 والاحكام والافعال المحسوسات في الوجود والعدم في الوجود في الوجود  
 يتربس على الوجود والعدم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 الوجود والعدم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 يتربس على الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 ولا الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 وجوده في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 وهذا هو الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 فان يكون قائم به ومذهب الشيخ وهو ان المبدأ لم يحصل في الوجود في الوجود  
 بل شجها قائم به وحصولها في الدين محسوسا في الوجود في الوجود في الوجود  
 مذهبهم فاما لم يحصل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 ذكره في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 قائم بالدين في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 وقد ذكره في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 هو مذهب مذهب الشيخ في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 بين مذهب الكعصف والوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 الاسماء في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 المحسوسات في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 الذي ذكره في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 الدين في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 انشأه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 فلا بد ما قبله ان احدث في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 ان تكلف في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 عليها فاما ما هم السعوا على ان جميع الامور في الوجود في الوجود في الوجود



246

للوجود اقول ان كنه علمنا بالسوار المعقول في الحقيقة على هذا التقسيم علمنا  
 كنه اللفظ لا يلزم توجيه السوار بما ذكره بقوله فان قيل هو لا يخفى ان السوار  
 المعقول في الحقيقة ظاهر لا يتطلب علمنا بهذا السور هذا لانه اذا كان لا يحكم  
 مطلق الا انار ولا يحكم ولا يراد علمنا ما قبله من ان اراد بالانار والاحكام  
 الانار والاحكام فانه موجودا في مصدره مطلق الانار والاحكام فالحق هو  
 الثانية وان اراد الانار والاحكام في الخارج فيكون الدور لا يثبت على الموجودات  
 للذهنية حيث انها موجودات ذهنية اثرها في العلم انما يثبت الاثر على العلم  
 وهو في الحق موجودات الخارجية علمنا من مثالا الكلمة اذا حصلت في الذهن  
 علمنا من حيث انها موجودة في الذهن انما لا يثبت علمنا من حيث انها موجودة  
 التي بها سطح العلم انما فان قلت كان للكلمة في مثالا وجود في الذهن  
 عند علمنا ذلك لا وجود للكلمة للكلمة عند وجود العلم في الذهن وليس هذا  
 الوجود وجودا خارجيا بل هو وجود ذهني لما وقد مر في المحقق الاول  
 بان وجود لوازم الحقيقة في الذهن وجود ذهني لها ولا شك انها منسوبة للانار  
 في الجملة قلنا ليس وجود المعقولات الثانية لموجوداتها ولا وجود لوازمها  
 للذات في الذهن وجودا ذهني لها وقد قال به فقد اخطأ اذا امتنع ان العلم بالمتعار  
 وجوده في الذهن معلوم بمدرك الا هو لكون الشيء موجودا في الذهن لا كونه معلوما  
 ومدركا فلو كان وجود تلك العوارض لموجوداتها وجودا ذهنيها لكان تلك  
 المعقولات علمنا تلك العوارض مثلا لو كان وجود الكلمة للعلم الموجود في الذهن  
 وجودا ذهنيها لكان العلم علمنا الكلمة باعتبار قيام الكلمة بكون الكلمة  
 مع وجوده في الذهن مستان لمعلوميتها بل هي معلوميتها ولا شك اننا باعتبار  
 قيامها بالعلم ليست معلومة لمن يكون في ذهنه الكلمة معلوميتها باعتبار  
 قيامها بالذات في الذهن ونحوه فان كان العلم في الذهن معلوما باعتبار قيامه  
 بكونه في الذهن لا لا يشترط ما عساه ان يكون في ذهنه غير مستطاع فحفظه فبق  
 ان تلك معلومة كما هي في الذهن فيكون العلم والعوارض قائما بها بالكل وجود ذهني  
 لها لا من ذهنه العلم بل من حيث العلم لان العلم بكونه في الذهن القائم بكونه  
 وجودا ذهنيها كمن في ذهنه العلم وهو يثبت له وجود تلك العوارض لموجوداتها  
 وجودا حقيقيا غير ان قيامها على ما ارتد في الخارج قياما حقيقيا وانها في  
 خارجي في العلم الانار والاحكام ما تغرق وقد ناقشت فاعلم ان هذه  
 المعقولات في الذهن وجودا في الخارج بالمعقولات الثانية ارتدادا في الذهن ليس  
 ارتدادا خارجيا بل ارتدادا في الذهن بكونها في الذهن ارتدادا في الذهن قلنا  
 معنى قولهم ان ارتدادا في الذهن بالمعقولات الثانية ارتدادا في الذهن هو ان  
 الارتداد في شرط وجودها في الذهن كمن في الذهن علمنا بكونها في الخارج ومعنى  
 قولنا ان تلك الارتداد في الذهن لانار والاحكام ولا منافاة بينهما كقولنا ان  
 كنه علمنا في امر لا مبرط وجود المعقول في الذهن كنه علمنا في الذهن

28











قد قورنا عند ان المعلوم له صدق علمه المنق لم يبق فرق بينهما فان حملنا جميع  
 المعلوم لو كان فردا المنق لم يكن بينهما فرق لوصف ولا يرد عليه مع الايراد لا شك ان  
 جميع اوارا المعلوم اذا كان فردا المنق والمعلوم من اوارا المنق اوصاف المعلوم وجميع  
 من اوارا المنق اوصاف المعلوم علمه المعلوم فلم يكن المعلوم والمنق فرق بحسب الصدق والوجود  
 باعتبار احوالها من اوصافها مع ما هو في احوالها من اوصافها مع ما هو في احوالها من اوصافها  
 وجوده والمعلوم المنق المعلوم الموصوفات والمعلوم المنق الموصوفات والمعلوم المنق الموصوفات  
 اوارا المعلوم لو كان فردا المنق لم يبق فرق بينهما فان حملنا جميع  
 المعلوم لو كان فردا المنق لم يبق فرق بينهما فان حملنا جميع  
 قولنا المعلوم ثابت لا ينعكس المعلوم ثابت لا ينعكس المعلوم ثابت لا ينعكس  
 المعلوم لا يصدق علمه المنق واللام بين بينهما فرق مع قطع النظر عن احوالها  
 وبيان الفرق ان ما ذكره ادل من قولنا في الباقي عايد الجمل حسن في علمها  
 قوله في الثالث الذي ذكره لا يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 ان يصدق علمه ان بناء كلامه ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 ما يدل عليه قولنا ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 لا يصدق علمه المنق وقولنا لا يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 فالاراد الاو اوصاف وان امكن بطريق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 الاراد الثاني الذي يجب ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 قولنا ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 لا عينية او مبهمة وهو غير ممكن ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 اواره مندرجات تحت مفهوم ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 جميع صدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 وعندنا ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 بل يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 انما هو غير السلب والامتناع ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 في الخارج وبقا قرنا ظهر ان اوصافها مذكورة المصنف في جواب الثاني  
 لا يثبت مفهوم في الخارج يعنى ثبوت جميع ما صدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 القضية كعلمها ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال

المعلوم لا يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 بل يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 انما هو غير السلب والامتناع ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال

المعلوم ايضا وقد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 وكما يمكن تطبيق المنق عليه ما حمل الصدق في الاول الصدق مفهوم  
 المنق علمه صدق علمه المعلوم من الاكابر الكليات اوصاف علمه المنق  
 صحت في اوصاف كونه المنق اوصاف علمه المنق علمه المنق علمه المنق  
 مذهب الاكابر الكليات اوصاف علمه المنق علمه المنق علمه المنق  
 مذهب الصدق اقرب مما اذا حملنا الصدق على اوصاف علمه المنق علمه المنق  
 مذهب الصدق المذكور ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 لم نعلم لزوم وجوب ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 صدق السلب الجمل وهو قولنا بعض المعلوم ليس بمنق الذي فرق  
 قولنا بعض المعلوم ثابت لكن ياتي علمه ما ذكرنا في الثالث الذي ذكرنا في المحقق ان يقال  
 لانه اذا فرض ان المنق صدق علمه المعلوم صدق كليات فلا يجاز لان يقال  
 صدق المعلوم بدون المنق المعلوم علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 لا يصح بوجهه بوجه وجوبه لانه ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 يلزم التمسك ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 ان المعلومية صفة ثبوتية وثبوتية العلم الكبري ان يكون ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 بوجه المنق لم يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 في ذكر اوصاف المعلوم علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 عليه بين المعلوم كلاف المنق اوصاف علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 ههنا ما يكون السلب علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 لا يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 هو الجمل بان المبهمة وجود في الدين اوصاف علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 الدليل المذكور لانه ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 فم ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 الخط فكل علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 معارضة الدليل الكبري علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 ولكن بعض الدليل الكبري علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 ولا يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 ونحو ذلك علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 والمشتبه ان المعلوم علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال

المعلوم لا يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 بل يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال  
 انما هو غير السلب والامتناع ان يصدق علمه كلام المنق ايضا قد ذكرنا في المحقق ان يقال







في قاي نسبة ال امرين متناهين من كل وجه الا ان النسبة التي سطر على كل  
ان كمل فيهما اولاً يمكن لكتنهما اذا لم يكتنوا وليس ان كمل لاحدهما اول  
سان كمل للاخر فان قيل انما هو اول لب دون ج لان كان لب دون ج  
لوقف هذا المسدود على الخط في بيان نفسه بل هو انما كان له بل  
اذا هو مذهب من يقول ان الشر هو ذو صفات حيث هو موجود وبنو  
حيث هو ذو صفات فاننا لم نعلم حيث هو ذاتاً ثم انما هو الوجود  
امكن ان يقال بالعادة ان الين سطر بوجوه اخرى وان لم يسم ذلك ولم  
يكن للمعروف في حال عدم ذات ثابتة لم يكن احد الحوادث مستحقاً لان  
يكون قد كان له وهو الموجود السابق دون الحادث الا ان كان  
يكون كل واحد منهما معاد الاول لا يكون ولا واحد منهما معاد الاول لان  
الحادثان الاثنان موجودان كونهما المعهود لهما مع كل واحد منهما مع  
مع الاخر فان استمر موجودا واحداً ذاتاً ثابتة واحدة كان باعتبار  
الموجود الواحد الهام موجودا واحداً شيئاً واحداً حسب اعتبار  
المحولين شيئاً اثنين فادام قد استمراره في نفسه ذاتاً واحدة في  
له الاثنان في نفسه لا غير هذا الكلام وليس فيه اسد لاراع المعاد في الصور  
بامساج الحكم على المعهود كما قرره المتأخرون وكيف يصور من عاقل  
من هذا الاسد لاراع المعهود ان عدمه عبارة عن فعل الذات وبطلان  
فلا يكون موضوع الوجود في وجوده شيئاً واحد لعدم الكفاية فلو كان  
الذات طاراً على المعاد فامساج المعاد في الحقائق المعروفة واما صفا  
بصفة الاعادة ان كان له ثباتاً حيث الذات في حال عدمه فهو  
بطلان المعهود لا هو له وانه كان كونه مفروض الوجود الاول  
فهو عين المسدود التي وقع السطر في مكانه وذلك غير معهود مع فقد  
الاستمرار لانه موجب لاثباته الصفة والظاهر ان ذلك معهود المع  
وكلام طاراً على الحكم عليه في كل وقت فان طاراً فلا يصح الحكم عليه به  
اسودان لا يصدق الحكم عليه بما معهوده عند تلك الاوقات المحيطة  
على ما قرره من كمن ان فعلا المعهود في الخارج كور ان يتق في نفسه  
الا من كسب الاثبات في حفظ وحدة الذات حسب ذلك الوجود وبنو  
ان الموجود الذي لا يصدق به الوجود المكشوف بالحوادث الذاتية  
وليس في الخارج ما مع الموجود الكاري عن الذات بعد التجرى عنه فليس  
ايه مطلقاً بالعمل فاما هذه الكلام وفيه نظر من وضوء اما اولاً فلان  
الصدق بامتناع الكاد المعهود عن مدق بعد لان ما ذكره حجة الاطلاق  
بين المعاد والمختلف في نسبة امرين لهما لسانهما في كل وجه  
اختلاف فيهما الا بالعدد لوقوع لدر على امتناع الكاد المعهود اوسه الا في ذاته  
والثاني محذور في السور اثباته وعدم اختلافها في الاوقات  
واما الثاني فلان المعاد ان كان متناهما بوجه من الوجوه عن المتناهي

المساوي فلا يتبين ان نسبة الموجود السابق بينهما على السور ان يكون  
هذا الوجه المحذور في الامساج كافياً في اولية النسبة وان لم يكن ممتازاً  
عنه اصلاً فلا يصح عليه الحكم اصلاً لان نسبة الحكم الذي في المسدود  
على السور فلو لم يكون محكوماً عليه او لم يتبين المسدود كذلك والحيث  
ما ذكره في بيان تساوي مسدود المسدود السابق الى المعاد والمساوي لوجه لول  
على تساوي نسبة جميع المقوم اليها اذ لا يحصل ذلك البيان فيش دون  
ولا غير ذلك من المعهود السابق مالم يتبينها على ان النسبة الحكم خصوصاً  
بما دون مادة ودخل المعهودات كونه المعهود محكوماً عليه لا على الامساج  
ولو كان لا على الامساج والذين واصلوا على كاف في الحكم على المعاد ومن المتناهي  
ان يتخرج ويعتبر في بناءه على اعتباره للمتناهي لا في مقتضى الكلام وتعود في  
هذا المعهود لاراع الحكم في السور الى اخر الكلام على ان يخرج امره  
لا كونه بل هو كانه كما يستلزم ان يكون له في مقتضى الامر ان يكون له وهو  
ان محكوماً عليه بهذا الحكم الكاد بحد فله ان يكون بمتناهي غير متناهي في نفسه  
الامر لا محذور في ذاته والذين واصلوا على كاف في الحكم على المعاد ومن المتناهي  
اولاً لم يكن صادقاً لا يشك ان لا يكون في القول العالي في كل عدم صحة  
الحكم على عدم المكان وقوعه في القول العالي في مقتضى الكلام انصف اي  
هذا احسن من نسبة امر ال احد المتناهيين لا في مقتضى وقوعه في عاقل وكيف  
يصور القول بان وقوعه في مقتضى وقوعه في عاقل وكيف  
حيث قالوا والهيئات الشفاه بعد ما كان امساج ايجز عن المعهود بالاكسب  
والسلب ايضاً لانه يصح ان يشار الى المعهود والاحكام في  
الوجود الاول لا هو له بوجوه من الوجود في الذات في غير تعينها بهذا  
الشيء في القول بطلان قول من يقول ان المعهود معاد لان اوله في  
عنه الوجود لا يصدق به المسدود في الامساج المعهود بل اصلاً يتق  
على الدلائل المذكورة في هذا المقام كما سبق لانا نقول قد عرفت قبل  
هذا حال الوعد على ان قول الشيخ بهذا الوجه كان دليلاً تاماً في نفسه  
علم امتناع الاعادة وان في هذا صحة وعينه باق الدلائل لان الاخبار  
اذ كان محتجاً ويكون الاعادة مستلزماً للاخبار فيكون الاعادة  
محالاً وهو بين واما ما ذكره في الامساج اعادة المعهود في مقتضى الكلام  
المعروض ما ذكره في اوله اعاد المسدود في مقتضى الكلام  
الحكم بالاعادة ولا يشك ان هذا السد لا يعلم في مقتضى الكلام الاعادة  
على المسدود اعادة المعهود في مقتضى الكلام الاعادة  
اعادة المعهود كان جميع الالاء الدالة على امتناع اعادة المعهود  
استلزاماً لمساوي صدق الحكم عليه السد في مقتضى الكلام

من المعهود







يتوجه الارادات المذكورة عليه قال الشيخ وفي تفهيمنا هذه الاشياء انتم كبريائي قول  
محقوق ان المعدوم بعد لا لا اورد من كبريائي بالوجود وذلك ان المعدوم اذا  
لكنه يجب ان يكون بنفسه وبين ما هو مظهر كونه فبذلك فرق بان كان مظهره انما  
ليس به لا في نفس الذات كان عدمه وخرجا من العلم كان هذا غير ذلك فقد صار المعدوم  
موجودا في العلم لا في تصور ان يحقق الامتياز بينه وبين ما هو مظهره في حار العلم  
استمراره في صلاحيه موجودا ما يظهر المختل اذ قد مر اننا بطلنا قلم  
حقوق تحقق الامساك لا يكون ذلك الا بان يكون موجودا في حار العلم  
ان لا لا في حق الامساك في العلم فلا يكون كذا في الذات محضه في حق  
العدم بل يكون كونه هو او ان يكون في الامساك بل كما لا يصح ان يكون المظهر  
لم يصح ان يكون انما في فقد الذات في حق الوجودين والارادتين في اول  
سكن كبريائي بالوجود ان لم يكن معارضا في حق الوجودين والارادتين في اول  
الوجود الرابع فلا مبنع على كونه في حق الوجودين والارادتين في اول  
وصحى السور في الامتياز الاعادة وهو تعلم فاستدل الامتياز  
انما هو قديم لا مضاف الاشارة اليه المصدر في العلم فاستدل الامتياز  
تلاصيح الحكم عليه يصح بعد السور في العلم فاستدل الامتياز  
القاء الاشارة الى السور في العلم فاستدل الامتياز  
في السور في العلم فاستدل الامتياز  
السادس فلا في قوله فلا يكون موضوع الوجودين والعدم في العلم  
اشارة الى القول في وادراكه ان الامتياز في العلم فاستدل الامتياز  
فاستدل الامتياز في العلم فاستدل الامتياز  
من ذلك المخرج بين كلامه والاشارة الى العلم فاستدل الامتياز  
الاشارة الى السور في العلم فاستدل الامتياز  
فلا عرفت ان ليس معارضا في العلم فاستدل الامتياز  
الكون في ما في حار العلم فاستدل الامتياز  
الاشارة الى السور في العلم فاستدل الامتياز  
استدل الحكم ما كاسب الوجود في العلم فاستدل الامتياز  
الشخص بما ان هو اعاده ان يحصل في حار العلم فاستدل الامتياز  
وحدة الشخص فاستدل الامتياز  
من الشبه المذكور ما هو عند ان معارضا في العلم فاستدل الامتياز  
وجود الشخص فاستدل الامتياز  
ملا اذ عدم ان في حار العلم فاستدل الامتياز  
لا لا ما في حار العلم فاستدل الامتياز  
الكل فاستدل الامتياز

منقول

35  
مفعول الصورة الحاطية في الشخص كذا وان كان ذلك الشخص معلوما محض  
حضوره انما لا يثبت في كبريائي في حار العلم فاستدل الامتياز  
وجم الحكم في حق الامتياز في العلم فاستدل الامتياز  
حضوره في حار العلم فاستدل الامتياز  
الاجتهاد في حار العلم فاستدل الامتياز  
ليس هو في حار العلم فاستدل الامتياز  
وليس هو في حار العلم فاستدل الامتياز  
ما كان وجوده فاستدل الامتياز  
مخصوصه في حار العلم فاستدل الامتياز  
ما كان الشئ في حار العلم فاستدل الامتياز  
صروا ان الحكم بالوصف في حار العلم فاستدل الامتياز  
الاشارة الى حار العلم فاستدل الامتياز  
ووفقا فان قلت لم لا يجوز ان كحل المظهر الحكم في حار العلم فاستدل الامتياز  
ذلك الشئ دون مثله في حار العلم فاستدل الامتياز  
المعروف في حار العلم فاستدل الامتياز  
او ليس في حار العلم فاستدل الامتياز  
واحد في حار العلم فاستدل الامتياز  
فكيف يجوز ان يكون الشئ في حار العلم فاستدل الامتياز  
البيد هذا حكما على المعدوم ما يقتضيه العلم فاستدل الامتياز  
وتمسح جوارحه في حار العلم فاستدل الامتياز  
بالاعادة في حار العلم فاستدل الامتياز  
حكما على المعدوم في حار العلم فاستدل الامتياز  
مطلقا غير ممكن فان قلت في حار العلم فاستدل الامتياز  
اعادة في حار العلم فاستدل الامتياز  
ان الحكم على المعدوم في حار العلم فاستدل الامتياز  
معارضا في حار العلم فاستدل الامتياز  
ثم الحكم على ما كان اعاده في حار العلم فاستدل الامتياز  
المعروف في حار العلم فاستدل الامتياز  
فان قلت فان قلت في حار العلم فاستدل الامتياز  
فان الحكم على المعدوم في حار العلم فاستدل الامتياز  
لانه لا يمكن ان يكون في حار العلم فاستدل الامتياز  
واما النقص في حار العلم فاستدل الامتياز

في حار العلم فاستدل الامتياز



















[illegible]

ظری  
والدہ ملک  
ظری  
مفوق  
ظری



ط

۱۱

ہذا

22

[illegible]

276524

20

1

\_\_\_\_\_











لكن المضاف سوار كان محالاً او محتملاً وفيما قبل يكون الكلام محالاً بالانها  
كأنه مضاف الى هذا المضاف من قبله فيكون الكلام محالاً بالانها  
التي هي القاموس والادعاء ان لا يكون العلم المطلق مادام علمه مطلقاً لا يكون  
محالاً مضافاً الى ملكه اقول بعد حمل العلم المطلق على ما صدق عليه علمه المطلق  
كما انشأه في الحاشية على ما علمنا ويدل عليه قوله في غير تلك الحالة بل كان وجوده في  
الذي لا يلائم هذا الكلام وتكون ذلك خلافه من بين العلم المطلق السلب في المضاف  
كما انشأه العلم في حيث قال بعضهم فالمراد المطلق ما يكون مضافاً الى الوجود  
المطلق والعدم المضاف الى الملكة ما يكون مضافاً الى وجوده من وجوده وظ  
العدم في كونه لا يكون محالاً الى العلم المطلق الذي هو العلم المطلق  
اقول هذا الكلام في العلم في حيث قال بعضهم فالمراد المطلق ما يكون مضافاً الى الوجود  
المطلق والعدم المضاف الى الملكة ما يكون مضافاً الى وجوده من وجوده وظ  
العدم في كونه لا يكون محالاً الى العلم المطلق الذي هو العلم المطلق  
اقول هذا الكلام في العلم في حيث قال بعضهم فالمراد المطلق ما يكون مضافاً الى الوجود  
المطلق والعدم المضاف الى الملكة ما يكون مضافاً الى وجوده من وجوده وظ  
العدم في كونه لا يكون محالاً الى العلم المطلق الذي هو العلم المطلق

ويعبر عن سلب الوجود  
ط  
في غير تلك الحالة بل كان وجوده في  
الذي لا يلائم هذا الكلام وتكون ذلك خلافه من بين العلم المطلق السلب في المضاف  
كما انشأه العلم في حيث قال بعضهم فالمراد المطلق ما يكون مضافاً الى الوجود  
المطلق والعدم المضاف الى الملكة ما يكون مضافاً الى وجوده من وجوده وظ  
العدم في كونه لا يكون محالاً الى العلم المطلق الذي هو العلم المطلق

علم الاضاف والظان بهذا هو ان العلم على ما انشأه في الحاشية المضافة  
تتوفاً لبعضهم من حيث ان مفهوم السلب في العلم المطلق لا يكون محالاً  
لا يمكن تصور هذا الكلام وهو ان العلم المطلق لا يكون محالاً  
كما انشأه في الحاشية على ما علمنا ويدل عليه قوله في غير تلك الحالة بل كان وجوده في  
الذي لا يلائم هذا الكلام وتكون ذلك خلافه من بين العلم المطلق السلب في المضاف  
كما انشأه العلم في حيث قال بعضهم فالمراد المطلق ما يكون مضافاً الى الوجود  
المطلق والعدم المضاف الى الملكة ما يكون مضافاً الى وجوده من وجوده وظ  
العدم في كونه لا يكون محالاً الى العلم المطلق الذي هو العلم المطلق  
اقول هذا الكلام في العلم في حيث قال بعضهم فالمراد المطلق ما يكون مضافاً الى الوجود  
المطلق والعدم المضاف الى الملكة ما يكون مضافاً الى وجوده من وجوده وظ  
العدم في كونه لا يكون محالاً الى العلم المطلق الذي هو العلم المطلق

ناقل

المطلق

في غير تلك الحالة بل كان وجوده في  
الذي لا يلائم هذا الكلام وتكون ذلك خلافه من بين العلم المطلق السلب في المضاف  
كما انشأه العلم في حيث قال بعضهم فالمراد المطلق ما يكون مضافاً الى الوجود  
المطلق والعدم المضاف الى الملكة ما يكون مضافاً الى وجوده من وجوده وظ  
العدم في كونه لا يكون محالاً الى العلم المطلق الذي هو العلم المطلق







## المستند

مفتی محمد رفیع

五

العدم في الخارج فكان محل القياس في كلامه ما ساء الاضمار وحيثما لا يشكر التفسير  
 العدمية كالوجودية كحاج الوجود في وصفها لان الامكان عند من هو وجودية فيقول  
 المراد بالوجودية هي ما لا يوجد في الخارج علم ما ينبغي وجع لانه الجواب الذي ذكره في نفسه  
 في الحقيقة يقول الاول ان ما لا يوجد في الخارج علم ما ينبغي لان الامكان الذي هو مفود عند الحكماء ليس  
 لانك تتفق على الاضمار في علم ما ينبغي لان الامكان الذي هو مفود عند الحكماء ليس  
 بالمتفق الاول لكونه انه امر ليس اذا فسر لك الصادرة او اضاف الى ان افسر بغير  
 الوجود واسمها بالنظر الى الكس ولا يحتاج الى حمل صور العقل الا في طرف كسفة ووجوده  
 هو العقل وليس الخلق الثاني انه لا لا مبع عدمه علم وجود الكسفة علم ما مقروا ما  
 الامكان الكسفة في الخارج كما خرج في وفيه اشكال الى وجه ترك النقص  
 له والجواب ان كسفة تعريف لمن يوصف له واما السند الذي ذكره فلا كسفة في قوله ولا  
 يلزم امساك قبل وجوده ولا وجوبه اذ لو كان لا لا مبع الى فاقول ظاهره ان علم ما ينبغي ان يقال  
 سند منع الامكان في الملازمة سلطان العلم وهو متقدم ويمكن توجيهه بان كسفة  
 بطلان الملازم ربما يدعى علم الملازمة بعد علم التحقيق ما في منقذ ما ودهيها ذلك  
 اذ علم هذا الكسفة وهو هو العقل وجود الامكان في الخارج لا لا تصور قيام العلم بنظر العقل  
 انه وهو ليس بعد كسفة في العلم  
 الامكان بالهبة الابد الوجود وبعد فيه تحقيق وان اراد ان كان محقق  
 بهذه ما قبله نقطة فيدفع عن امر اذا لا يخلق  
 محققا نظر ان كسفة فان قلت هذا الوجوب انما هو بالنظر الى حقيقة العلم  
 جواز الال كالحارج عنه فلم يحل الامساج الى الحكم كيف والكسبة الاجمع البسيط  
 التي هو واحد منها غير محمول على قلت قد تقدر في موضوعه اذ الخلق الى الغير  
 لا بد منه فاعلم ان هذا التفسير على الوجوب نعم ثلثه وهو جوابان العامة  
 العامة البسيط لا يكون الا فاعلم انه مر وور لا لا ثلثه ان اذ لم يكن  
 اقول مثله هذا في علم ما ينبغي وهو ان الموقوف ان البسيط غير محمول في  
 ذاتها ولعل بها وجود وجودها فاعلم بان في المحمول بالكلية وانما زيد في  
 المحمول الداس بالكلية فطالما مع كيف والمصفى ذهب اليه ولان قيل  
 المراد منه كسفة البسيط محمول ان وجودها محمول قلنا علم هذا  
 اي هذه المحملة مما لا ان لو لم يكن الكليات محمول كسب الوجود لم يكن  
 محمول بطل كسفة ان كسفة كسفة في ذاتها ووجودها علمها فاقول  
 الاستدراجية وما قولك في نظر ان كسفة اوله ولا كسفة ان لو كان المراد منه  
 الحكماء كسفة البسيط محمول في العلم ادع الرد في كلامه انظر الى قوله  
 تقدر ان افسر كسفة خلاف الظاهر فلم يدع احد الان البسيط غير محمول  
 اصلا في كسفة الى هذا السطو لكسفة وجع فيتم تعدد الواجب ثم اقول الجواب  
 الذي ذكره المحقق الاسد لا يمكن كسفة في قوله انظر ولا ينطبق عليه  
 كما يظهر بان في كسفة فان اراد انظر تطبيق كلام المحقق على الدليل الذي ذكره

ماکدونا



معلوم الحوادث المركبة ومن شرطها الباطن لان حكم الحوادث اسند اليه لا يمنع لان محمول  
 واعلم ان محصل جعل المركبة يكونا قد وجدوا ذاتها وكلام الخصم لا ينافي ان يجعل المحصل  
 المستند للحادث كلامه مطابقا ليقول لا يمكن البسيط محمولا وذات لم تكن المركبة المستند  
 بجعله الا في الكلام بم بردد وجعل المركبة الجواب البتة وقابلت طية وراة ان  
 الباطن لا يولم بكونه لا يجب عليه ان هذه الشرطية نتيجة الشرطيتين المذكورتين  
 ومع هذا فكلام المحصر في منع الشرطية الاول علم ما فسرنا في الاول الاستفاد من الشرطية فيبادر  
 الاول فيقال ان اراد عدم عدم محمولة الباطن لعدم محمولية المركبات في ذاتها  
 فالشرطية محمولة والسند ما ذكره المحصر في كلامه ان اسم البتة ان منع الشرطية اسم التبرهن  
 النتيجة يرجع منع الشرطية الاول التبرهن الصغر والى اننا حين قال الحوادث ان لا يكون التبرهن  
 محمول المركبة محمولا لعدم محمولية الباطن وذكره في مقدمة الاسماء الى التبرهن ان العلم ان  
 غير العاج من المحمول الا في المعلول عدم الخرج وهو رافع يتعلق بجميع وجودات الاول في التبرهن  
 وجود الكلام والعلم به مجموع العدميات كيف وعدم الخرج في كسره لعدم واحد في الاول الخرج وجود  
 الباقي فكيف يتوهم الاتحاد في الحوادث العظمى وفي تحقق الخواص لاجل الاستبعاد علم  
 من المستغنى لا يخبر عن الخواص كما فعله الاول الاول هو ما في المتن في روافد الثاني في شيعي  
 حمل الخصم على الحاصل في رفع التعريف في كل شيء وفي الاول انما علم وحيث انما علم ان  
 عبارة ما في الحوادث لا يلزم المحصول ما في المركب الاول ان تركب ما في الاول ان لا يكون

منتهى  
مستقر

[illegible]

طه مسلم - لكن نوح  
وان اراد عدم  
المركب  
تأذنه العذر فلا

مقدار الاطلاق  
نقود اندر بر ما

[illegible]

47  
لا تقارنا الاكلان الملهين في كل يوم  
فقط اكلان واحد في كل يوم  
او اكلان واحد في كل يوم  
او اكلان واحد في كل يوم  
او اكلان واحد في كل يوم

الا انما القلبية نحو الاكوار الاصاح بينهما في الخارج ولا في العمل اذا حصلت  
 والعمل بعد ذلك يكون صحيحا في الخارج وصدق لاجلها واما اذا حصلت اقرار مستقرا  
 على في التفسير فظا الا اصاح بينهما ايضا يمكن فعمل كل في الجبس والعصا  
 يد في الاقرار ما قلنا ان العمل على كس في معناه جاز على صفاته في العمل  
 والتعصب ومن ذلك ان العمل لان الله الان لا يكتفي به القدر في الاقرار  
 في التركيب الحقيقي انما يمكن ان يكون بعد التزاع الا ان التزاع  
 في التركيب الحقيقي انما يكون في الحق في الانسان مركبا جعلا ضرورة  
 اقول هذا الالتزام يقتضي ان يكون الحق في الانسان مركبا جعلا ضرورة  
 كقول الاصاح بين اقرار الان في الحق في الانسان مركبا جعلا ضرورة  
 والناظر في الاماير في جميع الموجودات المعتبرة في الواجب ومعلوم ان المعتبرة  
 اندفع الالتزام والواجب الثاني ايضا بل الكون ليس الا ما ذكره الله وشرع الحكم  
 في الحق في الاماير في جميع الموجودات المعتبرة في الواجب ومعلوم ان المعتبرة  
 في الحق في الاماير في جميع الموجودات المعتبرة في الواجب ومعلوم ان المعتبرة

بذلك وما ذكره من قبيل الامتناع في هذه المسئلة  
علما هو انما قارنا هو الطراد لا يحق سندا في ظاهر ادلائها  
اخر وقت فيه بان لا يكون هذا ابا على المستد الزمان مساوات السند المكنع  
حتى يلزم فيه ابطال ابطال المكنع علما من ان يكون له اواد وجود مستقل  
لا يخفى ان الاستقلال بالنفس المذكور في الاشياء في حيث قال اس  
لا مثله وجود الاشياء ليس في الامتناع في وجوده في الاشياء  
منه يمكن توضيح التفسير المذكور في كلامه فليس منه بقوله فالاول ايمان  
يكون الكمال ان كل جزء وجودا مغايرا لوجود اجزائه وكذا التقيد الثاني  
لا مدخل في تفسير الامتناع في الخارج على احوال التركيب الذات اذا اجنب  
ما هو في المادة والعقل في الصورة فيزول الصورة بزوال العقل ويكنى مستقلا  
في نفس المادة وايضا ينبغي ان العقل اذا قد بشئ لا كان صورة والعقل اذا  
اذ كان لا كان مادة فيزول الصورة بزوال العقل وتبقى المادة بقدر الحس  
فلا يلزم حذف هذا المفسر ولكن كما ذكره المحقق في الاشياء  
او اردت ما هو اعتبار بالذات فيقول هذا التسليم بناء على عمل الاقوال على ما وجد  
منها وان حمل على الجميع فلا يخفى عليك في كيفية طريف البحث في اعتبار ان  
يعود الى ان التركيب في قاعا السواد لوجها لاصحاب علم الحقيق ولا يعلم

اشي لان الافراد الخمسة اندفع بها واذا ما ذكره قد كره في الحاشية من منع  
موسع قوي فكلوا على ما تقدم ولو قيل ان المردف العالم معاملة التقاطع والتفويض  
التعامل بالشيء السعالي لا يدفع هذا نوع اعتبار الاصحاء على معناه ودون ذلك لان  
الاجتماع ليس به بين الافراد موقوف على ما علموا بها فكذلك ما يكون من معلول  
الاجتماع من الديق الحادثة وذلك هو دفع قوله لان يريدنا العلم بعد ما علموا



واما علم محسوس بانوار عدم محسوسه كل منهما مانورده و بهذا  
 هم كوازان بغير المحسوس اما لكسب محسوسا واحد انهما مانورده ٣ علم  
 اشق الفاضل السطاني انما در علم ما وجه كلام المحسوس ان المراد منه عدم كونه  
 محسوسا مانورده عدم كونه محسوس عند الانوار و لا انما كان بغيره  
 قول المحسوس عدم الوجود و كذا في الفهمين الا في حيث ولو علم ان الاحساس  
 بالانوار علم من الاحساس بايها عين الاحساس المتعلق بالانوار و لا انوار  
 بهذا المعنى اشار اليه في كسب و الحاشية حيث قال ان يكون الكل علم و خود  
 و الخارج علم الانوار مفاد الكل و يكون ذكره في الاجتماع مراد من جميع الشقوق  
 الثلاثة ادع مع ما ذكره و كذا ادع المعارضه التي ذكرها علم دليل ان الشق الاول  
 و يمكن المحسوس دليل علم وجه الاحتجاج اليه ان الشقين الآخرين و ابطالهما بالدليل  
 ان تعال الاشكال من حيث الانوار و لا انما كان كمن يقول ان يكون و سوق  
 الكلام ان قول الانوار بانوار انما هو كذا العلم المحسوس و هذا ما يقتضيه  
 الاحساس من الاحساس العلم و ذلك استدعي الامتياز ان الخارج بين كسبها  
 و الامتياز حكم ان انوار الامتياز بين كسبها و الحاشية استدعي ان يكون لكل  
 قسم التمايز بين هويته في الخارج مفاد به لوجوده في الاخر و التمايز في الهويته في  
 استدعي المعارضه و ان وجود الخارج في الوجود و لا يجوز ان يكون في الشخص

[illegible]











طاهران الحسن النهراني هو القاري  
 و هو كبري العالم و جود في القضاة الفاضل  
 هو القاري محمد و الدار العلم العالم في الزمان  
 حسن بن محمد و الدار الحسن بن الحسن

[illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

元















اعظمیٰ

يا تبارك و اعظم السلب والاحكام اذ الصدان المشهوران هما وان  
 احوال الاحكام يندرج المافوق توين مطلق المساعدين والمشهورات التعاليم  
 المشهور لاوقيد ومن الحق الا بالمشارة لانه لا خلاف في دونه الحقيقة  
 وقد مر انه انارة في تلك الحقيقة نعم المساعدين مطلقا المشككين  
 صادق علم ما ذكره حيث جعلوا السبعين الامر في منقول الساعدين  
 والساد والحقائق ونقله ارا ادا المشهور من المشهورين عا كما الكلام وفيه  
 تحريف وفيما قرنا فانه ومن غير ان كتاب اشارته اما المساعدين والاعمال  
 والمكشوفات الحار عنها ارا اذ جعلوا الحار عنها ولا يمكن احكام المساعدين  
 اللذين جعلوا الحار عنها كما كتبه في الحار اذ لا حار حلو مشرف الوجودين عنها ارا  
 ليس موجودا لا وجود من بينها المشككة لانها ان كانا غنيين فالمشككة  
 في الامكان الحار والمعلول له الواقب وان كان (الادها) واجبا فالمشككة في حصة  
 عليه ادلهما وقولوا لا غير ولا يمكن ان يعترف مفهوم لفظ العلم تلك الغالبية  
 مضار عالم العلم والمكشكة مكمولة بصير واعني الجنيين احوال لا يخفى بعدها  
 حقيقتها ما فيه اذ ليس يعترف مفهوم لفظ العلم الغالبية المشككة والام  
 يصح الظاهر على الامم والعقوب والمعتبر في العلم والمكشكة ويكفي الانساب  
 ان الحار كذا في العوارب التمهيد بالحكمة والكوسم بالسيغال الجنيين  
 فلكونه فوقه قاطبا للاشارة كحصة الحار احوال كثران مفهوم  
 المظلم لا يصدق علم ما كان حيث ان حصة الاستنارة حيث يصدق علم الهواء والفرق  
 بل المعتبر في مفهومه ان يكونه من شأنه نوعي بل يشخص الاستنارة ولا يصدق  
 علم الهواء في الحار حار عدمه وعن مقابلة الذم هو المضم كقولك لندر الحار عدم  
 هو بصير واعني ذلك لان الحار عدم لا يصدق بالسيغال البصر لا يشخص  
 ولا يتغير وحصة اقول في حيث لان الحار جعل الحار مقابل العلم الحار  
 قبيلا فالحار الذي كان من جهة عدم الحار وكان الحار حيث لو وجد كان متصفا  
 باحدها ليس هو الحار المراد منها واحص منه كسب العلم من جعل المقابل  
 اعني كسب الذات واحص ما عدا حار من عارفين المقابل فان اراد بالذات  
 ما صدق عليه فلا الحار ان اراد الحار الكمال الذي هو من مقابلته فغدا انه  
 لا مفهوم محصلا هو من مقابلته العلم الا ان يدر مفهوم من مثلا وطان  
 الكلام واعني مفهوم من مثلا ان يكون المنقسم الاربعة هو مفهوم من  
 مثلا بل المعتبر فيه مفهوم الحار لا مفهوم الحار الهوا باجمع فلكونه الشريك  
 منه ان الاعني هو مفهوم مفهوم الحار لا الحار الحار الحار الحار والاضف  
 احص هو مفهوم المقابل لكن كسب كسب العلم الحار الحار والاضف  
 مفهوم المقابل حيث هو ان يكون مرجع القضية الطبيعية التي موضوعها  
 طسعا الحار والسالبة الجزئية في جانبها المتصايف واي علم ان بعض  
 اعني هو مات قد يكون فردا او جزءا لا تقسم منه مفهوم الكليات

المسقط







ظ

[illegible]

فصل دوم

زاله  
فلا

步











لا يتصور في الاولوية الثانية غير السلب التام ولا ينافي ذلك مع الفقه  
على ان الكلام في الاولوية يجب الواقع ومنه الامر قد ثبت ان لا يتصور في الاولوية  
تساوي وقد كان لا بد من السبب على هذا التاويل في السبب فخرج عن التاويل  
او في نظر محقق اذا اراد بالتاويل ان كان هو التاويل بالنظر الى  
الوقت الذي هو صغير السبب لا الحاصل فالمعلوم ان السبب لا يخرج عنه  
بما هو لازم لموات الكس وان كان هو التاويل فيجب الواقع ونفس الامر  
قد التاويل ليس يثبت لشي من الاوقات والامور كيق ولويث  
لما التاويل بهذا المعنى بل فلو لم يصح من ضرورة ان كلاما وقع فيه  
الوجود والعدم كان اول ما يتصور الالاف ولا يثبت مساويا للاحتمال  
والحاصل ان لو كان موجودا او معدوما كان الوجود راجعا الى العالم  
او العكس فليكن مساويا وقد فرض التاويل هو  
كافة الطوائف اخرج من تحتها المحذور الوجودي وادخل في غير  
العدم من بر عليه ما ورد في الحقيقة المحذرة بقوله لا جواب  
وذكر ان ليس في ذلك خروج عن السبب من الوجود بل في غير  
ليس في ذلك سوى جعله راجعا الى السبب سواء كان على سبيل  
الاجتماع او على السبيل وطريق واحد هو الاول من الثاني ومنه القدر المتصور  
بينما اقول ان السبب في تقديره الدليل ان لو امتنع العدم مثلا لم يكن  
الوجود واجبا فرضا محض عدم وقطع في غير ذلك من عدم لان  
ممتنع في ممتنع في واقع وفي الوجود في مواضع في غير واجب  
ولكن في غير واقع اذا لم يكن لا بد من فرض في الواقع في غير عدم  
وقوع الوجود عدم وقوع عدم في غير جواز خلق الواقع في غير  
الوجود والعدم وجودا في الواقع وقوعه قد سلك به في الوجود  
الاستدراك في التاويل ان هذا الوجود المتصور في بعض الظواهر  
في الكتاب واول هذا التاويل ان يرد في القابل ان هذا شرح الكلام المحذور  
وبين ما كان في الكتاب ولم يعلم ذلك ما نقله في كونها في نظر  
في الكتاب لا بد ان كان ما ذكره بقوله في شرح الكتاب حتى يبين  
الاستدراك في عبارة الكتاب بل لانه لو كان سبب في ذلك الظرف  
كان هو واجب الوقوع اقول في بحث لانه لا بد من ان لا يكون محقق  
سبب الظرف في خروج الوجود لا يتحقق او في نظر الظرف في خروج  
الظرف في خروج ما في عدمه واولا في السبب التام في لا بد  
مدخله عدم التاويل في السبب كان السبب موقوف على مفتقرا  
اليه متاخر عنه بالذات لا بد من كون جواز المعلول التامة فهذا هو الدليل على ان  
الاولوية في هذه المقدمات وانما لو كان موضعها علم الاور كان موقفا

على

على

موضعها علم ان في هذه المقدمات والاولوية في السبب التام ولا ينافي ذلك مع الفقه  
على ان الكلام في الاولوية يجب الواقع ومنه الامر قد ثبت ان لا يتصور في الاولوية  
تساوي وقد كان لا بد من السبب على هذا التاويل في السبب فخرج عن التاويل  
او في نظر محقق اذا اراد بالتاويل ان كان هو التاويل بالنظر الى  
الوقت الذي هو صغير السبب لا الحاصل فالمعلوم ان السبب لا يخرج عنه  
بما هو لازم لموات الكس وان كان هو التاويل فيجب الواقع ونفس الامر  
قد التاويل ليس يثبت لشي من الاوقات والامور كيق ولويث  
لما التاويل بهذا المعنى بل فلو لم يصح من ضرورة ان كلاما وقع فيه  
الوجود والعدم كان اول ما يتصور الالاف ولا يثبت مساويا للاحتمال  
والحاصل ان لو كان موجودا او معدوما كان الوجود راجعا الى العالم  
او العكس فليكن مساويا وقد فرض التاويل هو  
كافة الطوائف اخرج من تحتها المحذور الوجودي وادخل في غير  
العدم من بر عليه ما ورد في الحقيقة المحذرة بقوله لا جواب  
وذكر ان ليس في ذلك خروج عن السبب من الوجود بل في غير  
ليس في ذلك سوى جعله راجعا الى السبب سواء كان على سبيل  
الاجتماع او على السبيل وطريق واحد هو الاول من الثاني ومنه القدر المتصور  
بينما اقول ان السبب في تقديره الدليل ان لو امتنع العدم مثلا لم يكن  
الوجود واجبا فرضا محض عدم وقطع في غير ذلك من عدم لان  
ممتنع في ممتنع في واقع وفي الوجود في مواضع في غير واجب  
ولكن في غير واقع اذا لم يكن لا بد من فرض في الواقع في غير عدم  
وقوع الوجود عدم وقوع عدم في غير جواز خلق الواقع في غير  
الوجود والعدم وجودا في الواقع وقوعه قد سلك به في الوجود  
الاستدراك في التاويل ان هذا الوجود المتصور في بعض الظواهر  
في الكتاب واول هذا التاويل ان يرد في القابل ان هذا شرح الكلام المحذور  
وبين ما كان في الكتاب ولم يعلم ذلك ما نقله في كونها في نظر  
في الكتاب لا بد ان كان ما ذكره بقوله في شرح الكتاب حتى يبين  
الاستدراك في عبارة الكتاب بل لانه لو كان سبب في ذلك الظرف  
كان هو واجب الوقوع اقول في بحث لانه لا بد من ان لا يكون محقق  
سبب الظرف في خروج الوجود لا يتحقق او في نظر الظرف في خروج  
الظرف في خروج ما في عدمه واولا في السبب التام في لا بد  
مدخله عدم التاويل في السبب كان السبب موقوف على مفتقرا  
اليه متاخر عنه بالذات لا بد من كون جواز المعلول التامة فهذا هو الدليل على ان  
الاولوية في هذه المقدمات وانما لو كان موضعها علم الاور كان موقفا

لا

سبب

على

على  
الحفظ







اینگار  
روا بدو

من الحاشية العددية  
عنوانها لقايد جلد

كانه

也

شفا

10















[illegible]

by

طوارق

[illegible]

کمال

20



[illegible][illegible]















72

بأن يقال اسكان الوجود حاصل في كونه من هذا الكلام التام فيكون على ذلك من قبل ثبوت  
الشيء للشيء حيث ثبت وجوده المتيقن له بناء على المقدمة المسندة من أن ثبوت الشيء لا يستلزم ثبوت  
المثبت له وادعاء يكون أن يقال إن المراد باتفاق المعلوم باتفاق الاستغناء ولو بالوجود  
ما يكون موجودا خارجا للاختلاف في كون الامكان وجودا دائما هو كونه وجودا لهذا  
الحق على ما يجب لا يمكن كون السلب ليس جزء المعلوم ولا شك في اتفاق الشيء بالصفة  
للوجود في الخارج يتحقق وجود الموصوف في الخارج فاشنع اتفاق المعلوم به ومنه هذا  
ظاهر في دعاء ما أورده الشرح في السوال بقوله تعالى ان يقول بل هو القدر في دليل كونه وجود  
الامكان على ما يجب قبل قولنا على كلام الله على هذا لأن الشايع بينهم في هذا المقام هو الاستدلال  
بإشباع الحكم بالمكان الوجود لا الاستدلال بإشباع الاتفاق بالمكان الوجود قال الامام في الجواب  
للمشقة للمعلوم لا يبالى لان ما علم لم يثبت هو يتم جملة الحكم كذا اشنع الحكم عليه في الحكم الوجودي  
حاجب اتفاق المعلوم مع الاشاعة بالمكان بين ثبوت صلا فيمنع الحكم عليه في الحكم الوجودي لان الحكم  
في ثبوت الشيء يتحقق بغيره وفي ثبوت الحكم لا يمكن بغيره عليه اذ لا حاجة الى التوفيق بان الامكان  
صفة وجودية الحكم مطلق يتحقق ثبوت المثبت له في الجمل وانما التوفيق في الجمل الوجودي  
وغيره في جمل الحكم لا في اصله لهذا قال الامام لا يمكن ان الحكم اصلا فان قلت لما راى الشخص  
ان لا سبيل الى بيان اشباع الحكم بالمكان الوجود مطلقا على الحكم في الدليل على الحكم الصافي فيلزم  
التفويض الى كون الامكان موجودا قلنا نعم ما ذكره من ان الامكان وجوده فيمنع اتفاق المعلوم  
به لدلالة الحكم مطلقا فيمنع حل المعلوم اذ لو كان الحكم عليه في مكان متصفا بالمكان الحكم  
ما عليه فيكون موجودا فكيف يمكن القول بان لا سبيل الى بيان اشباع الحكم مطلقا هو فائدة  
اقول ما أورده من الاستدلال من دفع بان اصل الحكم ظاهر انما يستدل بثبوت المثبت له في الزمان  
ومن البين ان الثبوت في الزمن لا ينافي عدمه في الخارج واما كان ورود الاعتراض المذكور في الشرح  
فانما غاية الظهور فلهذا توفيق الحكم وادعاء المقدمة التي لم يكن ان الحكم به صفة وجودية حتى  
يستحيل استدعاء الوجود في الخارج على ان ذلك انما يلزم على ترجيح الكلام لا على توجيهها والتوفيق  
على ما قرره بالدليل حتى يدفع الاعتراض المذكور في الشرح ايضا فان اعلم ان حاجب التوفيق الخارج  
الى هذا الدليل هو عدم الوجود لا اشباع الاشاعة اليه فلا يصح الحكم عليه بغير الوجود  
لكن المعلوم به هو ثبوت ثابت فيمنع الاشاعة العقلية وما لا يمكن ان يشار اليه لا يصح الحكم عليه  
ثم اورد عليه وجودا من الابرار الاول ما عارضه بان لو امتنع اعاده المعلوم الحكم عليه بإشباع  
لكن للمعلوم ليس له هوية ثابتة الى آخر الدليل الثاني في النقص



قوله لما كان الجود متناولا لا اراد ساوله الحمد للانعام وغيره فعلقه بهما  
ووقعه بازاء الجالا لا يحل عليها وتوقفه العقيد المذكور بعده لانه فقيده  
بالمعلق عند التحقيق لا بانفراد الحمد بوعده وحده يظهر من ترتيب قوله  
ظهيره وبيان الحمد وان كان محمدا والحمد لله كونه محمدا على ان يكون  
الساو بمعنى على ان يكون النسبية وهذا الاضمار وان كان رجوا لكن نفهم  
مخصص على صدر الحمد عليه حتى يحصل المعنى على جميع حملات اللفظ ويظهر من  
قوله ثم لا وانما يتبين من حاله قوله على صدر الحمد على المعنى المذكور  
الحمد عليه مع كونه في نفهم كونه من حيث يظهر عموم الحمد عليه على تقدير  
عموم الاشترار مع ادخل لازم قوله وغيره من مقام الاحاطة الى استار الى الحمد  
ففيكون بازار الاحاطة والصفات وفقيكون بازار الاحاطة ولا يخفى دلالة على  
ان الحمد ساو من الاحتيارى اللهم الا ان يكون ولا ساق ذلك المردد الا في  
ادكون العموم بل لا ساق اصدا المعنى ومحمد الاحتمال على النهي المردد وفي  
مقدم اراده العموم او الى ان هذا هو الاصل قوله لا انما على مطابقة  
ارادها المعظم الباطني وهذا ساو ما لم يكن بتكرار اعداد ومقدس بل  
كان اعتقادا وحلا في ما ذكر في السلاطين وانها المراد الحمد في قوله فليقدر  
بمشت الفوار وقوله الاولاد مثلا لان في هذه الصورة يحصل اتحاد معظم الحمد  
قوله فليقدر الحمد على ان اي وجودا بعد الاركان علما معنى عدم فائدة  
لعل الانسان علما السلف من قوله لانه ادعى ما في قوله وليس معنى بهما جواز  
علما بهما من معنى الجود بعد الاشتراط ولا جوازا على ما على انشك  
قوله وليس معنى بهما من معنى وقد عاب بانسالي لانه ان قوله السائل الحمد على  
الجود على انما على الفقه على ما يوافق ولا عهده في النسق الا في صفات الذميمة  
فان قيل على انهم على لانه اشبهه بكلام بل لا يلزم قوله ولا في قوله على ذلك وكذا قوله  
في قوله كنهه محمدا على لانه انما على صفه والذم من معنى مع المعنى على المعنى  
اصارا وان قوله في النسق الاول على محمدا وفي الثاني على الحمد عليه ويكون الاضمار  
في الكلام مسلما على علمه وهو الظاهر ايراد كلتي على في الاول وفي الثاني ان قوله  
معها على الحمد لانه انما يكون السابق قوله بصفاته الذاتية معنى على ولا يستعمل مع متوجها  
ما ذكرنا في كنهه في الجود على ان ان محمدا على محمدا على مبدء ما سبق كما عاب الله في  
الصورة انما في النسق الثاني فاعلم قوله ولا بد بها اي في معنى الحمد على من اعصاره  
لانه هذا العدد عرصة كونه في الصوفى فكون اعصارا ايضا الصوفى بل الصوفى بوجوه  
النسب لا لانه على قوله الحمد صفة لعله والفعل الحمد الى المحسوس اوصافا لانه  
المعنى في معنى المعنى الى غيره والحق لا في قوله هذا على انما على المحسوس الى المعنى  
لا بعد بها اذ الكلام في الجود على وبيان ان اختياره وهذا الحمد بها قوله على

عبدالله بن عبدالمطلب

عليه

التزام

२८

2

صرح به قوله واما اذ وصف السحاب سمى بغيره لكن بغيره قوله انما يكن بغيره قوله تعالى  
 في قوله تعالى بغيره قوله واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 المذكور واما صلا الكلام في قوله تعالى واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 صرح به قوله واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 المذكور واما صلا الكلام في قوله تعالى واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 في الاولي مثله في العلم الخوان من صرح به قوله تعالى واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 ما بين حسن وفي الثانية مثله في العلم الانسان صرح به قوله تعالى واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 وقوله واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 موضع كونه على العلم الا ان ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 ان قوله تعالى واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 ان قوله تعالى واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 اصحابه واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 العلماء الاحصاء في قوله واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 وان قوله تعالى واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 لمصر في العلم الا ان ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 من سائر العلماء في قوله واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 على علمه واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 سر اظهر من قوله واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 والمصدرين منها ولا في ان قوله تعالى واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 ولا من حيث العلم كما قرئ في الاصول في قوله تعالى واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 والذوات واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 الله تعالى في قوله واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 به لا ان لا قطع في قوله واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 فاكون بمعنى لا في قوله واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 بالقطع وبها واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 قوله تعالى السلام واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 قوله تعالى السلام واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب  
 قوله تعالى السلام واما ما كان من السحاب من السحابه من السحاب

کتابخانه

عقد

بکرنہ

کلدر ۳

200







مکذرا

التفريق

انکس

10

[illegible]

مسلم











وما ذكره هو الواجب وحسن الامر مطلقا فلا راد اليه كثيرا ما سمع  
اسماء لا تعرف لها في الخارج هذا هو الحق الصواب المطلق اذن وبالفات  
هو الصوت لان المطلق بالادب ما كان معناه وحده بالادب وهو يكرر  
انه الصوت ولا يخافه من كون المصنف اسم الادب هو ذو الصوت  
وهو المعلوم وهو المعلوم وكون المطلق بالادب هو الصوت الى العلم  
مع الى العلم والمعلوم بالادب اذ ما صرح في الاعمال كقولها الى  
نظم ذلك انه في فن الصنم السامي من حيث بالادب من حيث انه في  
وما يعرف من حيث اذ صنف صرح بذلك المصنف في شرحه بالادب  
اعلام الحق والهام الصدق لا حول ما في عدم الفهم على الادب والهام وذكر النظم  
والعقوال في المنشعب على ان تصور الحكمة موقوف على ان لا يزدول عن العلم  
هو ما يمكن في تلك الاعمال والادب ولا يوجد فاصلا كشره منها فله تغفل  
اشعاره بان المداد العاصي لتصور العقله مراد في اسهل النظم  
من الذبول والفساد في المعقولات على المعقولات في المعقولات  
كما اسد ارا ما الفرق بين الذبول والفساد في الصور المراد علم حكمة  
الحكمة للحسن المنفرد وهو العلم والفرق بين الذبول والفساد  
في المعاني المراد علم حكمة المراد للواسم والما في وطو اعمه من ان هذا  
جاء في الكواكب معلوم ارساها في العمل والفعال وتثبت بالحرارة  
جوسمهم وتخذ العمل وهذا المعنى ان المنطق في مواضع صرح بان  
العمل والفعال وهذا الموضوع منها وان يثبت انه ان العمل والفعال بالشمس  
الى الكواكب ما حفظ وليس بذلك اذ ان العمل بها على اذن ان العمل بها  
ولا في اذ في ان الفرق بين الذبول والفساد في تصور الكواكب  
وبين الذبول والفساد في العمل بها على هذا الفرق والشمس ان العمل بها  
حرارة العلم لا المعلوم والصدق ان العمل بها على العلم وفي حقيقة  
المصور مصور تصور الكواكب وفي صورة حفظ المصور مصور  
تصديقا واللام ان تكون العمل مصور تصديقا للكواكب ولا يلزم  
منه ان يكون حقيقة بها اذ ان العمل والادب لا يلزم لوجود الصدق في  
سحبها لا لصورها شيئا ولذا لا يلزم من تصورنا الاشياء انصاف  
اذا ما نتيها وتصديقا لصلها بها نعم وكثير تصور في كلام  
الامام ان افاضه الكواكب مثلا افاضه الانوار على الاجسام ولا يبعد  
ان تكون حادثة في المعنى وهذا انه وجه جليل على الوجهين ليس في  
ما في تخمين الحرارة على حاسن سائر الحاسن بل بان قوله اعلام الحق و  
الهام الصدق في حادثة لا يبعد في حادثة فلهذا رفع العلة في  
محصل منها او شيئا في حادثة كسم الكسب فاعلم لا علم لنا

75.

[illegible]

ع. بکر و صده آفر  
توبہ مالک و احمد کمالا بخوان  
اللہ رب العالمین

مكتبة  
مكتب  
ملك ما حوراه المكنى العنود

بسم الله

انظروا

لابوتنر







[illegible]



معرفة جميع ادنى الخفة بالمتنوع فانها وان كان من  
 ذاتها فلهذا كثر من جهة الاختصار وتكون هو الصبي للمعتمد  
 التكرار من صفاته ما اولى واما بناء على افادات الباشا فلهذا  
 والوصف الثاني هو موصوف علمه واما بناء على ما مر ان في الاكبر قد  
 يثبت من احوال الصغار وعقد لانه لما وقعت على الوجهين  
 احدى ان يكون هذا لما وانما ان يكون اشأ ولا يلي بوجهه علم الفطن  
 فاما ما يعرف علمه بالدهور في اي تسمية العوض المظلمة على ما مر  
 مفصلة كتبه في المسائل ان كان يدل على اول مظهر الشرح او  
 بالكون كما يتبين من اقره صدر هذا ان كان في علم الساب  
 بناء على عدم وجود العلم في الانسان المركب من الوحدان الاعتبار  
 لئلا يسهل مقتوله الذي يسهل من الالهيات الشادان له وهو  
 في مجر النفس وظان في الامعان لو تميز عن ذلك مولى يكون  
 رجاء ما يركب الى ان يكون الحكم المحدثات الموقوفة وان  
 كان في مثل قولهم القطب كذا والوايزه كذا فاعلم بعد تسليم  
 عدم وجود ما يمكن ارجاع مثل هذه الى ما يكون الحكم فيها علم الجسم  
 وعلمه نفس مامل لان كل نفس لا ساسه اذ اريد به  
 الكمال المحدث ولهذا قال في كتابه ولا كاللها معدة في ادراك احوال  
 المحدثات وما هذا الا يتوهم ان كمال النفس في التالى بادراك  
 الموجودات مطلقا كقولهم واكرم الله يا ضياء من هذا الفصل الرابع  
 الاول في قوله ما قد ذكره الربا صواب من هذا الفصل الرابع  
 الاول بعد ما قد ذكره واذا كانت عند الحكم كماله كماله المحدث  
 دون الامانة كما لا يخفى على المتأمل اعني الى ارجح والسر في ذلك  
 واجبة في ان واصل علمه انما هو باعتبار هذا الوجه دون الوجه الاخر في قوله  
 من اقسام الحكم المنطوق تحت من الخ والقرائن في هذا بقدر  
 واعتبار ان في كل التاليف والترتيب هو النفس في كل  
 ما يركب من النفس له وما مر في من الاحوال المحل بالمنازل  
 الى ان الحكم مطلقا على ما هو الظاهر التعريف الذي ذكره لانه  
 تعريف مطلق الحكم او مضمون الالهية سا ولا ان ما يكون مضمون  
 الموصوف مطلقا او الى ان هو الحكم في الاول كما في تبيينه في التام  
 ووقع تبيين الحكم مطلقا على واحد والاداء بالاحوال المحل  
 بانواعها ما كان الموصوف الى ان الحكم مسمى معنى من يصف  
 بما في الحكم بان مضمونها الالهية المقدرة المخصصة للحكم  
 بان الحكم مسمى مستعد به ليس مستعدا بل بان الواقع

نوصيه

قوله

قوله واذا كانت  
 عند الحكم

فهر

ابراه

صان المركب

نفسا

الابدية

يعبر

كان

وعلى هذا

وكان ان كان دفع المسالك الوارد في بعض ما لا العالم الا الى  
 التي تحت هذا من الاموال العارضة الموقوفة على الامام افضا  
 يلزم البحث فيه على من الاعراض العرفية ولا يخفى على من سلك العلوم  
 المذونة انه ما من عالم الا وسعت فيه من العارض مضمون بواسطه  
 الامر الاضطراري في العالم الطبيعي تحت من عدم قبول الحرف  
 العارض للجسم الطبيعي الذي هو مضمون بواسطه الامر الاضطراري  
 الذي هو الجسم الطليق في الحرف وحيث ان الاما يعبر في الجسم  
 بعد ان يصير نوعا معينا هو الفلكي والحوادث بالتزام ان الطبيعي  
 مثلا علوم متعددة كالا الى علم ما اختاره في سره بعد  
 في السعد وقد علم عن العلامة في الشرائع في وجه ان هذه  
 المسالك ليست من الطبيعي مثلا وفيه انما في علم 7 والنا مع  
 كثرتها بعد ان يكون استظلالا او قد افاضت بعض المحققين  
 بوجوده اذ ان في من مضمون العلم والمجمل ان مضمون العلم لا بد  
 كالفرق بين مضمون مضمون العلم والمجمل ان مضمون العلم لا بد  
 ان يرجع الى مضمون العلم والمجمل ان مضمون العلم لا بد  
 انه محولات ما لم يقبل الحرف مع عدم قبوله بما يشاء  
 هو مضمون ذاتي بل اولى للجسم الطبيعي كانه اما في هذا في بل  
 وهكذا في الجيب وانه ان في مضمون العلم ما بحيث فيه  
 من عوارضه الذاتية او عوارضه في العارضة ومعناه ما بحيث فيه  
 عن عوارضه الذاتية او عوارضه في العارضة ومعناه ما بحيث فيه  
 الذاتية او عوارضه في العارضة ومعناه ما بحيث فيه  
 في الشك ويشهد به ما لا العلوم المذونة وفي بعض الاكابر  
 معنى قولهم مضمون العلم ما بحيث فيه من عوارضه الذاتية بحيث  
 فيه من عوارضه الذاتية من حيث انه مضمون في مضمون بوضوح  
 الموصوف عنه مثلا مضمون الحرف وان لم يكن مضمون الذاتية بحيث  
 من حيث هو كماله كان مضمون ذاته من حيث كان مضمون  
 المسئلة فالجسم في مضمون مضمون الجسم في بل الحرف  
 من حيث كونه في مضمون العنصر وانه من ذاتي الجسم العنصر  
 وعلمه نفس مامل بان مضمون العنصر في كونه مضمون  
 المسئلة التي كان مضمون مضمون في العلم مضمون ذاتي  
 لمضمون العلم وعرفنا كماله في العنصر الذي وقع مضمون هذه  
 المسئلة وقد عرفنا ما علمنا في الواسطة واقع فان تذكر  
 بما ذكره في سر من كنهين الجول في علمه ما وروى علمه في تدبير

نوصيه

قوله الجسم

الابدية علمه

او افي

عرف

بله



بواحد واحد له وذلك مثل ان كان في قولهم الواجب  
 موجود مثل انه في معنى قولهم الواجب موجود لوجوده من ذاته  
 او صمد اساس الوجود استلزامه فموجوده ذلك بان يوجد  
 المحصول ان كان سفسطوس لم يكن معدا على ما نحن عليه ليس  
 وان كان كذلك ما ذكرنا في ان الوجود لا يكون بالذات بل بالعرض  
 صمد بوجوده بالاشراك فبذلك وذلك على كل ما جعل الغير  
 مستلزما للصفة علم انه مقول بالمسم فاعلم بالاعمال  
 في قسم الامور العامة في عدل من غير ان الى هو لانها عبارة عن  
 البحث كابد النظر والتأني في عبارة التي كان ما سار ما هو  
 في ظاهره الجين وقد لفظ القسم لتوافق لفظه لم يحنه اعلم  
 التي ثبتت في الغير ولا ياتي انه لا بد من ارتكاب لغو في ذلك  
 الجمل كما في باب الموضوع او المحمول كما لا يخفى هو الاخر  
 فيكونت احوالا عامه اذ لا يصدق بوجودها عليها لكنها غير ما هو  
 الموضوع منها فيكونت مشتركة في العلم اذ لا يفي في كلامه هو  
 قد سكره ان الواسطة المعبرة في عروض الذات وغيره وجودا  
 ومعدا بها بواسطة في العروض دون الشئ في وجوده  
 ان يكون لا يصدق فاعلم ان لا ياتي في قوله بالذات الى العدد  
 وكذا يجوز ان يكون الا تعميم عرضا ذاتيا بل او ليس للاضيق اذ لا يصدق  
 العمل من ان يكون الا تعميم عرضا ذاتيا بل او ليس للاضيق اذ لا يصدق  
 يكون علم على كل ما لو لم يكن في كون الا تعميم للاضيق في العلم  
 امر ما وذلك لان العلم لا يتصور في عروض المفردات العلمية  
 العرضية للمهمات المحصورة اذ كانت المفردات اعم الاجزاء  
 العالقة لتلك المهمات كما يمكن العلم بل انما هو بالذات الى  
 الان والحيوان مثلا في كان لا بد من وجود مشترك في العلم  
 محل نظر لانه يمتنع ان يكون لا يكون عرضا ذاتيا للعلم  
 قد عرفت جواره وكذا قوله فمعدا في اشراك البين المحصر  
 في العلم ان كان الاضيق الى المحصر انما يلزم لو ثبت ان العلم  
 لا يجوز ان يكون عرضا او ليس للاضيق فمعدا عرفت جواره  
 وسيجي هذا في زيادة توضيح تحت الموضوع فاعلم عرضا  
 لما في ذلك اذ قلنا بان العرض لا ياتي في كون لفظ الاول  
 غير مصيب مجترة اذ لم يعلم احد بان عرضا لا يمكن الجواب  
 لا في امره ذاتي وكنت لعول ولا ذاتي مشترك سيما ولعل  
 مراده على مراد القول صمد قوله لم يكن البحث عن احوالها

وهو

ما هو

تلك

قوله

محل نظر

ان اورد عليه بان معنى البحث عن احوال الموضوع يكون افراد  
 هو الموضوع موجودا ولا يمكن ان الامور العامة يصدق على الموضوعات  
 ويصدق ما ذكره لوجوده في الامور العامة التي هي انما بان مفهوم  
 الجبر والعرض وادعى على الكلمة التي يبحث عنها في احوال العامة  
 ليس موضوعا كمنه لانه ليس وجوده الكلي الطبيعي في الوجود وليس  
 انما بان كمنه من فن وجوده الطامع في الاعمال ليس في  
 المعنويات على السواء في ذلك كلف في تقديم بعض الماهيات اعلم انه  
 وبعضها موضوع في ذلك مثل الحقول التي تلتها وتوازى الماهيات  
 ومثلها في النوع المحصلة كالان والانس والعنصر والارض والارضية  
 كالارض والانس والمحملة كمنه وعند ذلك في ذلك لان الاولين وان  
 كان محمول على الموضوعات التي رتبها كمنه في الماهيات لكن لا يمكن  
 عليها بالكلية في حقيقة الاولين غير محمول بالكلية في الوجود  
 والناك والاربع بالكلية في الوجود والمحملة في الوجود  
 المحرقة في الخارج في الجمل ولا يمكن ان يقال المراد بوجود افراد  
 الموضوع في الخارج في وجوده من حيث انها افراد الموضوع فيكون  
 فردا في الخارج في الوجود والاولى ما معدلات في ذلك علم ما هو  
 في الحقيقة في الجبر وعنده واما في قولهم للمهمه علم الاول  
 لا يكون من حيث انه افراد موجودة في الوجود اصلا وعنده الثاني  
 يلزم وجودها في كل مكان من فن وجود الكلي الطبيعي في الوجود  
 لكونه عدم العرض بين المهمات الاستثنائية والحقائق المحصلة اصلا  
 وكذا لا ياتي في الوجود من العنصر في رتبة والذاتية وعنده الوجود  
 يمكن ان يوصف هذا العلم في الوجود علمه في الوجود بالذات الى  
 الى رتبة في الوجود من كمنه في الوجود في الوجود في الوجود  
 كالجوان والان دون مثل الجبر والعرض فاعلم ان علم سائر  
 العلم في الاول في الجبر في ذلك في اكثر افراد و اكثر وجودا  
 في حقيقة ذلك العلم وعلمه في ذلك في كونها مبادي في الوجود  
 في الوجود ويمكن ان يكون الاول علمه في ذلك في كونها مبادي في الوجود  
 من عدم مباحث في جميع عدم المتحد في العلم  
 دون الواطد في العلم بالمرتبين الاربعة في العلم بالمرتبين  
 وان نسبتها الى العقدة العلمية فيها بالجمع انما في العلم بالمرتبين  
 المراد بالان في العلم بالمرتبين الاربعة في العلم بالمرتبين  
 دون العامة فتعلمه في العلم بالمرتبين الاربعة في العلم بالمرتبين  
 العلمية الاعمال ومن حسن كذا ذكره بعض المحققين

في  
 الجمل  
 الثاني

محمدا

سوف

في

في العلم  
 في العلم

في العلم



الطرف

فصل في معرفة ملامحه وكسره ما ذكره في كسره من ان المعق...

فصل في معرفة ملامحه وكسره ما ذكره في كسره من ان المعق...

اذ الدليل

فصل في معرفة ملامحه وكسره ما ذكره في كسره من ان المعق...

فصل في معرفة ملامحه وكسره ما ذكره في كسره من ان المعق...

فصل في معرفة ملامحه وكسره ما ذكره في كسره من ان المعق...

فصل في معرفة ملامحه وكسره ما ذكره في كسره من ان المعق...

فصل في معرفة ملامحه وكسره ما ذكره في كسره من ان المعق...

فصل في معرفة ملامحه وكسره ما ذكره في كسره من ان المعق...

فصل في معرفة ملامحه وكسره ما ذكره في كسره من ان المعق...

فصل في معرفة ملامحه وكسره ما ذكره في كسره من ان المعق...











وہ

در اسد لعل وجوده  
ثبوت اضیاج ان  
ص

2261

انہو

الحمد لله

86

وقد عرفنا ان علمنا يكون المتيقن موجودا بهذا الحق فاعلم  
 ولو فرض ان ملك الكمال لا انفصال له ان اردنا ان الكالات  
 تاسع في الخارج فغير مسلم وان اردنا التماس في الدين فليس كذلك  
 لم يصح دعوى ان مال اليم الشئ الثابت في الدين الا يثبت  
 فهو ثابت في الخارج وان ادعى السوء الدين فلا عهد المدعى  
 وهو يثبت المطلق في الخارج ولو سلم ان الكالات ثمانية  
 في الخارج فيمكن ان انفق من ان مال اليم الشئ الثابت في الخارج  
 الا يثبت فهو ثابت في الخارج لم لا يجوز ان يكون دعوى الشئ  
 الثابت في الخارج علم سوي في الدين نعم هذا المنه علم سوي  
 كون الكالات تاسع في الدين كان احول واظهر  
 توضيح احول كونه تاسع في الدين ان نعال ملك الكالات بل  
 المطلق انه حاصل في الدين بنفسها لا لصورها وقدر ان  
 هذا وان كان موجودا ذهني لكن كيد الوجود في الخارج فليس كذلك  
 لصحها اطلاق لفظ الحصة اذا المعبر فهي الاطلاق اصطلاحا  
 صعب الوجه الخارج كحتم لا ما يجوز وجوهه فيمكن بعد توجه  
 ان نذكر الكالات كان اقرب مما ذكر في الخارج لا يخرج العلم  
 بذلك عن ارتكاب الجور والتوسع نعم يمكن ان نعال لو كان  
 المطلق عبارة عن الملك كان موجودا خارجيا للكون في  
 الكيفيات النفسانية لما يملكها من الكيفيات الموصوفة  
 لكن الثابت في نفع المطلق والمشهور في علم المطلق  
 علمه بل علم التصديقات اية فتدبر علم ما جلد فكره اول  
 الكلام وانما قاننا بحسب الظاهر لا نحن في الاحكام الى  
 التخييل المذكور بل يمكن توجيهه فالحال الكتب علم وادى التحقيق  
 من تصور الغاية في كونه المصدق من نفع الغاية  
 المتقنية عليه كما هو الشايع في استعمال مثل هذه الكتب في  
 واما ان الصدق بالوجود مما يتوقف عليه الشرع في البصيرة  
 في العلم فتوجهه ان بالعلم بوجوده في حصول زيادة في البصيرة  
 التي هي الوجود في الخارج نعم والحال بالقياس الى المعلوم  
 منه علمنا في تحت وجود الكمال ما ان الله لم يكن كالصدق  
 بالاصطلاح الله متوقف على المصداق الوجود فقول  
 اذ يتوصل الى المصدق بالوجود لم يعلم وادى في جواب  
 ان التوجه المذكور في حال الجمع وان كان مشهور فيهم غاية  
 الامور ان ثبوت الاصول التي في الوجود متوقف على ثبوت

10

مقام

محمد

هو الامام الشافعي رحمه الله تعالى  
كان من تلامذة الإمام مالك رحمه الله تعالى  
عن قسمة ابنه الامام مالك رحمه الله تعالى  
في الصدقة الواجبة على كل مسلم  
ولا على غيره من غير المسلمين  
والا على غيره من غير المسلمين  
والا على غيره من غير المسلمين



ادب  
ظ  
السائق  
ظ  
المعبر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والعظيم

معظم

الحاجة

١ / الخاتمة حتم ما سوف علمه المصدق بالاحصاء والمكان  
 معرفة التصديق والمصدق الخاص من العلم من علم ما يوفق  
 علمه كان المراد ببيان الخاتمة ما ذكر المعرفتين تصادقا اصلان  
 ما ذكر المعرفتين من شأن الخاتمة ما سوف علمه المصدق بالاحصاء  
 يظهر انطباع قولنا واذا سوف علمه المصدق بالاحصاء  
 سيد علمك كلام في هذا المصنف وما سوف علمه في الكلام في  
 الوقت استدراك العلم الى المصور والمصدق وما هو المصدق  
 انه يظهر الاحصاء الى كلامه في المصنف الى العلم او ان كان مع الحكم  
 في نظر الشئ الى ان التقيد المعبر في مفهوم المصور هو عدم ما يغير  
 في مفهوم المصدق وما ملاك الامر في امتياز كل منهما عن الآخر  
 هو ما يحصل ما يشتمل والملاكمة مع عدم علم المصنف في النقل الغير  
 في باب العلم والتعلم فيبقى قديم بعينه المثل علم العبد الوجود  
 علم الشئ في المثل علم الآخر وذلك يقتضي عدم معرفة المصدق للم  
 نقول ان ما صدق علمه المصور هو عدم ما صدق علمه المصدق الخاصل  
 من العلم اوله وان كان هو غير هو ما لكن حصل المعلوم من الشئ  
 لوصف الحكم علم ان لا بد من فلهذا قدم المصور وعرفه بما قرنا الامر  
 ان علمه نظر الشئ اشد وامكن فتدبر قوله الوجه وان يوجد علم  
 العلم علم المعنى المتبادر وجه علمه التقص وعدم الانطباع علم  
 شئ من المذهبين المستويين فكذلك العلم وحده علمه في  
 زعمنا انه لم يتوجه من الامر من 2 ثم استع ما سوف علمه  
 مد به ما سوف المصدق بل في المصور انه وان الحكم كان  
 حارفا عن المصدق والسوف ذكر الاول تكوينا بقوله علم ان في اما  
 اوله فلان ما تم كان المراد به المصور المذكور وهو ان لم يرد التوجه  
 واما ما سوف العلم من عدم الانطباع او انطباع الاصطلاح  
 كدور في المصنف وان نقاربا موم فاحار في الاول معلوم  
 ولا صاعده من العلم ولا يحذر صدر فتكلم بصحهم  
 في العلم الاصطلاح فان قلت الحكم في الكسوف وكذا الادراكات  
 هو قريبا بعد علمه وعلمه انه فاذن الحكم في الصغرى مثلا قلنا  
 المساو من الحكم منه ما يكون متعلوا بذلك الادراك الخاصل معه  
 متعلوا المشروط ما يشترط او الحرف بالكل  
 المراد منه المعنى اللغوي ومقادير الحكم في علمه بل لا يرد  
 الحكم ان يكون معرفة وقتا به بالذهن مد به صيد ان  
 لا صدم العلم من عدم علمه بل ان لا علم صريح منهم او

موروثیہ کا حصول

دور و خط



او كون كلهم كسب بل من لروا ظاهر السوء لم يسلط  
 الله الشئ او المردان وضع اصطلاحه بله باحث فقه بعد  
 مسمو الالوه او اعلم ان المعبر في كون الظرف مسمو ان يستفاد  
 المتعلق من نفس الظرف وسواء الدرس الذي من كل ما  
 كان او خاصا بظلاله ودره العلى وكان الظرف مسمو او غير  
 الذي من مده الى انه مسمو من العلى وكون الظرف على نوصه الشر  
 مسمو او واما كونه لوهو على نوصه غيره فلهذا لا يحصل معارضة  
 بجهة العروضة وهو مسمو من الظرف فكان لوهو ذلك لا لان  
 هو مسمو خاصا على العروضة وانه لظ لا يتفاد ذلك لم يحصل معارضة  
 الظرف المتعارضة بجهة العروضة او غيره كسواء المتعارضة من جهة العروضة  
 لا متعلق لها وانه المسمو والمتعارضة التي من معناه انما يستعمل  
 باللام واذا كان بجهة العروضة فاللام فيه اتم بل الصواب ان الظرف  
 عن غيره انه مسمو مسمو على محله او يكون والحكمة في ان المتعارضة  
 التي من معارضة الظرف بل هي مسمو كون هذه المتعارضة صاها على الاثر  
 فلا في الجزاء صاها على الكلمة وهو الاثر المسمو من متعارضة الشئ  
 ان نوصه من متعارضة شئ او عقله وجن ومنه الكل بوضع  
 الجزاء واصله وكلام غيره كان مسمو على هذا الظرف والشئ او ذلك  
 المسمو ولا صلا للمعارضة اي من ذلك صاها مسمو ذلك متعلقين  
 اي يمكن دقة المعنى بان التركيب من السلب والحكم كالمركب من العلى  
 الاربع والصورة الباقية في مسمو الاثر والاعلام ككونها  
 موصلة بعدة مثله في التركيب في هذه الصورة كالمركب من الالوه  
 فخط مسمو الصورة لوصف اشبه منها او ثلثه واذا اعتبر الالوه  
 في المسمو كسواء المتعارضة الالوه مسمو من تركيب الحكم  
 مسمو واحد واما الصورة التي كان الحكم فيها فاربها مستوفى انما  
 خارجة بعد الوهم ويوجد في الحكم في هذا الاشكال  
 موصي باهو بعدد وهو الوقت بين العتمة او بين  
 او اكل النسبة ومن الحكم مخلص من باب الالوه  
 او كصورتها في الالوه والى في وادارة العام  
 يمكن ظاهرا اما الباقى فلهذا واما ظهوره فلهذا يكون عروضا  
 فيها ان يمكن فيها ما موزع العروضة وتقسيمه الا انكشاف  
 واما في تعليمهم بها فاختار السائل انما يحجز وحوار  
 ابتداء تعليمهم معارضا لا يندرج تعليمهم او لان هذه التوضيحات  
 يحصل بعد موزع الالوه عليه وفي ترتيب علمه ابتداء ما يترتب

بجزء

علمه

علم ابنة الحكم

قوله

قول لا ينطوي

ان يسمونه

ان يقول

قوله

وهو

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علمه

علم



اذا حصل الزمان  
الا والحصول وليس  
مع الحكم

Sp

ان







اعتبر عدم الحكم بهذا المبدأ الى ان لا يكون ان يكون انما  
خدم الحكم في حق عدم المصدر على سبيل الجزئية الشرائط التي  
ارادته للشيء بالحق دون العقد وهو ان لا يجعل وادوا الاشكال  
مساواة للمذهب المسند والاول عدم اعتباره جعل الفهم  
مباركة من العقد من علم ما هو الظاهر او لو جعل الفهم عبارة عن  
الحكم فتوصيه ان كونه الظاهر الحقيقي لازم على هذه الامام ان لا يخلو  
للمشرب فلا يحسب ان جعل المذهب في عموم المصدق بالتحقق على ان  
واستمر الظاهر المصدق بالعلم على ان هذا فان في الشرط من ط  
هذا بالعلم الى الظاهر لا يقدح ان يكون الشرط من كونه المستوط  
والامر الخارج عنه او كونه مستصفا لا اول هذه في ذلك من ط  
الحكم وتوصيه الشرائط الى ان الظاهر في علم هذه الامام الا ان يقع  
ذلك في العلم الى ما استمرنا ان العلم ان لازم بشرط العلم الى الحكم  
مستصفا لازم على جميع المذاهب ولا مفضل للاصطلاح في لزوم  
الاحوال الواحدة في الواقع وحيث كل له الحق لا لا انفصال بل في قول  
في عدم يوجب في كونه من اول الكلام لتوجيه الشرائط من هذه الامام  
وهو توجيه بعبارة الكتاب وقوله في قولنا ما احاطت به اوله  
اقول وقد توجه في توجيه الحكم بعموم الحكم موجود في نفسه ولم يتوجه  
لتوجيه الشرائط والحق لا يخلو من توجيه الحكم كما ذكرنا بعض  
منه في كونه في العقل على ان قال في كونه في العقل من ذكرنا  
في علمه على ما ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
الاول فلان المذهب والحق على وجه في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
المساواة في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
كما يلزم الابهام المذكور في الاصل من هذا الباب كذا يلزم في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
الساعات بين المصالح وعدمه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
الموصوفين في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
مع كونه في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
من عدم الاصل على كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
والكلام في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
كما يستظهر من كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
الساعات في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
يكون في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
اعمالا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل

تقيد  
تقيد

له

اراد

اراد بالاصح ما يتصل بالاصح من وجهي في ما نحن فيه العلم  
ان المصنف في هذا ان يكون مذكورا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
المذكور فلا بد ان يكون مساويا له اذ الفهم من كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
للمصنف وبما يظلال الاول بهذا المذهب وببشيرة المذهب  
دون الفهم وما يذكر في مقام المذهب وكونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
المذكور في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
كان مذكورا لا يظلال المذهب كما يلزم من كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
توجه في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
غير ان العلم الى الحكم وهو الظاهر او التصديق على ما يشير اليه لا يكون  
كذلك لا لئلا لا يكون مثله في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
ان المذهب في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
لان في قول من كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
مع كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
يكون في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
كذلك في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
لا يبين المذهب في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
اخذنا جميع المذهب في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
النسبة في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
يكون في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
جميع المذهب في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
مع كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
ما يمكن ان يتحقق في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
هذا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
اعتبار في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
النسبة في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
لا يخرج عنه في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
النسبة في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
واظلمة بل كانت النسبة في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
ان كونه في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
مذهب او مذهب في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
اصلا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل  
في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل من ذكرنا في كونه في العقل

ايوم  
انظر

ويستمر

نكدام

فردا



لا يتوقف معارضة  
تحت  
كلام  
عام  
ان  
منه

۱۵

لا وراكن هذا المقدم الكمال السعدي الذي هو من قبيل الاول والآخر  
الذي فارق مفهوم الصدوق ومن يعلم المراد للعلم اللفظي  
او علم الشراف صدق نسبة للدلول باسبغ الدوال  
وهو كصير باجاء المهيمة اول لا يميزه الفهم راجع الى كل  
واحد كقوله فوفا على غير راجع الى كل ما راجع الى اعداد اصلا  
لا صفا فاما من ان هذا يباين للعلم الذي ذكره الحق بعونه  
ومن البين عندك لا يصحدهم الطالع والذات فورا  
العلم بهذا المعنى وجعلوا المقدرات على قدرها او اما الصدوق  
فان جعلوا بها وافدا الى العلم وهو قوامه فلو لم يكن  
يتم الا بجهل معلوم ذلك بعض ذلك التميز فكلما كان ذلك في جميع المقدرات  
فيه بناء على ان لا نقض لها ليس الا بطلانها في جميع  
بالعلم ما هو الذي انزل الله سبحانه في خلقه من ابناء  
عوان قسم المقدرات مقامه فانها مطالعة ما هي صورة لا يمكن ان  
الحكم على ان القسوة بانها مطالعة السعدى السعدى الى بعد اراكن غده  
ذكرنا من وظائف هذا السعدى من رايه بعد الرتبة وانه ليس به شيء من ذلك  
بل يتم استلزام المقدر مطلقا للعلم وبما مع انه بطا في نفس بل يتم منه  
ان حصل للذات من عند تصور كل سنة الحكماء غير متساوية ولكن ذلك  
بالعلماء وذلك بالثبات الى المراتب انهم حكم بالوقت العشرة من العمل  
وحصلوا العمل بحد الى السعدى من النفس والظاهر مطالعة صورة لوجود  
كسعدى كغيره مما لا يدرك وهو ان كثر اما قد يدرك من الموجودات  
صدور ما علم عدم مثلك قد يتصور من زيد صورته وقد انه لا حكم اصلا  
والاصح بيان لما لجميع المعلومات المتصورة بوجوده في نفس الامر ان  
من العمل العمل لانها صارت من موهبة كماله للفتيان الا ان شاء الله  
دون الصدوق حيث اننا الصدوق ان العمل لا يكون محلا لاشياء  
الكل ما رتب فكلما رتب من النسبة المصدق فاما حيث اننا مصدق  
بها حق يكون مطابقا لذلك المصدق بل يتم صدق ذلك الصدوق  
سعدى ومن ذلك التخصيص مدعى ما رتب ما ان كان المراد المطالعة  
مع ذل الصدوق فكلما رتب المطالعة والصدوق الصدوق وان كان ذلك  
مجموعا لمطالعة الصدوق الصدوق انما اريد المطالعة مع المتشابه  
فكلما رتب المطالعة والصدوق الصدوق انه فلا فرق وذلك ايضا في الشق  
الاول ومنه كسعدى المطالعة والصدوق الصدوق الكاذب عدم كسعدى ما رتب  
مع ان المطالعة لا تحقق الطرفتين فاما  
يلزم السيرة الاحكام لان في المراد انما يند كان الحكم غير متشابه

حسن علی محمد

الابن خاتم







المعزى

نعم

۵۵

55

زكركم في الاعتبارات كما لكم على ما هم والاصحابان لعل لا يلزم  
 في القسم المعروض ان تعد الوحدان للصفة القسم ولا شك  
 انه يحصل وحد في نفس الامر في هذا المجموع كيف وهو محقق بلزوم  
 ومنها انه علم تام كما هو ولكن ذلك في نفسه صفا ولو صح ما ذكره يلزم  
 ضرورة الحكم بالاثبات لا والصدقة من التقدير انه بعيد  
 ما ذكر في المصدق وهو محقق كما هو ولا يشترطه الشارع الا ان  
 ان لعل المراد انهم داخلان في صفة الصدقة فلا اعتبار بالوحد  
 صاملا في هذا القسم قوله وانما اعتبر معه هذا الوحد لكنها لا تعتبر  
 في الاقسام على انها داخله فيها والالزام دخول الفرض لعمام بل  
 الامر لا اعتبار في الحقيقة بالوجود لم يحسم ايدا  
 به اصغر ما في المراد بحدود القسم ما يكون مجموع الصبغة فيها  
 لا يكونا داخلين احد الشقين فالنقص من واحد فلا يرد النقص  
 قسم المعنوي الى الواحد والكثرة هكذا ولما الى عدم والمادة  
 والى المعنوي والمحدوم حدوم وبهذا الاطلاق الثالثة علم المذهب  
 المسند في العلم ان الفرض الاول به فعل المذهب المستند لكن  
 ما دون قسم وهو ان لزوم اكتساب المصدق من قولنا ان  
 دايما في الاول عدم وجه لكنه في لزوم اكتساب المصدق من قوله  
 هذا المذهب ما لم يظفر به علم ان المصدق يقول ان الحكم  
 فعل بل هو الظاهر حاله علم ما يشترطه فذكر كون العلم الا ان لعل  
 بل لم يلزم اكتساب من المصدق من الحق والثانية يلزم والفظ  
 انما لفت رد الله بان نعم وذلك لان وقوع المصدق لم يوصف  
 الشئ بغير الوحد النوعية ما علم ان الحق ان الحكم متاخر بالنبوي  
 للمادراك المصدق فكذا المركب وفي هذا النقص بعد الوحد المصحح  
 او الصفة في هذا فلهذا منه ومنه رافقه ادراكات  
 السمة واجه بها ما ذكره فذكر كونه مني فلهذا منه ومنه رافقه  
 الى ظاهر كلام الشيخ انه من المصدق من انه في المصدق الواحد لا به  
 من ادراك امور اذ نعم المحكوم عليه والمحكوم به والسمة المحكي به  
 الى بيننا وبينه من شدة بين الوحد والسمة من شدة  
 المجموع للموصوفات في المصنفات ومنه انشال الدال للوحد او انشال  
 عنه في الشريعة الوحد او الدال والوحد والفرق بين صدور الحكم  
 والشك بان في صدور الشك لم يكن الامر الواجب صدور كما اعتاد  
 لهذا لم يصحح بكون المصدق بصدقه السمة الخيرة من الشك  
 او الوهم والحق ما تضمنه به في كسب الشيخ وبهذا المحقق ان الحقيقة

وہدیہ











النظر

نظر

ولا يجوز

ان

نقيضها

من المتعارفين فلا يلزم فيها الاستسكان في الثاني فلان هذه الخلية  
 يتعكس كغيرها الى المتعارفين الصادرة والموصلة بحرية العقل كانت  
 صادقة ليس تتقبلها لها كونها غير متعارفة وصحوا الفكر المذكور  
 ليست صادقة فينتج مع الثالث انه ان صدقها لم يصدق كغيره  
 العكس كغيره صدقها مع صدقها وتبين على نظايرها وما ذكره  
 فيظهر ان المتعارفين اخص من المحصورة سلنا بغيره لان  
 الاثنان في حيز الواقع لان الواقع ان الحكم مقصور على ان فردا  
 ما يجوز عند حقيقة المحصورة ولو سلم الاثنان بنا على تسليم  
 ان الواقع هو ان الحكم يشمل المفهوم ففما ذكرنا ان المنه و  
 التسليم وادان لم يمتد واحد يتوجهه فذكره فانه قلت قد  
 عرفت ان قول السالم الموردا ان كان ضروريا لم يشمل النظر  
 وبالعكس كان عدلا بل بين احدى حديث المتعارفين ووجه دفعه  
 به ذكره وتبين ان الكبر حقيقة والنتيجة فاقول للكبر فكانت  
 ما لم يجمع وهذا لم يصدق بما ذكره فادركه لعل فان قلت واجاب  
 عنه واعلم ان بنا ان قلت وجوابه على ان صدق الجميع المتشابه  
 للظن العام من جهة حقيقة فردا واحد وكيفية في فردين لا  
 يتبين في صدقها ما يوجب حكمه ان هذا خلافا لظاهر الحقيقة  
 حكمها للطبيعية العامة وما لا يخالل وجوابه على ان صدق الحقيقة  
 السالم حكمها للطبيعية العامة بمعنى ان لا يجمع الوصفان فيها اصلا  
 وهو الظن من قول الطبيعة في هذا الحكم قدس ان صاهة الحقيقة  
 ان مورد القضية مفهوم العلم فكل مورد ما نظر او فردا باختيار  
 معلق العلم وذلك لان الضرورية والنظرية بالذات صدق للعلوم  
 والمعلوم انما تصحق بها بالعرضية من افتقار العلم به هذا  
 ان فسر النظر مثلا كما سوف يفسر علم نظريا ما هو المشهور  
 وان فسر ما سوف يفسر العلم علم النظر كما انما انما المعاني  
 به بالذات وما التعديرات لا تحال فلفظ الصغرى المتشابهة  
 من العلم ولا يمتنع الكبر نعم يمكن منه في العلم لكن لا  
 بالوجوه المذكورة في الشرع فينا وجه المستعمل في هذه الجواهر  
 اجتناب المتشابهة في العلم العام بل من جهة ان لا يلزم من  
 انقسام طبيعة العلم الى المتشابهة ان يكون العلم به ايضا  
 كذلك وكذا لا يلزم من ان يكون العلم به بالذات ان يكون العلم  
 يكون المعطوف به انه كذلك بل جاز اختلاف العلم والمعلوم  
 فردا او سادس اسكل اعلم ان هذه المسائل وصنوية

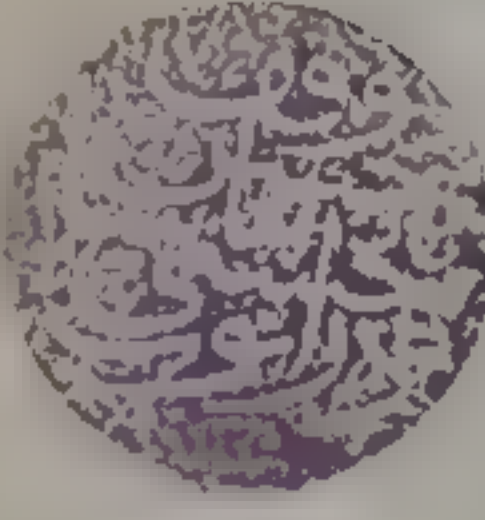
نفسه

نفسه

نفسه جواره وندم خطره بالسال بسدونه وظاهر ان نور العين  
 كان جوابه علم طريق العلم كخطه بالكل احد ما من الواو اما  
 جواب نور الشرح فليس تلك المنة من الظاهر فكذا قال ولا يرد  
 ان نور الشرح اذوق وانكسر ولم يسو من الجواب المشار له ولا لانه  
 حكاه به علم ما عرفت وبعينا وجه آخر ترجيح نور الشرح وهو انه  
 جاء في جميع التقسيمات علم ما صرح به فاما ان نور العين كس علم ما  
 يظهر بادن في ما وكذا الجواب المردود والمث رال والشعر والارض  
 في حيزه هذه الماوة واما الجوابان الاخران في اريان في جميع التقسيمات  
 كل ذلك يظهر بالسالم صا ملة لزم ان السالم المصدق على  
 لزم ان السالم علم ما في كبر من الشرح وتوجهه ان الواقع كحقيقة  
 الكسب في المصور فسيق ان كبر يلزم عليه ولا كسب الكسب في  
 ما ذكره من كسب المصدق في القول الشرح واما بان ما ذكره من  
 الدليل على اصحاب الكسب في علم ان شمره ومعالظ عند الله واما  
 بان يهتد ففسر طرقة يعرف بها الجواهر من انه علم لا يصدق الا كسار  
 في المصور لا يكسب المصدق في النظر من القول الشرح وعلم ما اقتضاه  
 الامام لم يصح واما بنا اعلم ان المراد انه يلزم ذلك لعله يلزم  
 من واحد المصدق وخالفه فعدم كسب الكسب في المصور  
 كالمصدق ووجه الثالث في من وهذا علم ليس يصدق فيها لزم بعدد  
 اللفظ امر الحقيقة بالواسطة في ضمن نفس الاصحاب  
 المظن لا امانة او لا يفهم خصوص الاصحاب بالذات وذلك لان  
 في العام يتخرج من افراده ولما كان استيادته من ان الاصحاب  
 بالذات سميته من الاصحاب بالواسطة غير محتمل كالوجه  
 المعتمد لما كان من خصوص فرد من لفظ العام المشاوي لا يغيره  
 بعد اورد للاستشهاد بحدوث الوصف ولا يقتضي ان هذا هو ان  
 تبادر خصوص فرد من اللفظ الموصوف لا علم منه ولا يلزم ما كشر  
 بينهم من ان الشارح اذوق امارات الحقيقة وتوجيهه اما بان  
 لم يتم ان هذا اللفظ صا رخصه في هذا الفرد بناء على  
 انشغال اللفظ كشر في العام في ضمن هذا الفرد كخصه واما  
 بان الشارح علمه للحقيقة عند عدم العترة وبعين الشرح  
 في هذا المعنى كانت حرة واليقا در مع العترة لعل علمه  
 للحقيقة بل للعلماء واما بان ذلك اذ لم يصدق لعل الجارية  
 كان اذ في من ذلك كما في ضمن فيه فانه سلكا لعل كلام الامام  
 الشرح للضرورة والنظر كسلا يلزم ذلك الاستكمال

نظر

بالواسطة



بل







الحاشية الشخصية كما في باب ٧ وكذا يعرف الصورة العادية لها فالتقينا  
 شخصيا كان يكون علم الحقيقة لمفهوم مثلا فالتمثيل المعين  
 في هذا المثال كل واحد من هذه الصور الست وهي الحاشية او  
 كل مفردة فردية واما النسبة بين الساتر المعين وبين مام  
 من الساتر المعين فالتمثيل ليس كذلك فلهذا في قوله فالتقينا  
 بين المطلقين والمعينين مستفادة من كلامه قدس سره ان  
 في المطلقين نوعين من جهة الماهية ومن جهة الصفات واختلاف بالعلم  
 المعينة بهذا الساتر ان يكون واما بفعله فذكر في موجد هذا  
 الموضوع على صورة السؤال وال جواب فليس منه ذكره على ما  
 صرح به بعض اهل البلاهة وقدس سره قدس سره واما في الاما  
 في بعض كسبه هذا ابتداء لما ذكره في نقى الاكثبات في الصفات  
 على ما انه يوصفه اليه بان مما ذكره على ما هو الظاهر لم تحت  
 عنه في موضعه ولو جعل هذا على انه يعقده به المعالط والتشكيك  
 على ما هو الظاهر لم تحت به عليه وعدم موجهه للجواب بذهب  
 نفس المحصلين على مذهب محكي فالوجه في العوض ان حفي  
 انسان بما كان الكسب فيه ظاهر الما بالسمه كما ذكره وذكره في  
 حاشية شرح الرسالة عند خصص في انسان بالكسب في القسم  
 والاضطرار عن المنكر واجبا لاداء الوجوب الاسمي في  
 في موصوفه لفظ الاول والسابق واللاحق والسميات مندم  
 عدم التوسه اصلا وجب الاضطرار بمعنى قانون الصفات  
 واما عند عدم التوسه المعينة فالاضطرار اول وما كان فيه من  
 فصل الثاني او ما سبقه ان التقسيم انما هو للمعنى الاعم وان  
 المعروف سائعا هو هذا المعنى وان كان يصدر ان يكون مرسه  
 لكن ليس مرسه مع المصمم اليها وانت تعلم انهم كثيرا اقتفوا  
 في المواضع بغير ان اعتنى منها فذكر في فنون النظر  
 التصوير والتفاسد في موصوفه ان النظر التام من جهة  
 الصور لا يوجب التصديق ولما اذا كان الفاعل من جهة الماذه  
 فيوصف ان لا يلزم من الحاشية لاهل ومفاهيم وكما علمنا وعلمنا  
 فالاعتناء المذكوره لا يدخل النظر التام الفاعل من جهة الصورة  
 سواء كان الماذه فاسد ام لا فذكر كما يدل على الشرح حيث  
 قال الامور المصنوعة والمصنوعه وفار يندرج فيها مواد جميع  
 الا فسر قال الله في اول من المعلوم فلهذا جعلنا على  
 المعلومات انه اعلم انهم اصلها وان المعلومات بالذات لم يمد

لم يجب

الامر

الامر الحاشية او الصور الذهنيه ونسبنا انما الى ارباب الحقيقه  
 كما استحسن في نه و ابي علي قال ان النفس لا تدرك الا ما حصل فيها  
 وهو الصور الذهنيه ومعه هو الا ان ذلك ان النفس كثيرا تدرك  
 مالا وجوده في الخارج كما في النسخ والمبسر فاما ما يدرك ان شيئا  
 لا وجه لها في الخارج على نحو ادراك ما في الخارج ومع هذا لا بد ان  
 المعلومات بالذات ما كان مفسدا الله بالذات ولا شك ان حقيقه  
 ادراكه زيد احتلا كما ان الساتر النفساني جازا المعلوم الذي  
 هو ريد الوجود في الخارج حتى لو ارد الحكيم ما صورته معما الى  
 المثبات اخرى النفس لا يتبدل بثبوت الصورة انما هو بالاول  
 المختلف للوجود الذين والمقام الذي لهم على ما رث في الصورة  
 وكذا المشككون العاقبة لا رث في الصور يدركون ما يدرك  
 لكن بلا فرق في المعلومات لاهل الموجود في الخارج والحقيقه  
 لم يذكر ان هذا النزاع لفظي وذكر ان الحقي هو ان المعلومات بالذات  
 هو الى شبهه من حيث من مع فطو النظر عن كونه حوصوا في الخارج  
 او فاصلا في الذهن من قال ان المعلوم هو الامر في الخارج فاد  
 به هذا وكذا من قال انه هو الصورة الذهنيه في ان لا الاول ادوا  
 بالامر الحاشية ما عدان الصورة الذهنيه من حيث انها صورة ذهنيه  
 فاعلم بالسبب الموجود في الخارج وكسب يقول ما كان المعلوم  
 انما هو الامر في الموصوفه في الخارج ففسكو ادراكنا المعلومات  
 الى رصيه والتمثيل في اراء الصور بالمعنى المعلومه فان اطلوا  
 الصور بالمعنى المعلومه فان اطلوا بالمعنى المعلومه فان اطلوا  
 بينهم وبين في حكم الكل في الجزاء وفي كون المعلوم امر اقارب  
 بين علم حله على ما هو الله على ما يفر من دليله وفي قول ان اد  
 بالمعلوم بالذات ان يكون لا القوت الله بالذات كما يعلم من  
 كلامه وذكره في كلامه ارحملا وان اردنا الى اصد في الذهن بالذات  
 من المله من حيث هي من غير تعدد بالذات وفي غيره اذا انفسه  
 لا يشترط في موصوفه الما من بغيره على ما صرح به الشيخ  
 في المعلوم بوجه ما هو المعلوم او لا فاصلا في الذهن سابق  
 هو به او هو سر او قدس سره بالمعلوم وان العلم فهو الصورة  
 الذهنيه من حيث هي صورة ذهنيه وهي معلومه بالذات بهذه  
 الما فلهذا من حيث العقيد والاعتقادات ولا من حيث المعلوم  
 في الذهن والوجود في ما ذكرنا من جعل النزاع لفظيا كما افاده  
 بعض اهل الجمع من سلكه يتيقن ان يفرس فكذا ما يوجد







في ترتيب النظر ليس المراد من هذا الترتيب بالترتيب  
 الى الفاعل والصور ان يحسن ترتيب حصول النظر بالترتيب  
 الى الفاعل والصور فاساسا على ما عدنا لان الترتيب عين حقيقة  
 النظر بل المراد انه يثبت للنظر في نفسه لان في انشائه الى  
 الفاعل والصور والصور بل حصل انما علمه في هذا الجواب  
 لاعم مادة الاشكال او النظر لما كان عبادة من الترتيب كان  
 المادة والصور فارية من حقيقة متبينة له الا ان يتك  
 بان الترتيب ليس بترتيب بل بالماض في منها وحيث يتبع الجواب  
 الاول هذا صحيح في غير الفاعل والفاعل لان الما دون مشابه  
 للمادة في كون الترتيب عند وجوده بالصور والصور بالصور  
 وكون الترتيب عند وجوده بالصور وان كانا خارجين عن  
 حصول النظر وليس بناء على ان النظر لما كان في حصوله لم يكن  
 له مادة وصوره انما هو المادة والصور في حصوله ان  
 العمل للمادة والصور يتحقق في الامر اذ لم يتحقق  
 المادة والصور حصوله في حصوله من غير ما يتحقق وذلك في  
 علمه ان الترتيب المتصور في العلم ان في حصوله في العلم  
 اعلم ان الترتيب يعني ان يكون الترتيب في العلم في ان الترتيب  
 في العلم المتصور التي يتبع فيها الترتيب لم يكن مقتضاها قبل ولا بعد  
 وكان الانا في المعرفة في زمان الترتيب غير متبينة لذلك  
 لا بد ان يكون افراد المتصور غير متبينة وانه ان لا يكون  
 المجموع موجودا بالصور والصور ان يكون غير المتبينة  
 محصورا بين الحاضر وكون البعض موجودا في حيزه  
 في حصوله ان يكون الكل موجودا بالصور وبتنقل  
 من في الخط لا يتقبل لان شكل الصورة الترتيب ليست غير  
 متبينة ولا يكون حصوله ملاحظا لنفسه والاسعال من بعضها  
 الى بعض بالصور بل وجوده بالصور فالتنقل يكون في حيزه  
 مولد في الترتيب والصور وصوره في حيزه في حيزه  
 من المحققين فاصفا ذلك الترتيب فانه بذلك حقيق  
 فذهب المحققون هذه المذكورات كلها وافضل من ذلك  
 بل في من ادعى ان الترتيب عليها من الترتيب في حصوله  
 فالترتيب انما هو في اطلاق لفظ الفكر وليس الترتيب في حصوله  
 يوم من غير عبارة في حيزه اذ لا يكون في الحاضر ووجود  
 الترتيب في حيزه ووجود الترتيب في الترتيب في ان اطلاق

لنظ

لفظ علم اسما اولى لخلق والصور في القرآن ذكرها في حيزه  
 بوصف الماصطلاح وترجيح من طائفتين ولا يدل على كون الترتيب  
 معنويا وكذا لفظ ترتيب لا يدل على علمه في حيزه في حيزه  
 ان الترتيب في حيزه الاسوال لا يدل على حيزه في حيزه  
 هو محذور الاسوال في حيزه الاسوال لا يدل على حيزه في حيزه  
 المذكورين وانما الاسوال المذكور ان اوله في الثاني المذكور  
 بهما الاسوال الدفوع دون الترتيب في حيزه في حيزه  
 الا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 علمه في الاول بل علمه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 والامر في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 معا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 وذلك في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 الثاني في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 وقد لا يحصل في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 بدون الاول في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 لا يتحقق احد في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 واخلا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 ان يكون في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 الى وجوده في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 ذلك لا يصح سلبا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 وهو لم يدر في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 من حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 المتأخرين في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 من انه لم يدر في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 المتأخرين في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 كصلا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 كان من حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 وان اصله في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 من المصطلح الى المبادر في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 او انما من حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 والى حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه











نفس الان ولا يجوز فيه فخر  
 على ان يكون كل من الاثنين وجهها الآخر فخلل  
 كانه لا لا ان يكون بوجه الفهم المتصور بوجه الان  
 بوجه وايضا يلزم ان يكون كل من تصور الان والصور قدرا  
 بالنفس الى الآخر وسواء اية واما ان يكون كل من الامرين  
 على الآخر في المحل فلهما مشتركا في نفسهما لا جدا  
 كسبقي فلهذا ان ينظر في ما يجب ان ينظر بالذات واصحابه  
 الشئ بان يوجه الى النظر من جهة تصور نفس الوجود لا يوجد في ذاته  
 تاما وعدم هذا للوهاب اولي لا لا لا كخصم والاول جلد  
 وعدم جواب خصم اولي الى ذكر في الحيات ان ذات التعليم  
 بعض عدم الجدل بل لان العا تعرض للمفصل الما هو الخلو  
 ومن عدمه على ما يوضح في الجواب الاول فالمرتب بعض عدم  
 الثاني ان ههنا طعن فان المتشبهين يرضح الى الخاب  
 جري وليس جريش وليس حكما واصدا واداد بالطلال عدم الاثبات  
 لعدم السكوت وهذا هو قطع النظر عن جواب النور والاداء  
 واصد من الشئ • واذا بطل الحكم وافد سواي كما ذلك  
 الحكم الواحد الى كل واحد من سواي الى سلب كل واحد من  
 لكن الحكم الكلي اذا بطل في افراد واحد منها يلزم بطلان في افراد  
 الخط واما الجزئيات فانها لم تطلد اذا بطل في افراد كل واحد  
 منها معا فدر وينبغي ان يراى بالكل ما يكون في الغنى با  
 المتعارف وهن المحصورات الاربع بن وعلان المهملة بجزئية  
 صحت حكم على الطمس العام اذا لا يلزم من بطلان الحكم على ما في  
 الانواع بطلان في الطمس ليس كالحكم بالجنس الباقى في افراد  
 الحيوان فانه لا يلزم بطلان في طمس الحيوان وكذا الجزئ الحكم  
 الشاطط الذي على جميع افراد كل من الانواع اذا لا يلزم بطلان في  
 جميع افراد الجنس وذلك في قد كذا راله فذكره في فعله  
 من الى بيته فليس بطلان في جوابا على معنى توتر السؤال  
 بان العام لا يحصى الا في ضمنه الى صغر في البصور المظالم  
 جعل عنوانا لا يحصى الا في ضمنه احد قسمه فلا راد الا في ضمنه  
 احدها اذا لا يحصى العام في غيرهما من مراد فلهذا بطلان  
 في ضمنه انما يراى في كل واحد من الجواب ان فرق بين  
 المحصى والاراد فمحصى احدها الى الآخر فصح  
 ولم يتوجه فذكره لهذا التوجيه لا شئ كما علمه بقوله في

والوجه

والوجه الاول من التخصيف الذي ذكره وليس مقصوده انه  
 لا يمكن توتر السؤال والجواب المذكورين في الشرح اصلا بل لا يمكن  
 عمل وجه كان للام صورة في الجمل وذلك كما يري فخر  
 وفيه بحث ايج على حامل الجواب المصدر بلفظ ان المراد يحصى العام  
 كعمه معب وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص سواء كان العام في  
 خارجيا او في شئ وصدق الاحكام على العام لا يكون الا في ضمنه  
 بعضه وقد عرفت انه لا يكون الا في ضمن الخاص فاذا بطل الحكم في ضمن  
 جميع احوال العام مطلقا العام مطلقا وفيه تامل والا فلهذا لعل  
 الحكم في العقاب بالخصوصية انما يثبت للعام وحيث الاقوال  
 وما نحن فيه من فصل الخصوصية فاذا بطل في ضمن الجمل بطل في  
 مطلقا صام • اعلم انهم اصلوا في ان الاشياء التي اصلها في  
 الاوقات بل خصوصية فيها ينسبها الى اصل متنا في الزمن فاما  
 في كل ما في الوجود الذي ينسب وما سواها من العوارض التي ينسب  
 واذا كان المصدر راسخا في ذلك الشخص فذلك الشخص يحصل  
 لكن كحالة سوية ونهية فذهبن انه متنا وكحالة سوية افه  
 في دهنه ولكن لا يصح حملها على الاشياء على الاخر من اختلاف  
 في ان اصلها هو في الذهن كوجوده في الخارج او قائم به انه لكن  
 وجوده في الخارج وما كان لا يمكن ان يكون في حصول  
 شئ فلهذا لمعنا ان اصلها هو ان في الخارج فلهذا لمعنا  
 سر قد سره فان هذا الذي يلزم من وجود الاشياء في الذهن فلهذا  
 سم ان في الوجود الذي لو لم يزل بل ان نفس المتنا متنا  
 موجودة في الساحة المعارفة في المباشرة فاصط هذا اعلم ان  
 حصول الشئ في الذهن قد يكون حصولا يتفقه معان له حصولا  
 الى اصله ليس له لاصوره المتطابقة في المباشرة او المتنا له وقد  
 يكون حصوله لاصوره المتطابقة او المتنا له والوجود في  
 فعله في الان الاول ان يعلم ان الحصول بنفسه وبصوره في الباقى  
 وهو ما نحن فيه من الاول واذا عرفت هذا علم ان العام  
 قد يكون خارجيا موجودا او في الخارج سواء كان موجودا في حصوله  
 كما هو من حيث من قال بوجود الكل الطبيعي فيه او بوجه وجوده  
 افراده كما هو من حيث من نق وجوده فيه وقد يكون في شئ  
 موجودا في ذاته وقد يكون موجودا فيها معا فبكل المسار  
 مدخل في قسم والعام الى ان من حيث ان موجودا في الخارج له  
 وجود بنفسه وذلك لا يكون الا في الخارج ولا يكون في الذهن

البحث

قوله

مطلقا لها والمباشرة النوعية وان كان  
 مخالفا

توضيح

خبر











وقد بان بعضهم هو القاض في شرفه المختص فقد استخرج  
 من بيان المسامحة بغير بيان المسامحة ان تعال في اخره  
 خطا غير مشناه وكان هناك خطا آخر مشناه مواز له ثم جرح  
 حركته من الموازة الى المسامحة فيمكن الابدان كحق في الخط الغير  
 المشناه بسط بعد المسامحة في بيان المسامحة مواز له لا بد من  
 اول واذا كان الخط المخصوص مسامحة كان المسامحة مبداء لكن  
 كما يتبين من الشاهد في الخط الغير المشناه ان اول المسامحة تحول  
 كصلا السامحة قبلها بسط آخر في موازها باء كصلا السامحة  
 في انشاء الحكمة كانت المسامحة محمولة عليها بسط آخر في موازها  
 وهكذا فكل ما يوضح اوله ان هو ليس اوله كقولك في حكمه ان يحكم  
 من المسامحة الى الموازة او المسامحة كما كانت لا بد لها  
 من آخر بسط مبداء وليس محمول في الصورة المخصوصة والمسامحة  
 بين ما نحن فيه وبين ان المسامحة مبداء لا بد من حلق اوله ولم يكن  
 هذا وهو مظهر السمع في جميع ما كصلا يحكمه وسقط في النظام الحكم  
 كالسقوط والبيان في الخط من المبدء الثابت ان كل ما حدث لا بد  
 له من اول حقيق بان يكون هناك ان هو اول كصلا وسقط ولم  
 يكن حاصل فيله في الصورة المذكورة بل ما بد من مسبوقة بالعدم  
 وهو محمول في حق في وفي النظام المذكورة وكذا لا بد في كل  
 زائده ان في تلك تميز هذه الكلام اجمال ومن اراد تفصيله فليخرج  
 ما صنفناه في حاشيته من حكم العين في هذا البحث  
 وكذا يتوجه عليه السؤال الثاني ان السؤال الثاني بل الاول  
 انه يحكي في الاول جعله عمدا فيدر الخط ان المعنى كان  
 وروى هذه المسئلة الاسئلة في الاول المخصوص من بيان المسامحة  
 ليس مجرد كصلا في وسان الواقع بل انه لا كصلا في آخره كصلا  
 قوله في الاول في صدره ان في نظر لا بد من ذلك لان  
 ان يكون النظر كصلا في الاول في نظر لا بد من ذلك لان  
 اما ان يكون النظر في وجوده في النظر في كصلا في الاول في نظر  
 المذكور في او العكس لو في النظر في كصلا في الاول في نظر  
 لا لا يحصل به ووزن الجمله لا يستلزم ان تعال في نظر في النظر في  
 ان السامحة السط لا تسلم الموصلة المود له في موازها في ان  
 السامحة المود له لا تسلم الموصلة المود له في موازها في ان  
 ان السط لا تسلم الموصلة المود له في موازها في ان السامحة المود له  
 لا تسلم الموصلة المود له في موازها في ان السط لا تسلم المود له

من

بين ان المسامحة

الاول

لا يجوز

من الابواب اولها المسامحة ما فيها من السلب حكم ولا  
 يمكن ان تعال كصلا في قوله بعض الاقوال لان موازها المود له  
 بل المسامحة المود له المطابق واللام ينص على موازها في قوله  
 فذكره انه جمع بين واحد من قسمين الاولين من الاقوال في قوله  
 الاخرين من الاقوال في قوله ولسان المسامحة في قوله في الواقع  
 كصلا في قوله مسامحة في قوله بل المسامحة في قوله المود له الموصلة من  
 بها مع السامحة السط والسامحة السط في قوله مسامحة في قوله الموصلة  
 الموصلة من الاقوال في قوله فذكره مع الموصلة المود له في قوله في الواقع  
 البسيط في قوله في الواقع السامحة في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 جمع ان السامحة المود له مع الموصلة الموصلة في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 محمول في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 كصلا في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 انما يجمع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 الاخر في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 علم المتوصل فان في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 العلم حصول الحيات العصا كما تتلزم في المذكور بالعصا  
 الى رتبة التي حكم فيها في الاقوال في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 التي حكم فيها في الاقوال في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 انما في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 المحمولات انما في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 هذه القضية ليست من ساد في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 مثل تلك القضايا التي من مود ما في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 كل صحت في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 وبين الموصلة في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 وذلك لبيان جميع الصور وانما يعلم ان الاساس في حقيق  
 نفس هذه الصورة ولا بد من كصلا في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 مادة في حقيق في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 فلم يكن الا في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 ان في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 لم يحصل في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 كان في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع  
 بل لا بد ان يكون في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع في قوله في الواقع

من الاقوال

24

الاسماء

شي



الى فائدة تنبأ ان بعض المطالب التي ليست فطرته لا يمكن  
حصوله فذلك كونه واجباً لا يورثه ولا يورثه في نفسه لان  
المتنفس في القدر والاعتبار هو العلم المحكي للمحصل في انفسها  
انه لا يورثه فيحصل فطرته من ضرورات متعددة فلا يصح  
السوق بالتوهم وما هو في العدم من المتحقق وادراكه  
بالجسم ما فوق الواحد كالمعادن اليقينية المتشابهة على الوجود  
اشارته الى انه لا يورثه في المبادى ان يكون حاسد للمطهر وحيث  
اهم وهو البعدان يكون موصوله في الجلاله وانما الى ذلك  
بجوده المتشابهة على الوجود اذ لو لم يكن مشتمل لم يوصل الى المط  
الفرق هو الصلة وانما في وهو الوتر ان يكون موصولا الى  
موصوله للمط وانما الى ذلك بموصوله اليقينية اذ لو كان الاستمال  
علم الوجود ولم يكن بجمعه كان موصوله الى التصديق بالمط  
لكي ليس موصوله الى خصوصه الموصول كما اذا كانت طينه فانها  
موصولة الى الصفة النفسانية وفسطه سائر الصناعات وفيه ما  
اشتمل قول الشرح والالام بعض العلة والافكار والخطا  
كسر من جملة ذوى بصائر ثابته اولى اذ ان حده مع غيره  
كما لا يصح ان يورثه بذل الجهد في حصول الكليات وبما قد  
لم يتوجه ما اوردته الشرح من المعنى صورا لان الاستمرار  
والتمسك لا يورثه ان يثبت ذكر الاستمرار اليقينية وفيه استطراد  
والمراد ان الجزر لا ينفصل عما لا بالسياسة الى الجزر كما في كنه  
محق قد بل ولا بالتبعية الى غيره كما في كنه كالاستمرار وفيه  
بيان المط بوجه صالحة لاننا نقول تلك الطرق والاشياء  
يعني ان تلك الطرق في عبارة الشرح عند مور السان حيث يار  
و ان يعلم وجه تلك الطرق والاشياء سائل مع مناسبات  
المواد من جملة ما يحيا به الله وكذا مع والصور  
كذلك لا يصح في ذلك وقوع لفظ الطرق على المادة فان  
لفظ الطرق اشارة الى مجموع الطرق المكونة من الطرق  
المدلول عليها ضمنا لمعوله لا يمكن ان يقال ان علم هذا يتم اليقينية  
وان كان قد وقع كلف في اللفظ وكما ان العلم لا يورثه  
اشياء هذا التفسير الى ان كلام الشرح صور اذ لا بد من  
بيان عدم القبول في كل من مودة المادة والصورة من حيث  
الاختصاص الى كل من مباحث معلومة بالمادة من حيث معلومة  
بالصورة وذلك لوقوع الغلط في كلمة منها بل في كل من

من الكسائر العصور والصور من ينبت للاصناف الى الالف  
الاربع للمط لكن النظرة ليس ضرورية بل كان معتبرا او متوقفا  
اذ كنه كنه في المدة اساس الاصناف الى كل مسألة مسألة  
سائر الفن ولا يورثه اساس اساس تلك المسألة اوله فالاول  
الاكتساب بيان الاصناف الى الالف الاول للفن كما لم يثبت  
المعلومة بالتصورات والمباحث المعلومة بالصورات ولهذا  
قسم العلم الى العصور والصور في غير اعنى قوله  
قسم او تصور ليس بمطابق للمواد لان مبنى العلم ان الطرح بخصوصه  
ما له و قد عرفت ان ليس كذلك والله لم يثبت له الاصناف  
الى مباحث الصناعات المحكي اصلا بخصوصه لعدم كنه في قوله  
قد سوسون في علم سائر الاصناف والاصناف كما في الصور الاول  
للمشكلة في قوله ان هذا سائر الاول الى سائر الواجب في قوله  
لا سيما في علم تلك المدة التي لم يتم بيانها في ان العلم بتلك  
المسائل ليس ضروريا بالاسم الى مطلقا وانما قد عرفت  
انه كنه في سائر وانما هذا التوهم قد علم انه لا يلزم الاصناف  
الى العلم بجمعه هذه المسائل كما لا يورثه كنه في كل من  
من العلم بجزء متعلق به والموقوف ان كل من جزئي في قوله  
على ان العلم المتوصل الى بالامور الغير المتساوية جملة بل ان  
كل من جزئي كنه في العلم بجمعه ذلك ما صله بالادام ملاحظ  
الغرض المتساوية في ذلك لا يصح وذلك في قوله ان لا انما كان  
كانت في قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه  
جميع العصور والصور كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله  
سائر بشتا في العلم ما سائر في كلامه قد سوسون في العلم  
المدخل للصورة وموصولة الى طينان قوله اساس الاصناف  
الله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله  
فالوقع في قوله كنه في قوله اساس الاصناف الله دون الاخر  
فذلك كنه في قوله اساس الاصناف الى الالف الاول في قوله كنه في قوله  
كان ينبغي ان يكون موصولا في قوله كنه في قوله كنه في قوله  
كهن في قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله  
انما كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله  
على قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله  
الى كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله كنه في قوله  
بعد كونها صالحة للمعرفة كما صالحة الى انما هو العلة ويمكن

بالصور

مقطع

بالاصناف

كهن



الاجمال

ان حال المفرد فيكون الشئ معده صلاصه كجمله جزو للمحبة  
 واما صلاصه كجمله كبري فليس بجزو من عالم بل امر  
 جزئيات موضوع تلك المودة في العون الاصل ان كان المضاف  
 والمضاف اليه كلاهما محذوران والعرض عليه قوله عند معرف  
 احكامها صلاصه وعلم الله ان تلك الاحكام منطوية في علم  
 المراد بالاطلاق الاطلاق بالعرض من العمل وعلم  
 الله ان المراد بالاطلاق علم جزئياتها انطواء على احكامها  
 بغير الصلاصه لازمه للمفرد الكلمة لم يزل لازمه للقياس  
 الكلمة لان هذه الصلاصه لم تكن لازمه لكل مفرد مثلاً اذا كانت  
 احكام جزئيات مفرد كلمة بدهم من وجوب الحاشي الى نفسه الصلاصه  
 لم تكن صلاصه لان كل كلمة لا تكون لازمه لكل مفرد كلمة  
 فان قلت اللزوم في خبر المفعول وان يكون المفرد الكلمة بالضرورة  
 نعم صلاصه فان كونها مفرد لا يقتضي ان يكون كبري بخصوصه قلت  
 ممكن ان كان المراد المفرد الكلمة من حيث انها كلمة وان كونها  
 كلمة لا يقتضي كونها مفرد فندبر قوله اعلم ان الحقيقة الكلية  
 التي كانت احكام جزئياتها مطروحة يسمى فانونا بالقياس اليها والتي  
 كانت معص كالصلاصه احكام جزئياتها نظره دون بعض يسمى فانونا  
 بالقياس الى البعض الاول فسطح مستغرق ان بعض ما يزل  
 المطلق ضرورة بناء على ان سلة العلوم يتبين ان لا يكون بدليها  
 صفا واما ما حاشي الى نفسه فصح ان يقع سلة مثل هذه  
 يسمى فانونا بالقياس الى تلك الضروريات الجزئية لانها حاشي  
 الى نفسه وحيث ان لا يراوا بالصلاصه والكبري والبياني ما  
 يتناول صورته كصلاصه البدلي بالصلاصه المقترنة معها ما يحوز  
 لاننا من قبل كل الكل علم ما هو جزئي له كون كل الكل على  
 ما هو جزئي له قد يكون جزوياً وقد لا يكون وقد يكون المحتش  
 هذه القيد للاشارة الى قصه كلمة للحصول النتيجة التي تضمن  
 الصلاصه الغير الضرورية اليها فاننا لا يسمى فانونا كاشية بلدية  
 النتيجة ويتوجب علينا مثل قوله لم يكن جيبس كذا فان من منظور  
 ان صلاصه مثل قوله ان كان جيبس في النظر لانه متغير  
 او مسود والحوادث مثل قوله يتبين فانونا بالقياس  
 الى الصلاصه الى صلاصتها فيصير الصلاصه اسم للحصول لكون الكل  
 صلاصه لانه في غاية الظهور لان مداره على الاسرار قوله  
 ولم يتوضد في بيان فائده عند معرف احكامها صلاصه

سما كغيره ليس  
 ما يطرده كل الكل  
 على ما هو جيبس له

يسمى

والعون

شعاع

مصاب

ذكر

العمل

٦٧

بلا واسطة

في العون الجمل ولا فائده حتى يخرج العون من العون الى العمل  
 في الفصل ولكن ان كان فائده الاسرار الى غاية المطلق  
 الاشارة الى ما هو متضاف للقياس على ما هي انه لا بد في عون  
 احد المصايف من تلك المضاف الا ان كان لا بد ان كان متضافاً  
 باعتبارها مثلاً لا بد في عون لا بد من ذلك لا بد لكن لا بد ان البتة  
 بل عيون اقرب الى ان يكون بولي من قطعة حيوان او فوج لا بد  
 ان يراو بالعرض من لا يكون مضافاً للمضاف ولا بد من حيث  
 قال الله بالعرض الذي يخرج في اشار الى ذلك من لا يكون اصل  
 المصايف من مضاف في عون المضاف الا ان لا بد ان يكون  
 مضافاً للسطح واما الاشارة الى العون الكلمة العون في حيث  
 لا حاشي في اسمها جزئياتها الى علة يحصل علة صلاصتها للكبري  
 وحيث فائده اقول في الاشارة الى المفرد الكلمة التي تسمى منها  
 الاحكام على ما يراو في موضوعها او ما هو اعم منها بانها لا يسمى  
 فانونا بالقياس اليها كاشية في كبريها وحيث في عون الى  
 اصولها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 وذلك باظهارها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 بها الاحكام الجزئية من العون واما المفردات الكلمة هذه اصولها  
 بعون لاننا من قبل كل الكل علم ما هو جزئي له وكان جواب سوال  
 ناشي منه ان يكون العون كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 منها ما هو في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 اصول الصلاصه وحيث في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 المذكور كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 اما من الضروريات الى النظر اومر النظر الى المعاليم الى  
 نظريات كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 ان الاسرار بواسطه كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 والمفرد في كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 بالعرض كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 ان عبارة الله سائل جميع الاسرار بلا واسطة سواء كان  
 من الضروريات او من النظر كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 بعد الجمل على المسار منها لم يتوجب ما ذكرنا اصلاً صلاصه قوله  
 ولكن ان كان في عون العون كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 الاسرار منه فالمفرد المعاليم وحيث في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها  
 في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها كاشية في كبريها







معرضها  
الموسم الذي

قولم ان روعيت ط

ط  
لس  
لوص  
لوص

5  
149

بالله

الحکیم

الحسن



علم اننا قد دللنا على ما ذكره الشارح من خلق النجاسة احيانا من  
 النظر الصحيح مع العلم ببقاء المطلق المعلوم بالواد والصور  
 وبطريق فكره عليها فاعلم ان كانت منه كثر ما وقع بقوله  
 الشارح وعدم وقوع الخطا في اي حال واما كونها مستثناة  
 منها باستثنائها عنها ببيان المنشأ استثنائه  
 طر بلا شك ان دلالة قوله لكن مجموعته العام ولا خلاف في ذلك  
 كون عدم وقوع الغلط اعظم من كونه ضروريا وان العام لا دلالة له  
 على الخاص بوجه لان هذا في نفسه وما ذكرنا بالقرينة فلا ينافي في صدر  
 فالاولى يمكن بتركيب اسرار الدورات للمنهج بوجه صحيح  
 عنه التعميم وذلك بان يقال لو وقع الدور كان مجموعا في نفس  
 الامر بل يترتب منه وقوع النجاسة في ذاته لا في صورته في نفس  
 الامر كانت كس ان كان كل ما يقع في نفس الامر ولا شك ان قولنا  
 الموقوف عن الموقوف في نفسه مجموعا في نفس الامر فلا ينافي في  
 الواقع لان مجموعا في نفسه هذا المعنى وذلك لان في الاتفاقية  
 العام يمكن في صدقها صدق الباقي وان كان النافي في عدم  
 كما يستلزم في الشرع مستقلا عن الشارح والاشارة في قوله ولا شك ان  
 الموقوف على غيره الموقوف في ذاته الحجة المخالفة فيحصل منها صدق  
 قولنا فمستلزم آخر وان يترتب شيئا من ذلك انه حجة صادقة  
 اخرى بان السبل الاصلية ان تصدق على الدور وموقع الدور  
 وتكون صادقا لان صدقها في ذاته وهو ان الموقوف في غيره الموقوف  
 على غيره السبل في الدور وموقع الدور مع ما سئل الموقوفين  
 المعاد في نفس الواقع ويتم الكلام وعلى ما قررنا بنقض التعميم ان  
 اما الاول فخطا واما الثاني فلان قوله بلا شك ان السبل في قولنا  
 نفس آحاد السبل لا يمكن قوله فلا خلاف مع صدق قولنا نفس  
 اكسب الا محله نظر وذلك لان صدق الدور لا يمكن ان يحالها  
 ان السبل المستصحب والخاصة ان وقع الدور مع كون الموقوف  
 على غيره الموقوف في سبله كون غيره في ارض صدق وقوع  
 الدور مع كون الموقوف على غيره الموقوف في سبله مع كل صدق  
 مثل كون نفس السبل لا اوله في سبله لا يمكن وفي ما ذكره في  
 قرينة قال في الاول ولم يعلمنا صدق صدر فلا بد ان  
 عند قوله الا في م والسؤال او عند هذا التعديل الا في  
 والمنوع الواردة عليها في النجاسة التي تستلزم في الجواب  
 التي كانت واحدة ما منه عند صدقها ان المنوع المورد

اولى  
نفس

عليه سواء كانت ما به كافي المنوع المورد في الجواب  
 او عند وقوعه في المنوع المذكورة في الجواب الميزان بقوله لا يمكن  
 واراد بتعدد المنوع بعدونا باعتبار تعدد السبل  
 اشارة الى ما يستلزم هذا علم التعريف الاصح لسؤال  
 واذا اردو على تعدد المسئلة سوا ذلك هذا واما المنوع المذكورة  
 او التي يمكن ان يكون في الجواب المرص في صور المسئلة في ان  
 يمنع قول لو كان المطلق نظرا بوجهه العلة لزم التسليم  
 ويستلزم ثلثا ان سائدا ان يكون المنص نظر بوجهه  
 منه العلة والمنص ضروريا او نظرا لا ينافي في العلة  
 وان يكون المنص نظرا لا ينافي في العلة والمنص نظر  
 بوجهه العلة وبعض ضروريا واما المنص المنص بغير  
 الشارح الذي هو في قوة معنى على ما سئل في وجهه ومعارض  
 بان المنص المنص صور المسئلة ان يرجع الى معنى علمنا اشارة  
 اليه قد سئل وهو ان وجهه للمناصب وهو ان ما عدا  
 المتقدم يمكن ان يكون السبل في نفس الامر بغير ضروري  
 كما في العلوم المسئلة في تلك الاصناف التي هي  
 المسئلة وان لم يكن في وجهه كونه نظرا في كل ما يكتب منه الطرق  
 الجبر في المنص ان المسئلة يكون مرجعه ان كسب التناول المنطقي  
 المسئلة بالانصاف وان كان من طريق جبر في كسب التناول يكون  
 المكتسبة منه معدة كان مسئلة بالانصاف فمما جاء به هذا  
 قلنا لكن فيكون احدى الابدان سؤال في كتاب دفع الى هذا  
 التوفيق على الكلام في طرق قد سئل وكان  
 القاعدتين بدليلات كذا في الكلام هذا بوجه قوله وبنينا في  
 جزئنا وقوله بعد ذلك وكذا في الكلام للمناصب والفرق فلا ينافي  
 الله بهما قد سئل او مع فضاها في هذا الموضع ولما  
 الاول قد وقع في هذا الموضع في وجهه فرض واحتمال قد سئل  
 ولا يخفى العوض من هذا الكلام السبل على الشارح  
 بان النظر قد يستلزم من المطلق مواضع لاجادة التوفيق  
 وقد وقع نظر عنده بان ما لم يفت به في كسب التناول  
 المنطقي في كسب التناول المنطقي من التوفيق صحيح وقوله  
 ان سئل وفي هذا الكلام بتوجهه ما علم في كسب التناول المنطقي  
 من فقرته وانما بوجهه لا ينافي ما في الشارح وقوله في نظر  
 صدر الاول يستلزم احدى الاستصحاب او الاستصحاب

كان

لا ينافي

ان

سئل

٢٥١



به على كبريد على الامساح وعلى وجهه ان فاتح ما يمكن ان يقال  
 ان هذا المكتسب لم يعرف بعض الاصطلاحات وانما لم يعرف  
 نفس العقول انهم فخره فمدر مناسله وترتيب محض  
 اقسام الترتيب استظهر ان الكلام في الكتاب المناسله الى  
 ما يتعلق بالمادة لان الترتيب وما يتعلق بالصفة وعلى  
 طه لا يجوز من النظر في الصورة فمدر والاول ما عده  
 منطقية ضرورية كالنسخة في الصورة فمدر والاول ما عده  
 اولاد من هذا ولا يخفى ان اقامة المسائل لا تستلزم في كل مادة  
 لا يتوقف على معنى من عدم المعنى بل يكفي فيها ان يقال  
 مثلا لو لم يصدق كذا ان ضا ح ك بالصفة تصدق بعينه ليس  
 بصاحك بالامكان وتوجيه ما ذكره في سورة ان هذه الشرطية  
 لازمة للعامة المذكورة او مندرجه فيها وعلى السعدون لابد  
 من تصور معنى المعنى في العمل ان الحكم به من جهة الحكم بترك  
 العامة او ان الحكم بتركه في خصوصه لا لا سيما ان الحكم بتركه  
 تحت قاعدة كذا ان كان ما ذكره من حقيقة المادة المحصورة  
 المسوقة في كل مادة المعنى ان يلزم تصور كل المعنى ثم اعلم  
 انهم قد استعملوا علم الامكان بمعنى العلم بما ذكره اما  
 محصور كما لا يكون مستلزما في كلامهم او كقولهم استدلوا  
 على انه تنبيه لا دليل وبما تضمنه بغير توجيه قوله والثانية بدلية  
 يتوقف على تصور الشكل الاول فيما لم يستعمل العكس  
 لان الاساس فلا يلزم عدم استعمال العكس في المسائل  
 وسير عليك بما صرح به في نوع الهندسة كونه اذ المراد من الهندسة  
 هي النوع المذكور في ضمن النوع وليس المراد خصوص الصنف  
 المذكور بل لابد ان يكون صنف اقرب نوعه كان اصله فمدر  
 فليس مما فاده ان يمكن ان يقال ان هذا في ترتيبات  
 احدها ان القانون انما يكون هو قانون القياس الى جزئيات  
 لم يكن مدبره بل كساج الى نوع نفسه لا اقل فلكل جزئيات  
 وان كانت ضرورية كما ان تنسب عليها لمعونة تلك العقول  
 فكلها اوردوا تلك العقول وجعلوا ما باللفظ وتاثيرها  
 ان الجزئيات لما كانت غير محصورة فالاول ان كل مقسومة  
 من ضمن تلك العقول احوال الاخرى المحووية  
 جميعها الضرورية والنظرية انما اشارة الى انما فترتبه  
 جدا اشارة الى وضع الترتيب من قهر الشارح ووجهه تدافع

جنى

المسقط من قولهم بعض  
 الاخرية هو انما العلم  
 وما ذكره مع قوله علم  
 المستعمل اعطى بعضه

المواد

مكرر

حكا

استدلال

مسألة

مقصود

من وجه

من وجه اخر وهو ان قد يتغير عبارات والناس لا يشعروا بان  
 ذلك يعرف كقولهم لا يكون كسب ونظر اللهم الا ان  
 نعلم مثلا قال في لغة التقية والحق ان هذا الكلام الحق  
 ما نعلمه من المحقق القلوس حيث لم يجعل الاصطلاحات  
 من قبيل العلوم النظرية والعرف من علم العطارين بيان  
 انه قال مثلا قال الشئ ثابته لا يتبدل الا مكان ثم نبه  
 على ان الحق ما علمه من المحقق حيث عبر عنه بالمحقق قال  
 بعض المحققين جعل المنطق اول قسمين اكثر واقل وجعل  
 الاكثر ثلثة اقسام الاصطلاحات والاوليات والنظريات  
 التي ليست من شأنها ان يغفل وفي جعل الاصطلاحات  
 فيها ما اشار الى القسم الاول بعينه فان اصبحت في  
 شئ منه على سبيل التدرج فلا بد من اعتبار الشئ  
 لم يعرف المحقق قد ذكر الشئ علم ما في كثر من الشئ وعلى وجه  
 انه نظر الى الواقع وهو ان مسائل المنطق محصورة بالفعل  
 وان كانت من شأنها بمعنى انها لا يكون عند عدل في هذا المعنى  
 الاخرى وقد يكون في كثر من كثر حيث قال فلا دور ولا تسر  
 ولا الى مجرد العرف والافتعال في بابل النظر فكلهم  
 كانت بين المعنى في المحقق والوجود اشار الى بقية العلم  
 التفتان ان في جعل النسخة بين المنظر وطريقه هو ما يطلب  
 ان فلك الحكم منه غلط فيما لا يكون من شأنه ان يغفل عنه لكن  
 باب النسب من هذا البديل محقق كثر وقد تضمنت فيها  
 اللهم الا ان يحل ذلك حاله خلاف في تنسب الاشارة على ما من نظيره  
 صدر وكلا القسمين مستغن عن المسقط لا يقال  
 كيف ينسب القسم الثاني من المنطق مع انه يكتسب القسم  
 الاول منه لا ان ينسب المراد من الاصطلاح الى المسقط الاشارة  
 اليه من جهة جعله طرما لا اتصال لانه من جهة كونه موصلا وذلك  
 بان يكون الطريق الجبري فيه نظريا انما من جهة المادة او من جهة  
 الصورة فيكتب من الطريق الحكم الذي هو القانون المنطقي واما  
 اذا اكتسب نظير المنطق من ضرورة بطريق جزئي ضروري فليس  
 هذا احتياج الى المنطق من حيث انه مكتسب طرما لا كسب  
 وعلى هذا فالمراد من قوله قدس سره ان النظر في المنطق غير  
 محتاج الى المسقط ان اكتسب واما بطريق ضروري ومن قوله  
 ان النظر في الحق المسوقة كساج الى المسقط انه وانما

فما

النقطة



يكسب بالظن النظر والالم يكن محتاجا الى المنطق واعلم ان  
 كون المنطق مساعدا للظن فيه والظن مساعدا للمنطق لا يفسد  
 الشئ في نفسه من اقر فلا يتصور ان الشئ في غاية الدقة  
 فكيف يفسد من المنطق الذي ليس من شأنه ان يغلط فيه وذلك  
 مثل الهندسات في غاية الدقة مع ان لا يفسد فيه الغلط  
 وقد عرفت انه اشار الى ان الشخص في عبارة الشئ في نفسه  
 بل التعميم اولي للكونية كالحجاب في قوة جوابين باعتبار سفين  
 كانه والله في نفسه ليس المقام واسمها الملائم الواضح  
 نفس الامر معناه ان هذا الطريق الواضح المراد من الطريق  
 ما يشتمل على سبب الباد كانه في ذلك البعد بطريق التمثيل فليد  
 ان لا يلزم عدم الاصل في المنطق من جهة مع والمناصفة  
 علم ان المنطق لا يجمع الواضح بين والعقمة اثبات الاصل  
 الى القوانين المتعلقة بالمادة والصورة معا ان علم  
 الطريق القوي في نفسه بذلك بما علم ان الافكار داما اثنا  
 وروث او لا علم اليقين الجزئية والاصناف او لا اليقين والما  
 والافكار في سائر المودومات او صحتها الطسعة او بالعكس  
 متلا عول في اخصر المحور بالطبع كالعالم والصفة موصوفا وبالعكس فيصم  
 فيفسد قوله عن الطبع قوله في الف كد ويعتمد في الاضطرار  
 لو كان المعنى الاخر في الف كد يعتمد على الاضطرار فكيف  
 مع كون الكل في الكافي في الشئ كافي في ذلك الشئ مع ان  
 هذا المعنى مبني على حمل الكفاية على ذلك المعنى الاخر بل يقول  
 لا يحسن من الشئ الحكم بان معناه الكفاية هذا اصح من الكفاية  
 في المعنى المذكور بعد علم المعنى الاخر والحق ان يستعمل في حال  
 ان اردنا الكفاية المعنى الذي حمل اللفظ عليه وفيما بان  
 معناه الكفاية فليس ان الكافي في الكافي كافي ومنه  
 عدم الاضطرار الى المعنى على هذا المعنى وان اردنا المعنى  
 الاخر فلا يمنع عدم الاضطرار بل مع المعنى الثاني وهو  
 منع كون الكافي في الكافي كافي في الكافي في قوة  
 المسعوم اي باعتبار السمع من المترا بينهما في الشئ  
 معوله مولوجوا ومعوله سراجا كالمعنى المختص بنوع المص  
 المذكور في كلامه قد سكر المسعد بان الخلاف بين  
 المطلقين راجع الى معناه اللفظي فانه انص في قوة ه  
 معان لكن ان لم يعلم بعد التأمل ان ما مر منه مشهور

النظر

م

لا يفسد

المنطق  
المستطوع

في

في معان في ذلك كونه ليس ضروريا ودليل كونه نوح  
 فيه الغلط فاما معان احد ما مشهور على قوله لو كان  
 ضروريا لم يمنع الخلاف والثاني على قوله لو كان ضروريا  
 لم يفسد الغلط لم يمنع الخلاف لكن امر بها وكونه في  
 متضمن كان في قوة منع واحد شبه احد ما بالاخر  
 وخص السؤال الثاني بصاحب القوة العنصرية  
 لا يحق علم الناظر ان قول الشئ يمكن لبعض الناس من  
 لا لاكت به بدون المنطق في وقته ان اسعيا بالشاعر  
 بالطبع عن علم العوض في بل علم حل السؤال علم يتناول  
 المؤيد خاصة بالجملة الكسب الى المنطق بالطبع ويخبره  
 لا المؤيد بالقوة العنصرية كمن وقد مر في السؤال بالفظ  
 النظر والفكر والكسب لكن لما حكم بان كسب العلوم  
 بالنظر لا يتم بدون المنطق كان ينبغي ان يخص السؤال  
 بصاحب الخاصة وحمل كلامه على انه في غير جملة من كلامه  
 لكن حمل علم هذا كان ما سبق من الشئ في توجيه لفظ  
 الاثر انه لا يتوجه السؤال الثاني في غير صحيح  
 فلهذا حمل في كسب كلامه بها وفي غير السؤال ان علم  
 ان يحسن بصاحب القوة العنصرية ليوافقوا كلامه و  
 يتلائم بقدر الجهل الامكان وحسب ان في نظم كلام الشئ  
 تشويها واضطرابا مما لا يساوي ولا للمؤيد في الحقيقة  
 كسب الكسب علم ما مر به بعبارة والمؤيد غير من لم يكن  
 مؤيدا من عند الله تلك الخاصة كان له اصابة في الافكار  
 لانها كانت واجبة على الشئ الضرورية الانبعاث وليس المراد  
 المؤيد بالقوة العنصرية والالم يكون ما ذهبوا اليه صوابا  
 وذهب اليه الشئ وربما كانت مطلق ان في جميع الافكار  
 لا ما اقتبس الى الناظر لمكان منطق بالطبع المنطوق فيه  
 لمكان العلوم المعنى اما مجرد العمل اما لا في فلهذا  
 لو كان محطوقا لم يفسد يتصور ان في الخدس قد لا يستعان  
 بالخدس كما اذا شئ المبادر وهو من غير سبق مقدمات  
 الاطراف وسعوى وسعوى لا يكون الاستعانة بالقوة  
 الخدسية ومع ذلك كان داخل في الخدس علم مقتضى بوجه  
 وليس من الغشياء التي تتساوى فيها لانه قد يكون محصا  
 بعض دون بعض ولو كان معناه علم الكلام فيه فاما

ليس بطر بالا

لظن

مورس

كاه

والفكر

حكم

عزل

لما اخصر

سوق



واستبان ان الاساس في كونها متكونة من  
 مع كنهها لكن لا دخل لهذه الحركة في هذا السؤج اذ يكون لها دخل  
 في مادة هذا السؤج من لاف في صورته فان الحكمه كما هي في  
 الاولى التي كانت يحصل للمادة من غير الابرار والحق  
 ان الحركة الاولى التي كانت تحصل للمادة لم تحقق للمعلم لكن  
 انما ان الحركة الثانية لها حاصل لكن للمعلم مدخل فيها وكذا الترتيب  
 اللازم اذ ان المعلم رتب من اجزاء الصفوف وهي اجزاء الحكم  
 وكذا رتب من الصفوف ومن الحكم فكلها المنعك امر في هذه  
 لكن باعتبار منه وما يقال في العرف ان المرتب هو المعلم فان  
 المستخرج هو هو وانما كان المعلم رتبة العلم من جهة الاستقبال  
 فذلك هو المعلم لا هو هذا هو الكلام في كونه حكما او ما الكلام في  
 الاصباح الى المنطق في نظر ان هذا اختيارا لا يمكن بواسطة المعلم  
 وفي خصوص الحكمه الثانية فان اراد ان لا يصاح بالذات  
 انه اول اصباح الحكمه لوجبه كلامه وبالجمله الكلام في هذا الموضوع  
 محال حيث ونظر من الجانبين كما لم يتعرف كونه صفات الاشياء  
 في اراءه بغير صفات الاشياء بقدر ما كانت الموضوعه  
 في الخارج من حيث انها موضوعه فلهذا وانما للمع والحوالها  
 المصنوع شيئا لها وانما اصص بالمهمات الموضوعه في الخارج  
 لانه لا مجال لحدود في نظريه في معرفه المهمات المحدوده ومعه  
 احوالها وادراكها لحوالها التي يورثها لانه لا امر  
 وبما على ما سبق من افتراض احوالها التي يورثها لانه لا امر  
 بغير منها فاما بالاحوال الذاتية ووجه ان ما تعرض للنسب لانه  
 اخص او لا امر اخص ولا امر عام لا يكون حاله كذلك لانه صعب بل  
 لذلك اخص والاعم لم يسمي وما يورث الشئ الامر ما ولم وان كان  
 كان حاله لانه صعب لا يسمي ان الواسطه المعبره عنها  
 هي الواسطه في العرف وفي المعرفه في الحقيقة وكان الشئ موضوعا  
 على سبيل التجريد على ما هو كونه لانه كما كان في الشئ لم يورث  
 واصفا بل بكونه من احوال الشئ لا سوا ويثبت في العلم  
 الذي كان موضوعه في ذلك الشئ وانما الاحوال التي كانت عارضة  
 لا امر اخص او لا امر عام فيثبت عنها في العلم الذي كان موضوعه  
 وذلك لان اخص او لا عام ولا سبيل ان يقال ان المعلم رتبة العلم  
 بنبوت ما لم يكن ما لا الشئ صعب بل كونه في ذلك الشئ والعرف  
 لتصور انما يتبين ان العلم انما جعل بغيره افعلا في الحكم وانما على سبيل

المسألة

المبداء

المبداء وعدم التعرض للمعبره علم انه لم يصعد استقفا  
 ما حصل به السعادة بل ما يثبت به السعادة وكان بناء العمل  
 على العلم والمردف من الاشياء وادراكها ما يتناول الحكمه بل  
 صمدية قدره فافرد والاحوال التي علم ان هذه كانت بغيره  
 التخييه عليها اذ كانت انما اذا كان ههنا شيئا مستبعدا  
 في الامر لم يحصلوا ذلك الامر المشترك موضوعا للعلم المعرفه  
 وفيه ان ذلك انما يكون في صورة بحيث في المسائل المعرفه  
 بكل شئ من تلك الاشياء من اعراضه واسه لذلك الشئ فكانت  
 اعراضه غير بينه للقرائن المشترك وقد عرفت انهم لا يحشون  
 في العلوم من الاعراض العرفه بالعلم من الى موضوع العلم  
 فان قلت كثيرا ما بحث في العلم الطبيعي من الاعراض الذاتية  
 للحكم العنصر خصوصه او العلم كذا كقول الحق وعدم  
 قلت قد مر منه وقد سكره ان موضوع الحكم ليس شيئا واحدا بل  
 اشياء وان جاز ذلك وادراكه بعضهم قد دفعه وذلك ان العرف الذاتي  
 في مثل هذه الصور هو العرف المشترك عن محمولي المسائل  
 وقد مر في محمول العلم والمحمول المسائل كما عرفت من موضوعها  
 وقد عرفت تفصيله لا يقال لم يحصل الموضوع بالعلم المشترك  
 فاما جعل موضوع العلم اشياء اساسه وادراكها هذا وانما  
 قلت هذا الثاني ولا ينبغي في المسائل العلم من علمه  
 كما جاز ان الثاني ولا في المسائل العقل جعلوا موضوعه القدر  
 المشترك لان من الشئ لهم قدر الامكان وفي صورة كتاب  
 الى ذلك في المسائل الكثيرة جعلوا الموضوع اشياء كثيرة ومنها  
 انهم جعلوا موضوع علم الطب شيئا لان ذلك لا مطلقا بل في  
 حيث الصحة وعدمها فافترض من اعراض بدن الانسان لانه  
 تلك الحقيقة بل من حقيقة تركه من السهول والصوت ثم علم اخر  
 فيجعلوا اختلاف الحشيه في الموضوع سالا صلا في العلم وجعلوا  
 البحث عن الاعراض الذاتية لاشياء اساسه كالكتاب والسنة  
 والاصناف والعنايه على واحد فلم يجعلوا الاضلاف الذاتي سالا  
 لا اختلاف العلم ووجهه ان ثمار العلوم وان كانا يتمايزا في الموضوعات  
 لكن نظريه في ثمار الموضوعات الى العالمات المطبوعه في العلوم  
 قال ببحث امر من تلك الاشياء الكثيرة لما كان غايه المطبوعه  
 منه لمراد واحد وهو ان يعال الى حكم شئ جعل على واحد ولا  
 لم يعلق حرف الطبيب بالبحث عن احوال بدن الانسان

ان لا يخلو العلم لا يحشون  
 عن الاعراض العرفه

فقط



لا من حيث الصبر وعدمها لم جعل الميت عن احواله لا من ملك  
 الخشنة من الطب قد كرسه الى ائمة موصوفه العلم  
 قد يكون شيا واحدا في هذه الى ائمة موصوفه العلم  
 في حاشية الى ائمة وفي حاشية شريفة للموافاق وفي قوله اما مطلقا  
 كالعقد والعلم الحسب نظر اذ الميت من العدد من حيث انكم  
 و متعلق من الوعدان وموصوفه وفارم اوله من علم الحاشية  
 بل من الالهة انما تكون الميت في علم الحاشية من احواله العدد  
 من جهة اسما من المجهولات العدد كالجوع والفقر والضرر  
 والعسرة وغير ذلك والطائفة من هذه العلوم المذكورة مثال  
 لهذا القسم مما لم يفسر كظلاله من الاحوال  
 سبب العلم بالمال والدين النسبة الى ائمة او الصبر او  
 الملكة على صرح به قد كرس في غير هذا الموصوفه من ثبوت الجوع  
 للموصوفه الطول والعاملها ما لم يقبلا ذلك  
 مما برز العلوم في الفقه الموصوفه انما اشار الى ان الموصوفه  
 واسط في موت الاما من لفظ العلم لا واسط في العروص  
 علم ما يتوهم من عبارات الشرح فلا العمل لا بد من جمع  
 جواز الاما في شئ آخر فوجبه للمفسر المستفاد من قول الشرح  
 بان ايراد ان التمايز في الصور والذات لا ينافي انما يكون في جهة  
 الموصوفه وسبب ان التمايز في اول بالاعمال من العروص  
 الذم كان بالغاية سبب الموصوفه لما كان اصلا بالقياس  
 الى المجهول كان اول بالاعمال من المجهول ولم يرد ما  
 بالاحاطة بالاعمال لم يرد حصول الاحاطة ولزومها  
 من معرفة الموصوفه الاحاطة بالغير والاسان ذلك ان يكون المراد  
 من لفظ الاحاطة بالاعمال حسن استقوال لفظ كان وكل ما تأكد  
 وسان لما يقسم من لفظ كان فكان العلة ان الاحاطة الى صلبه  
 من العلم بالموصوفه من احاطة بالمراد بالموصوفه وفيه  
 محمول في هذا المصنف جعل وصف الموصوفه محمول في هذا المصنف  
 اعدادا بالنسبة الى الحق لم يقتض ما تعود في ذكره في شرف المعاني  
 موافقا لشرح الشافعي ان يجعل موصوفه لان الخاطبة علم ان  
 للعلم موصوفه ولم يعلم بعينه فليس ان يجعل ما هو معلوم  
 موصوفه وما هو مجهول فمحمول كالحاصل قد كرس في قوله ثم  
 الضرر والشرع ولا يعماد علم ذلك لم يصح لما هو الحق  
 عنده واشار بهنا الى ان هذا غير مرضي حيث قال برب

وليس عبارة عن ثبوت الجوع  
 لكن لما كان كسبه من ثبوت  
 المحمول انما عبارة عن

العلم

الاحاطة

ان الموصوفه

المص

ان الموصوفه وفيه محمول في هذا فثبت  
 ان موصوفه الشرع في اشار بقوله في علم الى ان هذا محمول  
 كلام الى انه وبموجب ما ورد به كان صريح في ان الاول فلان لفظ  
 من لفظ العلم المتعلق بالموصوفه ان يكون بجهة الموصوفه واما الثاني  
 فيبان لعل المراد من العلم بالموصوفه العلم بكون الشيء العلم  
 موصوفه فمحمول المراد من العلم بالموصوفه وفي قوله ولما يوصف بقدر  
 الموصوفه الخاص دون افع لعل ولما يوصف العلم بالموصوفه الخاص  
 نوع الى ان لفظ العلم سبب في المصنف وليس في المصنف  
 كما لعل بالموصوفه الخاص فان قلت لما كان بجهة الموصوفه بغير علم  
 بلفظ المصنف الدال على المصنف دلاله كان قال لما كان بجهة  
 المصنف في العلم بجهة الموصوفه مما را المصنف بان  
 المحمول الثاني من حيث الاتصال بموصوفه المنطق من مصادرات  
 الشرع في المنطق ولما كان بجهة الموصوفه الخاص الموصوفه الخاص  
 ان موصوفه هذا الموصوفه المركب المصنف في الموصوفه او موصوفه  
 في هذا المصنف موصوفه علم بجهة الموصوفه العام الذي هو جزء  
 موصوفه هذا المركب موصوفه العلم مطلق ومنه ان السان في قوله  
 ان لعل محمول كلام علم ما لا يفسر به هو لفظ وليس كذلك  
 ان ليس بجهة الموصوفه موصوفه الشرع بدون اعسار كون المصنف  
 المذكور موصوفه وهو موصوفه علم بل ليس موصوفه هذا الاعسار  
 الا بغيره كونه من المصادرات وليس له موصوفه الشرع في علم  
 اصطلاح محمول في ما اذا اعتمد المصنف فان له حيثين 2  
 وذلك بعضهم ان في توجيه هذا الكلام ليدفع عنه الاعتراض  
 اننا اذا اردنا موصوفه هذا العلم في المصنف لاضافي الذي  
 وقع محمول او موصوفه في المصنف في الموصوفه وفيه يندفع  
 الاعتراض الثاني بانه كلفه واما الاول فمدفع بما ذكرنا في  
 ما ورد في كلامه من هذا ان كثر انه لو قدر هذا المصنف بوجه الكلام  
 بوجه الثاني السابق بانه لم يظهر وفيه الاول بل لفظ انه قصد  
 وفيه الثاني محمول 2 يتوهم ان توجيه كلامه في كوننا انما يتم  
 اذا اول كلامه بما ذكرنا وفيه يندفع الاعتراضان معا  
 بوجه قصد وفيه الثاني لفظ لفظ علمه من هذا التوجيه  
 وعلة المصنف تصور الموصوفه لا المصنف واما ان المصنف اذا كان  
 تصور الموصوفه كان موصوفه ما هو موصوفه لا هذا المصنف  
 نعم وفيه لو كان بهذا التوجيه الموصوفه استقل بعضه

فصل

في



موداة امكن ارجائه الى ما قاله النسي ما مل فلو قد جعل  
 للشيء مما لا يحق الان كما هو موجود اما يعطى النظر من الواسط  
 واما ما طلاق النسي الموضوع لله لا لغيره كما ان الله لا يورث  
 الموت من حيث انه غير جاز ان الحيا من غير الاستشراك فلو  
 بالهتكم الذي للمجهول بواسطة النسي اعلم ان المراد بالنسي هو النسي  
 والتحرر وانتال كما كان المشتق دون المبادى كما قاله فيكون  
 كذلك كان المراد بها موهوما دون افرادها اذ النسبة لكون  
 والمساواة قد اعتبرتها وقد ادى الى ذلك فيكون هو لم  
 فان مفهومه شي لا يضاف وحقه قد يكون في مسدده ما هو  
 مبادى المجرى اذ المبادى موهوم المشتق الذي هو المجرى من مصادق  
 على المشتق لا يحال موهوم المتعجب من صاحبها بل افراده لان  
 نفق كل موهوم يصدق على فرد في شئ يصدق على موهوم لا بشرط  
 شئ ولا تجاديه صرح بذلك بعض اهل المتأخرين فان شئ  
 شئ له السان لا الجسم الذي لا يضاف من يكون الواسط وقل  
 اذ لو كان معناه ذلك لم يكن محل الجسم على الا يبين مفيدا لغير  
 الحيوان على الحيوان الا ان لا يفسد فيكون الجسم الجسم  
 مطلقا لا يبين مع ان السان قد يضاف الى السان لا يورث  
 الا اياه على ما صرح به الشيخ وغيره وسيد كونه قد يكون  
 اما علم ان هذا المتعارف وصف للجسم بانه اسفل وانما علم  
 ان النسبة المحببة هي المساواة والجموع ما يتناول  
 الصدق والحق معا وخطا ان لا يبين لم يحكم بدون الجسم  
 فلا يرد على الحق ان الحق في المشهور ان الجسم  
 القيام او عدمه في الخارج المجرى واما الحق في علمه لغير  
 فلم يرد في المتعارف فخطا ان صاحب السان لا لا يورث  
 سبابة ولم يتغير في علمه لغير الحق لم معناه مطلقا لغير  
 فظهر في ان هذا الاطلاق غير متصور فينا منهم قوله فيكون  
 فلا يرد على مناقشة قوله في مناقشة ما عارض ذلك الشئ في قوله  
 بل يكون الاطلاق العرفي على غير ما عرفت الاول كما طلاق  
 الا شئ على الاشارة ببسطة الجسد او اطلاق الاسم على الجسم  
 ببسطة السان مثلا بل يكون مجازا ام حصة ذكره في قوله  
 المتأخرين ان ذلك مجاز ولا يبعد ان يقال ان هذا لا يمكن  
 فاذ في هذا الموصى فاطلقا الماشي على الانسان لا من حيث  
 خصوص ذاته لانه مما لا يضاف بل من حيثية انه من افرادها بل من

افراد

افراد الحيوان والاطلاق لا يبين على الج الذي كان في ظاهره  
 ام يبين على الحقيقة منسوبة و هو من ذلك بلا فتره ان  
 فكون حصة ولا سعة ان يكون بعضها مما يظهر على اهل اللغة  
 كما هو الواسط كاطلاق المتحرك على جالس السان في اذا  
 بعضها حصة كما لا مثله المذكورة فاعلم ان المعبر  
 في العرف الاول هو الواسط في العرفين وما وقع في حاشيته  
 شدة الرسالة موهوم في العرفين البتة فليس ما علم ان المراد  
 من السوت العرفي كونه الف كما هو في موهوم او علم ان  
 ما وقع فيها كلام ظاهر في مستنبط علم الحق  
 بواسطة التمام والمطابقة والمقول بان الواسط  
 المنتهى وهو موهوم لا يبط كلف وهو موهوم قد  
 وكذا الخطاه ظاهرة انه داخل في قوله من الاعراض الادلية  
 آه لا محذور قوله سوره له آه وح سوره ان العطف عارضة  
 للشيء المجرى والعطف لوجود السهم في الخارج وان عرفت  
 له اوله بعد وكذا كخص السطح بما عدا مثل راس المجرى وظهر  
 واما القول بان الجسم هو ما ينتهي بالنقط وفي المسمى  
 ينتهي بالخط اوله في ذلك حيث قد يقال بل الظاهر خلافه  
 هو الذي يدل عليه قوله ما لم يكن كذلك آه اشار به ذلك ان  
 الشئ لم يذ به عن خطه المثال الذي اوردته صاحب الفلاس  
 حيث اورد في العارض بالواسط المسماة ونمنا في بقية  
 دالة على الواسط في العرف وفي قسم السان على ما ذكره  
 من المثالين ولم يصح ما ذكره ولم يذكر لغير المسان  
 مثلا لا آخر فذكر قوله وانما ان العطف حيث اعتبروا  
 الواسط في العرف في هذا الجئت وقد عرفت انها  
 الموهوم لا الشخص هذا الكلام مهم على وجود الكل الطبيعي  
 وح حصول علم مذهب من قال بوجود الطبايع التي كانت  
 ذاتية لموصف خارجي بالذات وبوجوده في العرف  
 بالعرض صرح بذلك في غير موضع من المحققين كما ان الامر  
 مشكل مثلا موهوم المشتق كما كان موجودا بوجود الانسان  
 بالعرض وكان الموصوف لم يكن موصوفا صفة ذلك الوجه  
 لما علمت من معنى الانصاف بالعرض على ما في غير موضع  
 لما نقلنا من بعض المتأخرين فكيف يكون موهوما صفة  
 للسان فكل مع ان يثبت الشئ الشئ وحده عليه بعض وجه

لغيره











انه يهل بحث منه في العلوم المدونة في الواقع او انه يهل  
 ان يبحث فيها وان هذا النزاع معقول بل ان يصير  
 للادلة وسادج الكبر والجمع شعبة هذا كبر لما  
 ثبت من المقدمات في هذه الشكليات انما قد درست  
 ان ان اى من حيث ان استقراءها به يشاغل من العرف  
 الاولى ويطلق على ما اوداه قد كره قدوم السال عند  
 قوله هو الا اننا لم نط وقولنا ان المعقول لا يسطوع على من يكون  
 له ليل على ما سبقه بالظان ان نور من جعل لاشات اصل  
 المظلم على من نظر واجاد وتوجه الى الكلام كجاء الى  
 زيادة في كلامه قد سكره فاعطى يعرف ان دون  
 له علم اذ لعل الا علم من لا دون له علم وانهم منه  
 انما يعلق المعقول الى ان استعداده في كبره المعقول الخاف  
 في كبره المعقول انه لا يلزم في الشكليات لان في الواقع  
 انما في المشارة الى المعقول بهنك والذين ذكره او لا مصر  
 به في كلامه الشك لان في جميع المواد ولهذا ذكر اوله ولانه  
 ان في كبره لان لا يعلق على كبره باعتبار اخلاف الحقيقة  
 والذين ذكره فاسا لان في كبره اذ اجعل الامم موضوعا يعلم  
 والله انما يقول اذ لم يدون وهذا اللازم غير مذكور  
 في كلامه الشك صريح على اننا نفهم منه ولما دفعه وذلك  
 لان قال كان موضوعه الكبر للعدد ولما دفعه ان لو  
 كان موضوعه العدد لكان في تلك المسائل لزم للفظ  
 المذكور ان كانت تلك المسائل من المسائل المشتركة  
 بين العلم الى العلم الذي موضوعه الامم ومن العلم الادنى  
 الذي كان موضوعه الاخص واللفظ منع قوله كان موضوعه  
 الكبر لا العدد او منه دليل المذكور في كلامه قد سكره  
 كلف كبره اول المسئلة ومن النزاع وبما قد قرنا في كبره  
 ان لا يثبت في بين اللذين في كبره ان لعل يلزم ان يكون هو  
 علم الحساب هو الكبر مطلقا لا العدد لان موضوعه كبر  
 ان يوجه الى موضوع العلم ووجه الخاص الى العام  
 دون العكس الى قوله في كبره من ان اشار الى المعنى  
 الكلام وقوله على اراد انشاده الى فابكره العدول  
 خارج عن ان كبره منها ووجه لبعده الاقادة الاولى  
 ان قد برر موضوعه ووجه في كبره ان كبره العالي علم الشرا

واللازم

شك

هذا هو العلم  
 الملازمة في كبره العلم  
 كبره العلم  
 كبره العلم

لواظ

بواسطة جمل السال على علمه والمعرفة ان كل الاحراض المعينة  
 البعارة في كبره العلم على كبره العلم في كبره العلم  
 والاشارة ان هذا الاحراض من كبره العلم في كبره العلم  
 كانت على كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 العلم من كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 اثبات الا في الرابع ان الاقادة بعنة الاستدلال في كبره العلم  
 كلامه قد سكره علم ما هو اقرب من كبره العلم في كبره العلم  
 اما من كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 ان في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 للمعلم من المظلم اذ المظلم في الاقادة التي كبره العلم في كبره العلم  
 العلم كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 في الاول في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 قوله وكبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 من كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 يبحث عن المقادير ولا يمكن لها اجزاء بالفضل اشير فيها  
 الا صفا في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 بالفضل الصفا في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 ما قد ذكرنا مطلقا فلا تعدد وذلك لان العلم في كبره العلم  
 لكبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 المقعد وكبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 وعدمه من كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 اذ لا يمكن كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 جهة كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 والله المستعان ومن عباد الله العون ان يكون الاضطرار  
 ومن كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 محصا الله والا صواب ان كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 الصفا في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 واما اضطرار كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 وشك الاضطرار في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 وفي كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم

حيث م

ولعل اننا نرى اننا نرى

قد بحث لان المظلم الذي  
 كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم  
 كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم في كبره العلم

بلا لفظ

على  
 كبره العلم  
 كبره العلم

والخط المميز



معهم الا كما ان يكون معه الاضواء السبعة بالخط فما مل  
ثم ان عدد الحواس من الدين الى الفلكا كعلمه سابقا  
ان الشيء لفظي لان الواسطة قد يكون حساسه والوصف لا  
يكون حركيا ولذا وصف الحواس في السابق مع ذكره  
في المسوده فان قلب في وصفه وان كان فائدا من الاضواء  
عن خروج بعض الاعراض الذاتية عن حلا الاعراض القدره  
لكن هذه انه يلزم عدم التفرع لما يكون الواسطة هي الحواس  
اصلا وعدم ادخال بعض من التفرع الذي وعدم ادخال  
بعض آخر من التفرع في الوصف لعل يمكن ان يكون  
المردو المساواه والعدد ما يتناول ما يكون ذلك من جهة الصفة  
وما يكون ذلك من جهة الوجود وما يكون الواسطة هي المباني  
صدق وجود الشيء خارجا عن التسمية فما ولا فاد  
فهو لم يحكم له مثال في الوصف وكيف يكون الشيء واسطة  
في وصفه خاص لم يحاصه صدق ولا وجودا فقدر  
اذا جمع اجزاء العدد او هذا الكلام لبعض ان يكون العدد  
الذي كان احده من اجزاء العدد فمضى ما علم ان الاعداد  
معلوم ما دونها من الاعداد لان خلاف المنقول عن المعلم  
الاول ونحوه من المحسوس وتوجيه ما ذكره بعض اهل الحاشية  
ان لن ذكره علم المسار اجزاء الصور في العدد واذالم  
معهم فذكره كان الاثنان مثله مجرد الوجود من والخصائص  
والانوار المحصورة في علم خصوص هذا العدد ولا يخرج  
الصور في الموجود في الكس من الوحدات التي افشاه  
المجموعين والكس من الاعداد متلا زمان بل ما لها واحد  
مثله اذ لم يكن السعد في هذه الوحدات صورا سواء  
فلما انه متقوم من تلك الوحدات وسواء فلما انه متقوم من  
وغيره من سبعة او اربعة او اثنين او اثنان او واحد ما لم تكن  
علم ان الكس لا يصف الا اربعة مثله ليس في الاثنين ان هذا  
الشيء المعين من الفاعل العدد بل مجموع الوحدات او الاجزاء  
المادة له بناء على المسار في الصور ثم المراد ما يخرج ان كان  
ما بعده مطلقا كان الفاعل هو العدد الى الثالث متصفا بصفة  
وان الشيء بالكس هو الشيء كما هو المستور وكان مذكورا  
فيها تحليل الحواس في الفاعل ثم يصح الاختصار وذكره من  
بعد عشر ولا بد لموصفة الحصر من تاويل والمراد باجزاء العدد  
ما ان حصل العدد بهذا الكسور

العدد ما كان جزاء له واد كان او اكثر والسابعة  
 بعد منها سبب المحذور اما بان يصير موصوف له المحذور فاول  
 السابعة بزيغهم ولا بعض اجزاء الموصوف او موصوف موصوفه  
 ما علم ان في العلوم لا يثبت عن احوال الموصوف فكان له  
 محذور وجود فلا ربح الموصوف والسابعة ان جعلها محذور  
 التي علم معكم الكسفي وجوز الحمل عدم السبعة لان المنقش  
 انما يتعلق بالسبعة ووجه تنبيه البحث ان المحذور بان  
 السبعة من المحذور يعني ان النسبة المحذور الى المحذور  
 متعلق بالمحذور اولها وبلا واسطون موصوف كل علم ما  
 بحيث يحدود في عبارة الكسفي في نوعين الموصوف ما كانت  
 عن عوارضه التي يحكمها ما موصوفه فخر الكاس في شرحه قوله  
 لما هو هو لولا ان لواءه واد او مال او اخر به عطفها  
 علم قوله لما هو هو فيهم من هذا ان عبارة صاحب الكسفي  
 قاصرة عما في هذه الزيادة ولكن علم يصح بهذه في عدم  
 موصوف ناظر من عدم قوله لما هو او غيره من هذه النسبة  
 وقوله لما هو هو قد شاع لمالك هو وخر ولا يثبت في هذه  
 صنفه وقد يعبر في كلامه الدرس في غير من قد ما  
 المنطقتين حصلوا اللفظ الكل واللفظ المحذور وتوابع  
 هذه انهم تكون ما يثبت من احوال الموصوف هو اللفظ ولا  
 يحق علم المصنف ان هذا احترب مما ذكره في النسبة انهم توابع  
 فذكر من نوع القول بناء على ظاهره في اللفظ هذه الاسماء  
 كلها بازاء تلك اللفظ في ان انهم توابعها ان تلك الاسماء ان  
 لفظ الجنس والعقل وغيرهما موصوفه بانها تلك اللفظ  
 فتوابعها ان عد لولان تلك الاسماء وهي الموصوف في تلك الاسماء  
 الاحكام بما في علم تلك اللفظ وان هذه العضايا الشخصية  
 انتملك لمالك الفين فكان الموصوف هو العدة المشتركة بين  
 تلك اللفظ في تلك الاحكام والمجوز ولا بد من انفسا  
 معنوم اقربا لما لول الجنس فلا بد من في العدد من  
 يكون عنوانا للملكية وهذا الوجه مع اشياء علم الفساد  
 والمذكور بعد ان يكون مذكور الجنس في قولنا في المسئلة  
 وسعوف ان يكون موصوف في شأنه ان يظهر في هذا النوع  
 فيهم انتملك لمالك الفين وحقوقه لا تسببها بازاء  
 تلك اللفظ انما موصوفه لها ان الحكماء في قولنا في النوع

وكل واحد من تلك الاقفاط  
من جنسية واحدة وعلو تلك  
الاسماء هو به قدر المركز  
بين تلك الاقفاط



انما زحل الشاذ لا يعلم انما يحول عليه ما ان لطف على ما  
 الا انما في مجزئة جسمه حيث انما افراد ما من موضوعه  
 كما ظلال لفظ الان ما علم ان زحل في التوهم اطلاق لفظ  
 الجنس وفي هذا الوجه يكون دلالة الجنس موضوعا كما هو الواجب  
 وبذلك المستبان اما اشارة الى ما اشار اليه في الاطلاق  
 اعني افراد تلك المسلمات التي هي الاطلاق الكلمة فقولنا من حيث  
 انما والعدم المعاني علمنا واما اشارة الى المسلمات الكلمة المذكورة  
 سابقا بلفظ المسلمات في كل ما المراد بالدلالة الدلالة بالعلم  
 افراد ما والمراد بالحدود في الاطلاق علم الاول ان تلك  
 الافراد سدده في الاطلاق الكلمة انما الاقصى في الاعم  
 ويحتمل ان يراد بالاطلاق الاسماء وبالادراج اندراج  
 المعنى في اللزوم وعلمنا ان بعض هذا الاحتمال والمراد  
 بالذي تحت علم الاول افراد الموضوع الذي تحت علمه  
 وعلمنا ان تحت الموضوع هو العنوان بهذا ما سد وفي بادى  
 النظر في توضيح هذه الاشياء ولعل بعد التامل يظهر ان  
 سان خصوصيات ههنا ان سان انما انما  
 وفي اية معلول مندرج كما تحت عن جميعه المراد وانما مندرج  
 تحت تلك فكون السمان سابقا بعد علمنا في من فصل  
 المسائل كقولنا في جوهر الانفراد بالانفراد  
 السطح والنبض وبالاحكام المحمولات مثلا المنحرف والكراد  
 بالانفراد الى وجهه ان يكون جودا لاننا انما الى وجهه لنبوعه فلما ينسب  
 باليهيولي ولا يكون من كونه بعد لاننا ان من علمه لاننا  
 فلما ينسب اليه والنسب الوجه الخارج بداهة وما ذكره تبينه  
 فلما ينسب الادوار ما علمنا وما لوجهه الذي في جسمه  
 مدخله هذا علمنا من حيث ان نفس الوجه الذي لا مشأ  
 مدخله انما في نفس تلك المراد ان المعقول انما يكون  
 في علمه ههنا الذي في علمنا وانما بالعرض ما ينشأ  
 مثلا الكلام الكلمة معانا اطلاق المعقول انما علمنا من  
 في انما انما في علمنا اما الاول فلما في موضوع المنطق مثلا  
 الجسم الذي هو الموصول دون الجسم وتبين من علم المعقول  
 انما انما في علمنا وهو اقرب الى الصواب ولا يتعد ان يجعل  
 العلمات الاخر ان الذين جعلوا علمه لانه انما  
 قبيل المحمولات والله تعالى اعلم انما في العلم العرض  
 الى العلم

وسمى المحبة والكلمة هو الصدق والجلو والوفاة قدوة  
 بالجاهل بها امر في الخارج لا يكون له في وصفه  
 بها في الخارج ولا يكون محمول على غيره خلافا لجهابان  
 يكون العصبه خارجة بل لا يكون محمولة الا بالجلو والدين ولا يكون  
 عصبه نية بعد الاثبات في المزمع انما هو من العمل بهذا الوصف  
 للمعصية ولا يلزم اطراؤه تلك بهيمة انما كثر افعالها  
 المعقول التي ان على فعلها متساوية في فعله وفعالها وتمام  
 من زعم ان ليس في المحصول من هذا العمل والسمية يكون  
 مقولان ما ان من شأنه ان يعمل بعد فعله وفعالها بناء  
 على انه يعرف الاثبات في الدين لا بالوجود من بخصوصه  
 منهم من قول قد يكون كصحة ان للوجود المظهر فيه  
 وهو مستفاد من سلطان الشئ في حيزه الوجه المطلق  
 عن لوازم المعية منهم من زعم انه لا ينك من الخارج و  
 الذين معافكون لازمة للمعية وهذا مع كونها في تكلم من  
 كلامه قد سكره ولما السعد من كلام الرئيس لم يصح لانهم جعلوا  
 الوجه من المعصيات العاصية حتى الوجه الخارج في صورة للمع  
 انما هو في الدين وقولنا زيد موصوف في الخارج فنية  
 وفي الخارج قد للمعول لاخر للسمية كانت موصوف بواحدة  
 في معنول كانت موصوفة على ان المعية في لازم المهدان  
 لا ينك الا لباقي عن المهد لان لا ينك منها في الخارج و  
 عنها في الخارج والدين بمعنى ان المعية لو كانت موصوفة في الخارج  
 كانت موصوفة في نفسها واذا كانت موصوفة في الدين كان مو  
 موصوفة في نفسها ايضا فلا يلزم لزوم المعية من الامور لا سيما  
 رية التي لا وجود لها في الايمان والله لو كان كذلك فالمعبر  
 في هذا العوارض الخارجية ان يكون موصوفة في الخارج مع الوقوف  
 وليس كذلك لانهم جعلوا مثل الفناء من العوارض الخارجية  
 للمعبر وكذا جعلوا مثل المعية من العوارض الخارجية مع كونها  
 محسوسة وانما في فلا يلزم لزوم المعية من المعية والدين  
 بالمعنة الا في وقتين الاولين قلنا المعاصي ومن الثالث  
 لفظ الثالث اللازم نفسها علم وصحة ومن الثاني كل من  
 العوارض الخارجية والسمية الى اللازم وغير اللازم ولما انقسم  
 الثالث فلا يبعد عنه الا اللازم كانه شبيه بالاشياء والمنتفع  
 ما لم يصفه من المسلمات بما فان الحجة متساوية

لا. ۱۴

مسلمون

منقح

7/6/60



عن كون موضوعا موصلا بعدا الى كنه الشيء وان كان الشيء  
 موصلا بعدا موصلا من المبدأ والمطلب في علم هذا  
 فالاصحاح للمصلحة بالانصال الى المبدأ ما عدا اول نفس الانصال  
 والتمتع به وان اردت قلت الاصلح من الانصالات العشرة  
 والبعيدة والاولى واسارا الى ذلك بعد حيث قال عوارض  
 خارجية تعبر في باب الانصال حيث لم يعزل عوارض عن  
 المناسبة علم ما يتوقفه سوف الكلام فيما سبق من علم ان المراد  
 بالمتابعة الاصلح للمصلحة بالانصال ولما لم يكن للمعلومات  
 في الاذنان عوارض خارجية وانما لم يسموا عوارض خارجية  
 مما جعلوا عنوانا في سائر المصطلح وكذا لم يسموا لوانا لمية  
 ان لو انهم كانت متناهية ولا تجمع ما كان مطلوب في حكم الموضوع  
 عند مساو له لما لم يكن واذا قلنا في ذلك الحكم في جميع المواد وضح  
 وقطع النظر عن ذلك لم يكن لها متباعدة الحكم المعروض هو  
 هو الانصال الى المصلحة في تلك العوارض النظر بالعوارض الذاتية  
 لا مطلقا بل ما كان متباعدة من المناسبة وبالجملة كانت دالة  
 علم الانصال الى التمتع به عوارض عوارض خارجة تعبر  
 في باب يتبين المراد ان لها عوارض خارجية في الاذنان لكنه لا  
 يتبين في باب الانصال على العصبه بل على النقيض بالبعد والمتمتع  
 العصبه ولا ان لها عوارض خارجة تعبر في باب الانصال  
 لكن لان الاذنان بل المراد انك قد عرفت ان لا بد من عوارض  
 عوارض خارجة في التمتع ليكون متباعدة والعوارض الخارجية  
 ليست كذلك بل هي عارضة في الخارج فذلك يكون ممكن في العوارض  
 الذاتية انما تعبر لان التوصل الى وجه الشيء في التمتع به هو  
 المراد بالانصال بالكونه الا انما هو في الذات في ذات عوارض  
 وحوله في مرتبة لا يعبر عن هذه العبارة انما القول في مرتبة  
 الحركات كانت عليه للذات وواسطة في شجرة الذات بل  
 المراد ان القول في المصلحة هو نفس الذات وعلم نفس  
 باجساد اختله في افراجه افضله فاما المصلحة اذا كان في المترك  
 سببا وفصل ما سارا في التمتع به مع عدم كونه عام المشترك  
 اما منقودة العوارض التي ركنت معروضة في باب التوصل الى المصلحة  
 المكملة لطبيعتها التمتع به اما من باب اطلاق العصبه علم التمتع  
 او اطلاق التمتع على كونه اشارة الى ان هناك الامر في كون  
 التمتع به هو التمتع به وليس عليها كنه واقف بها اما وهذا

او ما هو موضوعا مع غرضا يمكن توجيهه اليه الا ان المراد بوجهها  
 متعلق العصبه واما ما هو موضوعا مع غرضا مشترك في ذاتها  
 ان هذا اشارة الى ان العصبه متعلقة لها اطلاقا في الاطلاق  
 علم التمتع به واما اطلاق عليها ما هو موضوعا مع اطلاق التمتع  
 ان المراد ان كون التمتع به هو نفسها في نفسها لا العصبه  
 الى غرضا واما كون التمتع به او كنهها او غرضه فاما عوارض  
 عارضة للتمتع به بالعلم الى سائرها فالعصبه متعلقة بموضوع  
 ثانيا يتبين منه ان المراد ان الموضوع في تحت الحكم الاتحادي  
 كما ان يقال ان السرير هو عارضة عن مجموع الحركات المتوحد  
 للمية السرير طوعا وعلم لا بد من كون عارضة عن مجموع العوارض  
 الى فقهه في المصلحة كان تعبر عن السرير عارضة عن مجموع الحركات  
 مع المصلحة كما في قوله اذا ركنت بعضها مع بعض الى ان في ذاته  
 في الدرجة الواحدة من المصلحة هذا في الاثبات فان  
 المتباعدة من المصطلحات الثلاثة والاثبات عارضة في الذات  
 فيكون مرشدا لغيره معبودة التي هو موضوعها فكان في المرتبة  
 الدارجة من المصلحة واما التمتع به فان كان المراد ذاتا غير  
 معبر عن عوارض العارض فكونها في المصلحة الواحدة معطاة وان كان  
 المراد ذاتا غير معبودة مع وصفها كانت من المصطلحات  
 الدارجة لان العارض لا كان في المصلحة التالثة كان الذات  
 المحاذية مع وصفها في المصلحة عارضة في ذاتها واما  
 كما في الدرجة الواحدة من المصلحة وكان من سائر الاثبات ولا  
 كنه في العوارض في التمتع به في ذاتها في الاثبات انهم قالوا  
 بعض الضرورية هو الحكمه وبعضها هو العلم  
 والامر من امر في التمتع به العارض في ذاته من المصطلحات الدارجة  
 لانها عوارض الذات والعوارض العارضة الكل العارض بالمعنى  
 التقويدي وما ذكره بقوله من التمتع به ان قصد به هو كلام  
 الشرح كما هو الظاهر بعد كلامه في هذا المقام وان كان صحيح في الذات  
 والعرض للذات من المصطلحات التالثة لكن لم يصح في الجنة  
 والعصبه والحاصر في ذلك لانها معطاة رابعة وهو اطلاق  
 التمتع به التالثة وما يقال انه جعل الاثبات معطاة في الاثبات  
 او ان جواره ان معطاة الاثبات لم ينع محول في المسئلة  
 بل كنه الاثبات محمول لا علم المتباعدة في جرح الى جلية  
 فتردد المحمول بمصر كلمة الاثبات عارضة للمصلحة فليكون

متعلق  
 هو  
 قيسان  
 هو العلم به ان المراد كونه  
 هو مجموع العصبه التي  
 هو العلم به ان المراد كونه

مع  
 البس



مرتب في المفعول دون مرتبة مفعول المفعول ان ما ذكره  
 الشرح هو ان اطلاق المفعول الثاني على هذه الامور مع ان يعبر  
 مفعول ثالث وما بعده في الفاعل من احد ما هو الواجب ان  
 يعبر بها مفعول ثالث وبعضها مفعول رابع الى ان يفرق  
 مفعول مع اننا افهم للكامل الذي هو مفعول ثان وثالث كما يقول  
 به الشرح من عدم تأخر المفعول الثالث وما بعده من جواز كون  
 شئ واحد مفعول اول لا مفعول ثان وثالثا ما عدا ما هو في الجملة  
 معاذ فيكون شئ واحد مفعول ثان وثالثا وما عدا ما عدا  
 محله واما ما عدا عن معنى الناس واما ما سبق فاني  
 يندفع به الى المفعول الاول ولا يدفع به الى المفعول الثاني لانها اطلاق  
 عليها المفعول الثاني مع ان يعبر بها مفعول رابع واما ما عدا  
 في السابق من المصنوعان المصنف المذكور للمفعول الثاني اذ هو  
 علم ما هو مفعول ثالث وما بعده اذ ان عمر وعمرها المفعول ليس  
 الا في الذين فكيف يكون مفعول ثالثا لم يصح العواطف  
 في السلب المذكور مما ذكره فيكون مفعول السلب لا يسطر  
 به لا يمكن ان يخبر به مفعول موصلا بعد المصدق وقد يكون  
 موصلا اليه ولعل موصولة ما ذكرنا اسطر اولى في جملة  
 الموصلة الى المصنوع او ان عنوان كونه لا يطرأ في الاتصال  
 بل الصواب بالاتصال من جهة كونه موصولا في الكبر وبه يترك  
 انفسه والكلي والخص فان لها مظهرا في الاتصال ويكن  
 ان اتصال الصواب الشبه لما لم يكن مستلما في العلم فلا يمكن  
 يتحقق لهما المصطف الذي هو الكلي ما عدا هذا او رسم  
 في هذا اسم مطلق المصنفين والدايين الى ان المصنفين  
 من المفعولات التي هي الله وقد يكون موصولا الى المصنفين  
 الاول والمفعول الثاني الثاني المفعول من هذا هو ذلك رسم  
 فلا سابق ما عدا من ان الخلافة موصولة في جهة مذكورة فلا يصح  
 ولا يصح في هذا على سبيل المثال من العاقلين فان في المصنفين  
 سميت من نفس المفعول الثاني ان فلا يتصور ان الثاني لا يكون  
 موصولا في سائر المصنفين اصلا فلا يتصور مذكورة  
 ان في الثاني لا يلقى مفعول ليس مستلما في رسمه ان ليس  
 شئ من المصنفين المذكورة في كون موصولا في العلم سواء كان  
 المفعول الثاني المصنف المطلق والكتاب ما عدا الله  
 الاشارة بالحق من مجموع العلم ومجموع المسئلة سمويين

تفرد

وذكر

فصلا

عرضا

علمه

علمه نظائره في سائر العلوم وله بواسطة ما بين والمساواة  
 في محل الشئ والله الواسط واسطة في البتة لان العوض  
 والمحصنة هو الواسط في العوض والبحث ان هو عن  
 الاتصال المحصنة لا كفي ان الاتصال المحصنة ليس ان  
 ذاتها كالموضوع العلم وله بدرجات الارهاق بان كمال العلم  
 هو القدر المستعمل من محولات كماله واما الاتصال  
 المحصنة وذلك هو الاتصال المطلق واذا كان الاتصال المطلق  
 هذا العوض الثاني المطلق اسما في العلم لم يكن اسما من المطالب  
 في العلم لان من مفعول واحد والجواب ان البحث انما وجه في الاتصال  
 المحصنة ولا شك في كونه مفعولا اما المطلق فلم يقع تحت ولو قد  
 بطريق الايجاع غير ضاير ولو لم يسم مفعول من الاتصال المطلق  
 ومن العوض المستعمل في الاتصال المحصنة كونه المحصنة  
 كما وجه من الاول واقله في الثاني من هذا العلم صا والبحث عنه  
 حينئذ امد برؤس المصنفين لم يترك الاتصال الترتيب  
 لا كفي ان يكون الموصولة الى كونه الشئ اولى وجه او كونه متني  
 او مفعول المصنفين او المصنفين ليس في الاتصال الترتيب  
 المصنوع الذي هو المصنف في المحولات وتعلق المصنوع بالاتصال  
 ذاتي لجهة بخلاف متكون المصنف او مفعول في الاتصال المصنف  
 لهما وان في تلك المحولات استدارة الى جهة الاتصال بخلاف مثل  
 كون المصنفين في المصنوع المصنوع في المصنوع  
 واما ما عدا في تلك العواطف مسكوة كل ذلك ياتي في بناء  
 ومحمل في هذا الوجه اقرب من الاول لان السؤال عن شئ  
 العلم بالاتصال المصنوع والابعد دون العوض والا قارب  
 منه ان لا مورد في نظم الكلام حديث الاتصال المصنوع والمصنوع  
 الكلام بالاتصال المصنوع والابعد علم ما هو ساق السؤال  
 عبارة عن الكلام ما عدا بعض ان يكون البحث بعينه  
 الكشف وجوده في جملة علم الموضوع على ان ليس في البحث  
 بعينه الجمل في مذكر المسالك في نظم الكلام وكان البحث بعينه  
 الكشف وكشف كان البحث بعينه الكشف ان يعبر في البحث  
 لنته وتلك من ان البحث يكون بعينه الجمل في البحث  
 المصنوع لنته او بعينه في البحث على المصنوع يكون مفعول في  
 عن هو الموضوع او بعينه في البحث في لنته فكون مفعول عن  
 هو نفس الشئ كما في قوله كونه البحث عن نفس الموضوع

في المصنوع والمصنوع في المصنوع  
 في المصنوع والمصنوع في المصنوع  
 في المصنوع والمصنوع في المصنوع

الانتماض

الطرا

كل

هذا الاستعمال الخالي من هذا القول هو المصنف  
 العلم بالبحث في هذا العلم في هذا العلم



















طلبا للحاصل 2 كان للوالب ان تصور اول بذا ثم يطلب  
 مصوره تفصيلا فلم يلزم من الكسب من التصور مطلق  
 علم ما ادعاه الامام لكن يلزم ان لا يكتفى بالكسب الا بهذه  
 الصورة فلم يكن الحد كاسيا والى ولا الرسوم مطلقا اللهم  
 الا ان حال كسب في الكسب ان يكون معلوما في الحد ولو بالعرض  
 والمطابق الرسم هو التصور بالعرض ولكن ان كان المطاف والكرم  
 تصور الوجه كان مستطاعا علم ذلك الوجه وذكر تصور ذاتي لا غير  
 الا ان حادثة للاول كان لا اعتبار وقد يلخص مما قررنا  
 ان تصور الشيء بالوجه مع تصور الوجه لكن لا بالادان بل بالاعتبار  
 والعلوم بالذات في الصورة هو الوجه والمستفاد من كلام الحاشي  
 حين ان العلوم بالذات والاول هو ذوالوجه لان العلوم بالذات  
 ما كان طبعها الله بالذات والاعتبار في هذه الى الالاف ان  
 وكان الحكم انما يصح عليه ذوات الصانع وذلك بان يصح الصورة  
 الحاصلة من الصانع المطاوعة له لا للاعتبار الا ان وانك  
 تعلم ان الاعتبار لم يكن الا الى ما يوجد في ذواتك صفة لا ما لم يوجد  
 الا يجوز ان قالنا ما زهد الله الا واصل والحكم في المحصول عندهم  
 علم نفس المتصور لكنه سائر في الافراد صاملا جازا لو كان  
 العلم بالوجه هو العلم بالشيء في ذلك الوجه كآه واعلم ان المقبول  
 من العلوم انهم لم يعرفوا من تصور الوجه وبين تصور الشيء  
 بالوجه وقالوا ان تصور صفة في الصورة من تصور الوجه  
 الا ان تصور الوجه يكون علم واما ان مطلقا علم ذوات الوجه  
 بحيث تصور الحكم الحازر علم الوجه كان موضوعا للفتاوى  
 المحصورة وقد لا يكون كما في موضوع الفتاوى بالعلم والمقتضى  
 الماخرون ذهبوا الى ان صورته تصور الشيء بالوجه كان  
 المصور صفة وبالذات هو ذوات الوجه وذوات الوجه ذوات  
 لمصوره هذا هو الخلاف المشهور وقد علمت ان الحاشية الثانية  
 ان الحق مع العلم ما وجدنا في المحصول من العلم بالذات  
 واما في صورة تصور نفس الوجه مصور والوجه علم ما سمعنا من العلم  
 وليس بما ذنبه الله احد من عباده وليس هذا خلافا مشهورا  
 بينهم بل ليس من ولا ان في الكسب من صورة العلم ان  
 اللات في العلم ان شار في الخلاف المشهور واختاره الله  
 سعة وسان الحق في هذه صفة اوروت اه اراو به  
 مخالطة ذكرت ههنا لانتكاد في العلم وقد ذكرنا مع هذا

علم

ان

في العلم بالذات  
 في العلم بالذات  
 في العلم بالذات

في العلم بالذات  
 في العلم بالذات

تجدي

تشيخا للاذنان وعلومها من العلم والظن وان لم  
 معارفه علم ذواتهم المحكوم عليه كذا ان يكون معلوما بوجه لا انهم  
 يدعون بدلائل ولم يسلوا بها اللهم الا ان يقال دعوى البديهة  
 في حكم العلم ولكن المعارضه في مقابلتها ذكره سن في حاشيته  
 علم شمس في العين والعلو في القصر عنها بالشبهة كما انك انما  
 لمست معارفه لا يمكن ايرادها علم ذواتهم آه لا انما في علم  
 المستور مع حكومار وكذا في عكس قولنا كل مجهول مطلقا مع  
 الحكم فيه او ما مع حكومار ومعلوم المجهول المطلق وكونه موصوف  
 المجهول المطلق يصح ان يكون مجهولا في ان يبين الحكم باصديق  
 عليه ذلك المصنوع هذا الحكم يمكن ان يقال في الشيء لو صدق ان  
 المحكوم في ذلك ان يكون معلوما بوجه باصديق ان كل مجهول  
 مطلقا يمتنع ان يحكم فيه في قول المحكوم فيه في هذه القضية ان الشيء  
 كان مجهولا مطلقا من جهة احدى طرفيها هو المجهول المطلق هو  
 وصدوق ان بعض المجهول المطلق لا يمكن ان يحكم فيه وهذا كان  
 كل مجهول مطلقا مع ان يحكم فيه في بعضه فكونه ولكن ان يقال  
 المحكوم فيه في قولنا كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه او لا يجوز  
 لان المحكوم فيه فيها هذا في المجهول المطلق او القضية محصورة  
 في صفة من الشيء فيها هو ما صدق علمه انه مجهول مطلق فالتسليم  
 كاشية فيكون انك كذا في كسب في بعضه يكون فيها ما يمتنع  
 انت قد في كسب في كسب في الشيء علم الوجه الذي مررت عليه  
 يدعي علمها اذا قررت بالوجه الا في صاملا لا يمكن  
 انه سائر كانت دالة او وصفه ولا يمكن كسب في الشيء  
 كسب في العلم في كسب في العلم من علمه في كسب في كسب في كسب  
 سائر المحصولات بالقبول هذا ولو اردت الشبهة علم الجوز  
 الشا من مضمون الموضوع علم في كسب في كسب في كسب في كسب  
 لم يحصل التصور لم يحصل الحكم بالضرورة ولا يستغنى عن كسب  
 الملازمة من التمسك بالعكس لانها كانت في كسب في كسب في كسب  
 هو في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب  
 لو لا الموقوف عليه لا يمكن الموصوف لا حسن من الحساب  
 الله وارجو ان يكون الى معنى امساعها علم بالذات علم الناظرين  
 صفة اطلاق العلم ان كسب في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب  
 بعد كونه في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب  
 امة الله امة الله في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب







سہیل  
غیر

تقدیر

واما الذهنه فقد عرفت انما  
الواقع بها ما يتوقفها  
له قولنا فالحقيقة ٢٥

وحي يقول كذا لا ينبغي كذا  
فالسعد والاول لا يشتركان في عدم الاعكاس

اصلاحی

حفظ

التعويض



العصب بلطف المحلول ولا يقتض ان يكون بنا الجواب بل ايضا  
 شق الجواب من ساق ما ذكره من بلطفه امر مفسر ما من حيث  
 غير بلطف الجهور المطلق ومن هذا رد في المحكوم عليه وذلك  
 لان الشق يقتضي ان المحلول المطلق لا ينافي ان يكون ما هو  
 المحكوم عليه حيث هو المعلوم بل انه شق من بلطف الجهور  
 المطلق وصريح من الساقين خلافا للشق حيث من بلطف الشاف  
 مع بلطف الجهور لا ينافي بنا الجواب بل الشق المعلوم من ذلك لا ينافي  
 الا بالان في الشق ان في تفرقه الشق كان لا لال الله  
 انما هي من حيث انما هي لا لا يوجب الحسنة  
 ثم فائدة الشارح انما اشار الى حصة معلومة وصف المحلول  
 بعد ان لاحظ بعد قوله والمحمول من مالم هو من بلطفه ان لا ينافي  
 هذه الصفة المعلومه لا يسمي من مالم هو من بلطفه ولا يسمي  
 السؤال اصلا من حيث انما هو بالمحمول من مالم هو من بلطفه ان لا ينافي  
 المراد من الشق ان لا ينافي من حيث معلومة الوصف لقول  
 الا لوصف من مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 معلوما لا يمكن جعله في الملاحظة الموصوف والموصوف  
 بالمحمول لا يكون معلوما الا بالذات لا بما رآه من الشبان  
 الموصوف بالمعلومه يكون مفعولا ما عساه رآه والموصوف  
 بالمحمول لا يكون معلوما الا بالذات لا بما رآه من الشبان  
 ان الاضافه لكل صفة من مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 بل لا ينافي من حيث الملاحظة الشبان كان مالم هو من بلطفه ان لا ينافي  
 انما هو من حيث الملاحظة ان هذا بناء على ان الشبان  
 من قول السائل المحكوم عليه معلوم ومحمول ما يكون معلوما او محمولا  
 من الحكم الى المحكوم عليه من كونه محمولا على فلا يعود في معرفته  
 الجواب بل هو من الحكم وانه يورد ان هذا جاز في الجواب انما هي  
 من حيث هي من الحكم لان في كل منهما قد ذكر  
 كما ان في مظهره ان حيث جعل النفس من موضوعها المحلول  
 مطلقا فلا ساق ولا ساق لما كان مالم هو من بلطفه ان لا ينافي  
 من حيث المعلومه من مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الملاحظة  
 سؤال وذكروا في الجهور من مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الملاحظة  
 في شارة ان السائل لما ذكر كلامه عليه من حيث الساقين  
 فكان ان وقع من الساقين فلهذا قال ان في جوابه فلا  
 شافه لکنه من حيث هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الملاحظة

ولا آثره

ولا آثره وسد الابواب لا عرض بالكلمة قوله فان قيل  
 انشاء السؤال من جانب اسما الحكم وما اورد في الشق  
 كان من حيث هو الحكم وانه السؤال وان كان من قبل السؤال  
 المذكور في الشق وكان جوابه جوابا من الحكم لكن اورد في الجواب  
 عنه وطفا من طرف السؤال بالكلمة ولهذا قال فلا اشكال اصلا  
 من لا يرد ولا اشكال عليه ان لان الحكم ما عساه من الحكم  
 علم ان شق كان كان من حيث لورد السؤال لا يحسن ان ما علم الله  
 المدعي كان مستلزما للمدعي من الاشكال عليه انما نقول  
 من الاشكال على هذا انه وذلك لان المحكوم عليه لما كان هو  
 الحكم المعلومه يكون علم المحلول المطلق المحكوم عليه كان مجهول المطلق  
 لان لصوره المعلومه من حيث انه مفعول موصوف مالم هو من بلطفه ان لا ينافي  
 ان المحلول مطلقا كان من حيث الحكم على المحلول مطلقا ما عساه من الحكم  
 هذا بعد السؤال الى وان اردت ان تفصل كما قد علمت  
 المحكوم عليه ان كان معلوما وكل معلوم يورد ما علم الحكم عليه  
 وان كان مجهولا مطلقا فمعلوم من حيث المحلول المطلق لا يسمي  
 على مالم هو من الحكم مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 من الاشكال وان قالوا انما هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 لكن لم يوردوا سبب الوصف من الشق والاشارة الى السبب  
 والسبب فكذلك من المفاصلة لا يحسن ان الكلام قد تم  
 عند قوله وما الاشكال فقول وما ذكره من ان المفاصلة ليس  
 الا بحسب اللفظ كما ذكره من مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 الجواب الاول وذكره من قوله مفعول وسمي قوله فلهذا مفسر  
 لكن الشق اسدل في المعلومه من مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 فلا ان محسنة ان لم يورد من حيث الشق انما هو من بلطفه ان لا ينافي  
 كونه من حيث هو من الحكم مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 انما هو من حيث هو من الحكم مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 ان جواب الحكم من حيث هو من الحكم مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 كونه من حيث هو من الحكم مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 في اورد من حيث هو من الحكم مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 به وانه اذا اورد من حيث هو من الحكم مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 وقع في الحكم ولكن لو حصة انما هي من حيث هو من الحكم مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 المسمي به هو من حيث هو من الحكم مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف  
 الا لافلاس ولعل من لم يورد من حيث هو من الحكم مالم هو من بلطفه ان لا ينافي من حيث الوصف

وما  
 التفسير  
 هو











منه يذكر جردان بنى  
منه يذكر جردان بنى

مطلق الى آفة ما قرنا صدم فذكر الجواب 2  
فهو الى الاجابة المذكورة حول لا يعار آة هذا يرد عاقل  
هو مد فرع بعيد الاطلاق انما تم تم تم تم  
تم

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. H. H. H.
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	1197